المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29 et 30/11/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

زووم

جرأة مغربية رفعت مستوى النقاش وسقف الانفتاح الحقوقي إقليميا

3/10/12

قبل سنة وقع الاختيار في برازيليا على المغرب لتنظيم الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، ومنذئذ طرحت أسئلة كثيرة حول خطورة التحديات المرتبطة بإنجاح هذا الموعد الحقوقي العالمي، الذي اختتمت أشغالهاول أمس الأحد بمراكش، وسط تأكيدات من فاعلين وطنيين ودوليين بان قرار احتضان المنتدى كان بالفعل جرأة وشجاعة حقوقية مغربية غير مسبوقة إقليميا وقاريا، رفعت مستوى النقاش وسقف الانفتاح الحقوقي على الصعيد الإقليمي.

فإذا كان اختيار المغرب لاستضافة هذا اللقاء الدولي قد بدا طبيعيا، بالنظر إلى انخراط المملكة، منذ سنوات، في مسلسل التطبيع مع الشان الحقوقي من خلال تعزيز انفتاحها على الآليات الدولية لحقوق الإنسان، فإن إنجاح هذا الحدث كان، في واقع الأمر، رهانا صعب المنال، بالنظر إلى التعقيدات والإشكالات السياسية والتنظيمية التي يعنيها تنظيم حدث عالمي، بقضاياه الحساسة والشائكة، في بلد جنوبي وعربي وإفريقي.

وعلى قدر جسامة الرهان، كان حجم التعبئة والجهود التي بذلها المغرب منذ البدء لكسب هذا التحدي. وتؤكد معطيات ملموسة تعززها شهادات فاعلين أجانب ومغاربة، أن المملكة كانت، مرة أخرى، في الموعد وكسبت الرهان، وأضافت لبنات جديدة لبنائها الديمقراطي.

لقد كان منتدى مراكش «ناجحا بكل المقاييس»، مثلما أكدت التونسية بسمة خلفاوي، رئيسة مؤسسة شكري بلعيد لمناهضة العنف، و«حدثا تاريخيا وعلامة فارقة في الأجندة الدولية لحقوق الإنسان»، مثلما قال مقرر الأمم المتحدة الخاص حول الحق في التربية، كيشور سينغ، في كلمته خلال اختتام أشغال اللقاء الدولي الأحد.

فقد فاق حجم المشاركة توقعات المنظمين بعد أن عرف منتدى المدينة الحمراء حضور نحو ثمانية آلاف مشارك من حوالي 100 دولة من مختلف أرجاء المعمور، أي أكثر من ضعف عدد البلدان التي شاركت في النسخة الأولى من منتدى ببرازيليا.

وقد اتخذت اللجنة العلمية التي تشكلت للإعداد للمنتدى، حسب رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط عبد القادر أزريع، «قرارا جريئا» بتوسيع دائرة المشاركة والانفتاح على كل الفعاليات، حيث شكل عدد المشاركين، برأي هذا الفاعل الحقوقي، «نقطة تحول في تاريخ الحركة الحقوقية بالمغرب وبالمنطقة».

وأبرز عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن العناصر الكبرى التي جاءت في الرسالة الملكية، وكذا النقاشات التي عرفتها الندوات الموضوعاتية، رفعت من سقف الحوار حول الحقوق، مشيرا إلى أن الحركة الحقوقية المغربية والفاعل الحقوقي المغربي والإفريقي دخل، من خلال هذا المنتدى، دورة إنتاج ثقافة حقوق الإنسان بدل الاكتفاء باستهلاكها.

فالمنتدى كان، برأيه، لحظة تاريخية قوية بالنسبة للمغرب، أثمرت نتائج مشجعة ينبغي أن تكون نقطة انطلاق حركة حقوقية كونية جديدة تسعى إلى استيعاب كل الثقافات والأديان والحضارات وكل الحقوق.

وترى وزيرة حقوق الإنسان البرازيلية، إديلي سالفاتي، أن تنظيم المغرب للمنتدى يبقى «دليلا قاطعا على انشغاله، ملكا وحكومة، بموضوع تقدم حقوق الإنسان»، كما أن عقد الدورة الثانية من المنتدى بالمملكة، وبهذه الدرجة من التنظيم والمشاركة، يجعل هذا اللقاء الدولي آلية مهمة للغاية لتطوير حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

من جانبها، قالت رئيسة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ المكسيكي، غابرييلا كوبياس، في تصريح مماثل، إنها تفاجأت بحجم الحضور في هذا الحدث العالمي الكبير، الذي سيجعل حقوق الإنسان أكثر حضورا في الأجندة السياسية والاجتماعية للبلدان المشاركة، مبرزة أن المغرب قطع خطوات مهمة جعلته بلدا مستقرا وفي نمو متواصل، وعرف كيف يستبق الزمن للقيام بالإصلاحات اللازمة، فدول الجنوب «فاجأت في العديد من الميادين، وبدأت تعطي القدوة في مجال حقوق الإنسان».

وبدوره، أعرب السكرتير التنفيذي لمنتدى رؤساء المؤسسات التشريعية بأمريكا الوسطى ودول الكاريبي (فوبريل)، سنتياغو ريباس، عن اندهاشه لحجم الحضور، منوها المغرب على هذا المنتدى «الاستثنائي» الذي يعنى بحقوق الإنسان، التي تعد أيضا محط عمل حثيث داخل بلدان الفوبريل.

لقد عزز المغرب، من خلال تنظيم تظاهرة عالمية من حجم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الثقة التي ما فتئ يحظى بها في العديد من الملتقيات والمحافل الدولية، وانفتاحه على الآليات الأممية لحقوق الإنسان، بشكل يكرس ريادة تجربته الحقوقية عربيا وإفريقيا.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

ما زال أمامنا ما يستحق الجهد

محمد السادس يؤسس مراكش، عاصمة العالم الحقوقية!

1087946

1 – مراكش عاصمة عالمية لحقوق الإنسان: في العنوان ما يثير استنطاق الماضي القريب، ويبعث على فلسفة التذكر. كثيرون كانوا مساء يوم الخميس، بقاعة المنتدى العالمي لحقوق الانسان على شفا الذاكرة، ينظرون تحول مراكش من رمز كبير للمحاكمات في سنوات الرصاص (محاكمة مراكش الكبرى للغيغائي الفرقاني ومن معه، وابناء البسار) التي دبست فيها حقوق المعتقلين والعائلات البسيطة، ونكل بالإنسان المغربي فيها تنكيلا همجيا، الى عاصمة لأنوار حقوق الانسان . ويقيسون المسافة التي قطعها المغرب منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة (4 عقود) ويستخلصون أن المدة كانت كافية لتخرج العاصمة الامبراطورية للمملكة من الشفير القاتل الى سدرة المنتدى!

وكثيرون من الذين نظموا ايضا، كانوا من حراس هذه الذاكرة الموجعة، وبحرصهم ذلك ونضالهم ايضا وصلوا الى إنضاج البلاد لكي تتقدم ولكي تحول مرارة تجربتها الى إرث كوني الآن ، تقتسمه مع 100 دولة.

قد يكون في هذا الكلام اندفاع لا يخفيه صاحبه، سببه ولا شك الحضور وسط كل ذلك الكم والنوع الهائل من زوار مراكش (غير الليليين طبعا)، لكنه ايضا اندفاع سببه ما تحقق على أرض الواقع.

الجيل الأول من الحركة الحقوقية والديموقراطية ومناضلي اليسار، الذين شرعوا في تاسيس مراكش الثانية قبل محاكماتها الشهيرة، كرس منتدى أول أمس الخميس، الثقافة التي أوقفوا حياتهم ونذروا وقتهم للدفاع عنها:لم تعد عبارة حقوق الإنسان تثير الغضب أو السخرية، ولا الديموقراطية، ولا السيادة الشعبية ولا مفاهيم من قبيل الحقوق الكونية والمشتركات الإنسانية تستنفر آلات القمع والبروباغاندا، كما في السابق، بل أصبحت تراثا مغربيا، والتزاما مغربيا، من أصغر جمعية في الراشيدية إلى هرم الدولة مرورا بكل مكونات المجتمع.

المتون الحقوقية التي كانت الدولة، في عهد مضى، تتهم المناضلين بانهم «هربوها»، كما يهربون السلع ويستوردونها ككل المواد غير الأصلية، صارت متون الرسائل الملكية ومتفقا إنسانيا يعلن عن نفسه في عاصمة الحقوق الدولية.

2– الذين ايضا رأوا كيف كانت مراكش ضحية الإرهاب، الجيل الجديد من محاربة ومناهضة حقوق الانسان، ومنها حقه في الحياة والاختلاف، صفقوا طويلا. –المنتدى– عندما تحتضن المدينة الجريحة هذا القدرتها على تامين نفسها من تبعات ما حصل، ثم صفقوا بقدرتها، كما اتفق الجميع، من كل الاطياف ،على أن المدينة المفتوحة لكل الرياح والثقافات، والمفتوحة لكل الآفاق، مع حفاظها على مركزيتها الروحية والإنسانية الكامنة في تاريخها وهويتها، تعطي نموذجا آخر لقدرة البلدان الحية على الحياة بالرغم من كل ما كان.

وقد رأى الكثيرون في تكليف وزير العدل والحريات بقراءة مضامين الرسالة الملكية، بعد ان كانت الإرادة الملكية قد كلفته بقراءة الرسالة في ذكرى الضربة الإرهابية ضد المدينة، دليلا على تعبئة الجميع، بمن فيهم الذين وجهوا الانتقادات للمدينة (العاصمة) على التوجه الجديد للبلاد. توجه يقطع مع كل تغذية ثقافية للإرهاب والعنف، ويحفظ للبلاد توجهها الكوني في الحقوق.

ليس سرا أن مصطفى الرميد، بمرجعيته الفكرية والحقوقية، لم يكن دوما مع المطالب الحقوقية لكثير من المكونات الحاضرة ولا سيما المكون الحقوقي النسائي، وليس سرا أن القاعة كانت تتفاعل، وهو يتلو مضامين محددة حول الإنصاف والمساواة بين الرجل والمراة ويتم تضمينها في الجيل الجديد من الحقوق، بكل ما يمثل بحد ذاته رسالة الى القارئ من خلال المقروء.

كانت تلك مناسبة ليس لتحريك السكين في الجرح، بقدر ما كانت دليلا على التعبئة الجماعية حول إرادة الملك من أجل مغرب الحقوق الكونية..

3 – عندما يختار فصيل من الحقوقيين الانتماء الى السقف الكوني في مجرة حقوق الانسان، ماذا يفعل عندما تسنح له الفرصة لذلك؟

يقول المنطق الديكارتي: يرتمي عليها ويصرخ إذا ما منعته أية جهة (دولة، منظمون، قساوسة، أجهزة) من الاستفادة من هكذا منبر للاعلان عن توجه وبطاقة هويته الحقوقية والتزامه.

أما عندنا فيمكن أن يحصل العكس للأسف، ولنا أن نفكر بصوت هادئ مع كل الرفاق والرفيقات والإخوة والأخوات الذين قرروا، في ممارسة حق غير قابل للتفويت، مقاطعة المنتدى حول ممارسة هذا الحق:

بغض النظر عن الفرق في تدبير الموقف، بين التموقع سياسيا والتموقع حقوقيا، كيف يستقيم في منطق من يسعى الى ترسيخ القيم الكونية والانتماء الدولي الى حقوق الانسان أن يقاطع العالم عندما يأتي إليه؟

كيف يستقيم أن تجتهد الإرادة الخاصة للمقاطع في إثبات دائم أن المغرب لا حل له، في قضاياه السياسية والحقوقية والثقافية سوى اعتماد القرابة والقرب مع العالم، ثم عندما يحل العالم بمراكش ينادي المنادي أن قاطعوا لكنه كان يعطي فكرة عما يحسن بالحقوقيين أن يفعلوه أو يفضلوه على غيره!.

5 –اهم ما كان في مراكش هو التاصيل الجديد الذي قامت به الرسالة الملكية للمعركة الحقوقية، من أعلى هرم دولة تطمح في أن تكون ذات سيادة حقوقية، وتواجه حربا بلا هوادة باسم حقوق الانسان، وتتطلع إلى أن تكون منسجمة مع «ضرورة إصلاح التاريخ»، او ما نردده في هذا العمود حول ضرورة عقلنة التاريخ ودور الدولة في ذلك».

من قضايا المساواة الى العنف، مرورا بقضايا الطفل والجيل الثالث من الحقوق، (الثقافية، والأمنية، والتاهيلية القانونية، والتعددية والتنوع والمعتقد .. الخ)، كان الخطاب الملكي، في كل لحظة يهز القاعة التي تتجاوب مع ما كان يتلى على مسامع الحاضرين فيها.

جغرافيا وضعت الرسالة الملكية المنتدى الحقوقي في تاريخه الإفريقي:لقد كان الملك واضحا وهو يقول بان إفريقيا، التي اتهمها ذات يوم ساركوزي بانها غير جديرة بالإقامة في التاريخ، قد اغفلت من صناعة الإعلان العالمي، وانها اليوم ناضجة لكي تقدم إسهاماتها فيه وإعادة تعديله، بما سماه اعلاه ساباطيرو بإعادة تصحيح التاريخ.

هناك فخ منطقي (وإن كنت أفكر في الشك الشعري تحديدا لوصف الحالة) لا يستطيع المقاطعون الفكاك منه بالجواب عن مبررات المقاطعة وتسويغاتها... كيف يمكن بناء انتماء كوني للبلاد بمقاطعة العالم عندما يحج إليها؟

برحمكم الله؟

هناك فخ منطقي (وإن كنت افكر في الشك الشعري تحديدا لوصف الحالة) لا يستطيع المقاطعون الفكاك منه بالجواب عن مبررات المقاطعة وتسويغاتها... كيف يمكن بناء انتماء كوني للبلاد بمقاطعة العالم عندما يحج إليها؟

4 – لعل الجواب كان في تلك الصرخة الصادرة من الأعماق ومن تجربة وانتماء حقيقي الى الحقوق الانسانية والتي أطلقها ساباطيرو، خوصي لويس ثاباطيرو، عندما قال «ان الأوان لتصحيح التاريخ»!

لقد كان الوزير الإسباني السابق يتحدث عن موضوع اشمل يتعلق بالمطلوب االيوم من حقوق الإنسان ، ومن العالم ومن المناضلين،

6 – ليس هناك عاقل يمكن أن يتحدث عن اكتمال الصورة أو توافق الخطاطة الكونية مع الواقع ومع المنصوص (هناك فارق كانت نعيمة السلالية من أعلى منصة المنتدى، الأكثر تعبيرا عنه عندما قالت بنحوها الدارج :الأوراق شي، والواقع شي آخر)، هناك منجزات ، لكن هناك تعثرات، وتفاوتات صارخة بين المعايير الدولية وبين ما تسجله العين المجردة أو المتتبعة. لنا أن نقرأ ما تقدمه التقارير الدولية عنا، بقلب المؤمن بطبيعة الحال إلى أنه يملك الإرادة لتجاوز ما يفصلنا عن عتبة الحقوق الدولية. ولنا أيضا أن نسارع إلى أن نكون ضمن كوكبة الدول (الصاعدة) حقوقيا، والتي لا تقترف أكثر مما يقع في الديموقراطيات المكرسة، في تجانس ديناميي، بين كل مكونات البلاد..

مراكش: عبد الحميد جماهري

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

3/10872

اختتام المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان

اليزمي: لن نتخلى عن أحلامنا وقناعاتنا

مكتب مراكش : محمد المبارك البومسهولي. عبد الصمد الكباص

نريد أن نعيش في عالم يسوده السلام والأمن والاستقرار، خال من الحروب والاحتلال والاضطهاد والإرهاب، نريد أن نعيش في عالم تسوده مبادئ العدل والإنصاف، خال من الاستبداد والاستعباد، نريد أن نعيش في عالم تسوده مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، خال من الإقصاء وكل أشكال التمييز، نريد أن نعيش في عالم تكون فيه كل الحقوق لكل الناس، عالم خال من كل أشكال الحواجز التي تحول دون ممارسة هذه الحقوق على قدم المساواة وبدون تمييز .

هذا النداء الصادر عن أحد المنتديات الموضوعية، قصد إدراجه في التوصيات النهائية للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي اختتمت أشغاله بعد ظهر الأحد 30 نونبر 2014، يمثل خلاصة لكل الروح التي حركت أزيد من سبعة آلاف مشارك يمثلون 95 بلدا خلال أربعة أيام من المناقشة لمختلف القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، احترامها وآليات دعمها وتعزيزها.

حفل الاختتام الذي احتضنته القاعة الكبرى بقرية المنتدى بباب إيغلي ، كان تتويجا لما حفلت به أربعة أيام من العمل المتواصل من أجل بلورة تصور شامل ومتكامل لعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عالم متحول.

الكلمات التي ألقيت في لحظة تقديم حصيلة هذا الملتقى العالمي وتوديع المشاركين من أجل موعد ثالث، بتجدد هذه المرة بدولة الأرجنتين، تقاطعت بكاملها في ضرورة تقوية التضامن العالمي من أجل حمل كل حكومات العالم على السهر على احترام حقوق الإنسان في شموليتها من دون أي تجزيء ، بشكل يضمن الاستفادة المتساوية من هذه الحقوق بغض النظر عن أية فوارق أو اختلافات .

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبعد تأكيده على نجاح هذه الدورة من المنتدى العالمي، متوجها بالشكر إلى كل من ساهم في ذلك، استحضر أرواح كل الذين مهدوا الطريق للحركة الحقوقية العالمية بدمائهم وأرواحهم و حريتهم، ليتوجه للحضور قائلا «لن نتخلى أصدقائي عن أحلامنا وقناعاتنا وطموحاتنا »

ومن أقوى الكلمات التي تفاعلت معها القاعة العام بالتصفيق والهتاف وترديد الشعارات ، كلمة ميشيل توبيانا ، رئيس الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان ، الذي أكد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة حرة ومستقلة وبحدود معترف بها، مطالبا حكومات العالم بتحملها المسؤولية في ذلك.

مثلما أكد على ضرورة بذل مجهود مضاعف لفرض احترام الحريات والحقوق ، لأن في الكثير من البلدان يُقتل الناس أو يعذبون أو يحرمون من حقوقهم الأساسية بسبب اختلافهم، إذ « لا يمكن إلزام أحد بأن يؤمن أو الا يؤمن ، أو أن نجبره على طريقة معينة في التفكير والاعتقاد » يقول ميشيل توبيانا.

وشدد على ضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، حيث قال «إن النساء لسن مكملات للرجال، إنهن متساويات معهم ».

وفي حديثه عن حقوق الإنسان بالمغرب ، أكد ميشال توبيانا على أهمية الإصلاحات التي تشهدها البلاد، لكنه في نفس شدد على أن هناك الكثير من مظاهر التراجع في هذا المجال . وثمن مجهودات المجتمع المدني المغربي ودوره في الدفاع عن قيم حقوق الإنسان، من خلال الحيوية التي فرضها بالنزول إلى الشارع لفرض هذه الحقوق والمطالبة بتحقيقها .

وبخصوص الوضع الحقوقي في بلدان الشمال، أعلن المتحدث عن إدانته لسياسات إغلاق الحدود في وجه حرية التنقل التي تمثل حقا أساسيا، وخاصة في وجه المهاجرين من بلدان الجنوب .

وتناولت كلمته الوضعية الحقوقية في الكثير من المناطق والبلدان كالعراق وسوريا وليبيا والجزائر بلده الأصلي ، الذي وصف سلطاته لأنها تضرب حصارا على حقوق مواطنيها .

بسمة الخلفاوي رئيسة مؤسسة شكري بلعيد لمناهضة العنف، استحضرت روح الشهيد شكري بلعيد، شهيد الحرية والحقوق ، والذي قتل بسبب دفاعه المستميت عن الفكر المتنور، والمرجعية الإنسانية .

وقالت إنه بعد اغتياله من قبل أعداء الحرية، قررنا أن نرد على العنف بالفكر، لأن هذا الأخير سيكون هو حجر الأساس لتونس بلدا للحرية والحداثة وحقوق الإنسان .

وطالبت بتوحيد الجهود وتقوية التضامن العالمي من قبل كل أنصار حقوق الإنسان ، من أجل كونية هذه الحقوق . مثلما طالبت بتثبيت حق النساء السلاليات بالمغرب، وإصدار قانون يتيح لهم المساواة مع الرجال في تمليك الأراضي السلالية .

وبدوره شدد مقرر الأمم المتحدة المعني بالحق في التربية ، على أن حكومات العالمة مطالبة بأن تصبح موضوع مساءلة من قبل مواطنيها حول مدى احترامها لحقوق الإنسان .

وأضاف أن التعليم ينبغي أن يظل خدمة عمومية، والا يدخل إلى مجال المتاجرة والربح ، مسجلا بأسف كون الكثير من الحكومات أصبحت تتملص من واجبها في توفير الحق في التعليم، من خلال إضعاف التعليم العمومي أو تقويته للقطاع الخاص .

ودعا عادل بنصالح رئيس الفدرالية الوطنية للصم بالمغرب ،إلى حماية استفادة متساوية من الحقوق الأساسية لذوي الإعاقة ، وتمكينهم من كافة الحقوق مدون تمييز أي إقصاء .

ومن جهته أكد الحسين العباسي، الأمين العام لاتحاد الشغالين بتونس ، على أولوية ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مستعرضا انخراط نقابته في معركة تثبيت حقوق الإنسان وتعزيزها .

ومن اللحظات الجميلة التي منحت بهاء خاصا لحفل الاختتام، عندما نودي على الفنان اللبناني مرسيل خليفة إلى المنصة، ليقول في كلمة مقتضبة ، منذ صغري، عندما شرعت في تأليف الموسيقى، كتبتها لكي أدافع عن حقوق الإنسان ، ليدعو الحضور في غناء جماعي ، لرائعته « منتصب القامة أمشي ».

وساهمت تسع ورشات موضوعاتية خصصت لقضايا المناصفة والمساواة والعنف والنوع والريادة النسوية، وبفاعليه في الإعداد للذكرى العشرين لإعلان والبرنامج العالمي للعمل «بكين زائد 20» حول حقوق النساء ، كما كان للمشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان برسم العام الجاري 2014 دور كبير وبفعالية وعمق، في النقاش العالمي حول أهداف التنمية لما بعد 2015، والتي ستكون محور اجتماع دولي بنيويورك في شتنبر 2015. مطالبين الأطراف المعنية بهذا الورش الكوني بتقييم مستوى تحقيق أهداف الألفية للتنمية، وتحديد أهداف جديدة تقوم على التنمية المستدامة ومقاربة حقوقية.

قضايا الهجرة حظيت باهتمام كبير ما جعلها من المواضيع الحاضرة بقوة في مراكش خلال النقاش في إطار الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان ، حيث دعا المشاركون على الخصوص إلى حكامة دولية جديدة في مجال تدبير تدفق الهجرات وحقوق النازحين واللجوء. قضايا البيئة،والمدن المستدامة حظيت بدورها بقسط كبير من الاهتمام والنقاش، ناهيك العديد من المقاربات في ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبرز في منتدى مراكش الجانب المرتبط بحقوق المسنين وحقوق الإنسان والمقاولة والسيدا والحق في المعلومة والحكامة الأمنية.

هذا وقد تابع 14 مليون شخص من مختلف دول العالم وبشكل مباشر، فعاليات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وبلغ عدد المتابعات للنقاشات التفاعلية التي شهدتها الندوات الموضوعاتية، عبر الأنترنيت، بلغ 30 مليون مشاهدة، وغطى فعاليات هذه الدورة نحو 397 صحافيا يمثلون وسائل إعلام 20 بلدا، في حين تمت تعبئة 750 متطوعا للسهر على الجانب التنظيمي بفضاءات الفعاليات. ورغم أن المنظمين انتظروا مشاركة خمسة آلاف مشارك، غير أن الرقم تجاوز ذلك بكثير ليصل الى سبعة آلاف مشارك من 95 دولة، لمناقشة أكثر من 100 موضوع يهم مختلف قضايا حقوق الإنسان. وبالموازاة مع المنتدى عرفت المدينة الحمراء حوالي 160 نشاطا جمعويا ورياضيا وثقافيا وتحويليا.

وأتاح المنتدى الفرصة لـ 18 مؤسسة دولية ولشبكات حقوق الإنسان بعقد اجتماعاتها الداخلية بمراكش، وبدورها ادرجت هذه المنظمات المواضيع الرئيسية التي تمت مناقشتها باورش المنتدى ضمن أجندتها الداخلية. وقد تم تخصيص قرية للمنتدى العالمي ساهمت في التعريف بالكثير من الفعاليات والجمعيات ودورها، والتعريف بقضاياها في المجال الحقوقي انطلاقا من تخصصها. ومن ضمن المعارض التي حظيت باهتمام كبير الرواق الفلسطيني الذي ضم معرضا للصور التي توضح المعاناة الفلسطينية امام آلة الهجمية الوحشية للاحتلال الصهيوني ودولة إسرائيل التي تعد اكبر دولة تنتهك حقوق الانسان ويشكل يومي، علما بان المنتدى صادف اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. هذا العرس الحقوقي الدولي عرف تنظيم ستة معارض ومرائون دولي من أجل تعزيز والتحسيس بالعديد الكبير من المواضيع الراهنة لحقوق الإنسان بالمغرب والعالم. كما أصدر بريد المغرب طابعا يوثق لهذا المحفل الحقوقي الكبير.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في افتتاح المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بمراكش

الملك يوجه رسائل قوية تلاها الرميد، وثاباطيرو ونعيمة السلالية يثيران الإعجاب والمقاطعة بلا أثر!

مراكش: محمد المبارك
البومسهولي - عبد الصمد الكباص
تصوير: عبد اللطيف خمالي

كانت لحظة قوية تكثفت فيها كل معاني الأمل والإصرار على المستقبل، حينما اجتمع نشطاء الحركة الحقوقية العالمية القادمين من مشارق الأرض ومغاربها، شمالها و جنوبها، تحت خيمة واحدة بباب إغلي بمراكش ، في افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان مساء الخميس 27 نونبر الجاري، حيث احتشد الآلاف من المشاركين الذين يدعمهم حماسهم وقناعتهم الراسخة بالانتصار الإيجابي لغد أفضل لكل البشر، ليصوغوا لحظة تضامنية كونية من أجل الكرامة البشرية، ورفع الحيف والمهانة خارج أي اعتبار عقائدي أو ثقافي أو لغوي، وبعيدا عن حواجز اللون والعرق والجنس.

افتتاح المنتدى، تحققت فيه كل دلالات الكونية المستحقة لحقوق الإنسان، تحدث فيه لغات مختلفة، و حضرت على منصته كل ألوان البشرة، و تمثلت فيه كل القارات . فشكل يحق انطلاقة رمزية لكل ما تتضمنه فكرة الكونية من تعددية واحترام للتنوع و المساواة.

وجوه كثيرة ملأت المكان من رموز الحركة الحقوقية، ومن المدافعين عنها من عوالم السياسة والفن والثقافة. ومن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الذين حولوا معاناتهم السابقة إلى طاقة تتفجر في وجه الظلم و تنتصر للحرية و تناضل لتصحيح أخطاء التاريخ و ما رسخها بسبب فهم خاطئ من ميز و حيف واضطهاد للبشر.

منصة الجلسة الافتتاحية لم تكن جبهة للبلاغة و تنميق العبارات الجاهزة، و إنما واجهة صريحة لبعث رسائل قوية، و طرح الهموم الكونية حول واقع حقوق الإنسان في عالم متحول تحرك إيقاعه الأزمات و الأحداث المأساوية من حروب و مجاعات و فقر و تطرف و فوارق صارخة . مقاما كانت لحظة شفافة لتقاسم ذلك القلق الصادق بخصوص مال هذه الحقوق و الاستفادة الفعلية منها في كل ربوع الأرض . لتتجمع كل هذه الرسائل في مبدأ واحد هو كلية هذه الحقوق و شموليتها و عدم قابليتها للتجزيء

وشكلت الرسالة الملكية في افتتاح أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان حدثا بارزا نظرا لما تتضمنه من مواقف قوية جعلت مايفوق الخمسة آلاف من الحاضرين يقاطعون وزير العدل الذي تلا هذه الرسالة بالتصفيق في غير ما مرة، وتطرقت الرسالة الملكية الى ملفات حقوقية في مواضيع كانت من أكبر الملفات التي شكلت أحدى أهم القضايا التي ناضلت من أجلها المنتظمات الحقوقية بالمغرب ومن ضمنها عقوبة الإعدام والمساواة والمناصفة بين الرجل والمرأة وقضية الهجرة ومحاربة الميز العنصري. الرسالة الملكية كانت قوية بطرح اسئلة عميقة على المنتدى لنقاشها

وهكذا قالت الرسالة الملكية بأن اجتماع المدافعين عن حقوق الإنسان اليوم، يكتسي أهمية خاصة، لاسيما وانه يأتي في سياق التحولات والتحديات التي يشهدها العالم، والتي تتطلب إجابات شاملة ومدروسة وجماعية.

فالنظام الدولي لحقوق الإنسان يشهد تحولات عميقة، كما أن إشعاع القيم العالمية لحقوق الإنسان وتملكها، يمر اليوم عبر انخراط أوسع لبلدان الجنوب، ولهيئات المجتمع المدني وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في مسار تطوير الآليات الدولية والإقليمية لحماية هذه الحقوق والنهوض بها. كما تعززت الأنظمة القانونية الداخلية بنصوص دستورية تدعم الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتحدثت الرسالة الملكية عن التحولات العميقة التي عرفتها الأجندة العالمية لحقوق الإنسان فإذا كان الجيلان الأول والثاني من حقوق الإنسان لازالا يتبوآن مكانة الصدارة، فقد برزت مواضيع جديدة، من قبيل حماية حقوق الأشخاص المسنين، وحقوق الإنسان في العصر الرقمي، والمقاولة وحقوق الإنسان، والتأهيل

> في مناطق عديدة من العالم، يؤدي الانطواء على الذات، ورفض الآخر والتعصب، بسبب مبررات عرقية، أو قراءة منحرفة لنبل رسالات الأديان، إلى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية، بما فيها أقدس هذه الحقوق، ألا وهو الحق في الحياة

القانوني للفقراء، وقابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتقاضي.

مبرزة أن حقوق الإنسان ازدادت أهميتها منذ مؤتمر فيينا، واضحت من المحددات الجوهرية التي لا محيد عنها في حياة الأمم، وفي العلاقات الدولية. واستطردت الرسالة الملكية عن أن هذا الطابع الكوني، الذي ما فتئ يعرف اتساعا، قد أصبح يواجه بعض الانحرافات، وتحديات غير مسبوقة يجب رفعها.

ففي مناطق عديدة من العالم، يؤدي الانطواء على الذات، ورفض الآخر والتعصب، بسبب مبررات عرقية، أو قراءة منحرفة لنبل رسالات الأديان، إلى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية، بما فيها أقدس هذه الحقوق، ألا وهو الحق في الحياة.

وقالت الرسالة الملكية إذا كان لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تتشكل في جوهرها، نتاجا لديناميه انخراط تدريجي، عبر مراحل، تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها.مشددة على أن الكونية تكتسب مشروعية أكبر، حينما تمثل التنوع الإنساني وتحميه، وعندما تتبناها كل شعوب وثقافات العالم، وتساهم في صنعها وبلورتها.

وقال جلالة الملك في ذات الرسالة بأن الدول النامية، وإفريقيا بصفة خاصة، تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب.

مؤكدا على أن إفريقيا التي لم تساهم في وضع القانون الدولي لحقوق الإنسان، مطالبة اليوم بإغنائه، بثقافتها وتاريخها وعبقريتها، ليسهل عليها تبنيه. ولا يمكنها أن تظل مجرد مستهلك لقوانين دولية، تمت صياغتها في غياب تام للقارة. كما أنها لا ينبغي أن تظل، دائما، موضوع تقارير دولية وتقييمات خارجية. فإفريقيا بلغت درجة من النضج، تؤهلها لاحتلال المكانة التي تستحقها ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بدورها كاملا في هذا المجال. لان الكونية -تخشيب الرسالة الملكية- منظومة مشتركة بين الجميع. أما المسار الذي يؤدي إليها فيتسم بالخصوصية. فلكم هو الشعار الذي ترفعه إفريقيا المسؤولة والمتشبعة والمنزعة بحقوق الإنسان.

فإفريقيا لا ينبغي أن تظل إلى الأبد محط سجالات ونقاشات بشأن حقوق الإنسان كما أنها تطمح إلى إسماع كلمتها، وتقديم مساهمتها في بلورة قواعد وقيم ذات طابع كوني حقيقي. كما أن إفريقيا لا تريد ولن ترضى بأن تكون على هامش قضية هي أيضا قضيتها.

وركزت الرسالة الملكية على ثلاث رهانات من الإشكاليات، ويتعلق الرهان الأول بمسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافا ذات طبيعة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011.

فمنذ عشرين سنة خلت، وتحديدا عام 1995، أقرت 189 دولة عضوا في الأمم المتحدة، إعلان بكين وأرضية العمل الخاصة به، لتطوير إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المنبعة في كافة الدول. وقد دعا الإعلان الدول الأعضاء إلى النهوض بالأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم، لفائدة كافة النساء، وذلك من خلال التأكيد على أن الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في شموليتها، غير قابلة للتصرف، وهي جزء لا يتجزأ من المنظومة الكونية لحقوق الإنسان. وتحدثت الرسالة الملكية في هذا الصدد على أن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لاسيما من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع. وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة.

وأشارت الرسالة الى ان امامنا الكثير مما ينبغي القيام به. فهناك قانون الخدمة في البيوت الذي يعنى بالأساس الفتيات، والذي يوجد حاليا قيد التداول داخل البرلمان. كما تنكب الحكومة على إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريبا تنصيب هيأة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيأة دستورية.

أما الرهان الثاني، فتشير الرسالة الملكية انه مرتبط بأهداف التنمية لما بعد 2015 مبرزة أن المملكة المغربية تؤيد التوجه الرامي إلى وضع حقوق الإنسان في صلب هذه الأهداف الجديدة، مما يستوجب انخراطا أقوى في اللقاءات الإقليمية والدولية، المبرمجة إلى غاية شتنبر 2015.

أما الرهان الثالث الذي تحدثت عن الرسالة الملكية فيتعلق بحركات الهجرة الدولية وطالبي اللجوء حيث يقول جلالة الملك انه مع بلوغ عدد المهاجرين 240 مليون مهاجر سنة 2012، فإن حركات الهجرة أصبحت تشكل، في جل أنحاء العالم، موضوع استغلال وتقاش متواصلين، يساءلان السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني والمجموعة الدولية

وقالت الرسالة بأن المقاربات المغيرة للجدل تتواصل وتتفاقم، بالرغم من كون تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009، قد شدد على الدور المحوري للتحركات البشرية داخل المجتمع، في تحقيق التنمية البشرية.

إن تطور تدفق الهجرة جنوب جنوب، أصبحت تواكبه تدفقات متوالية للهجرة الشمالية، وبروز شبكات جد متطورة متخصصة في المتاجرة بالبشر، وكذا تنوع مواصفات المهاجرين واللاجئين، وارتفاع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، علاوة على ظاهرة هجرة النساء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحروب الأهلية تجبر الملايين من البشر على سلوك طريق المنفى، حيث يتم استقبالهم في غالب الأحيان دبلدان الجوار، كما هو الشأن بالنسبة لإخواننا السوريين، ليضاف لاجئون جدد إلى اللاجئين الفلسطينيين، الذين تستمر معاناتهم منذ عقود من الزمن.

في الكثير من الدول، ما فتئ إقصاء المهاجرين وإناثهم، يتطور ويتفاقم، بتحريض من التيارات السياسية المتطرفة، كما أصبحت إشكاليات التعايش والتساكن مطروحة وبإلحاح، في جميع المجتمعات.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه هذه التطورات، فإن الاتفاقية بشأن حقوق المهاجرين وأسرهم، كآلية رئيسية لحقوق الإنسان في هذا المجال، لم يتم التوقيع والمصادقة عليها إلا من طرف بعض دول الجنوب وقال جلالة الملك في رسالته بأن المغرب، اختار تفعيل سياسة جديدة للهجرة، ترتكز على مقاربة إنسانية، وتتماشى مع دستورنا الجديد ومع التزاماتنا الدولية. وقد انطلقت عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين في يناير 2014، على أن تنتهي في متم دجنبر. وتتوخى هذه العملية تسوية أوضاع كل الأشخاص المتوفرة لديهم الشروط الضرورية.

ودعت الرسالة الملكية المجتمع الدولي إلى استئناف المفاوضات بطريقة أكثر فاعلية، بهدف تحقيق حكامة دولية وجهوية لحركات الهجرة، في أعقاب الحوار رفيع المستوى، الذي أطلقه الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

وقال الملك محمد السادس في نفس الرسالة بان المغرب اختار بمحض إرادته السيادية الخالصة، الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية، تستجيب لتطلعات وانتظارات مواطنينا. وقد مكن هذا المسار المتجدد والشامل، الذي نوج باعتماد دستور جديد، من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه،وأنه وهو يتقدم بخطى حثيثة على درب الديمقراطية، الذي لا حد لكماله، لجدير بأن يفتخر، بعد خمس عشرة سنة من الجهود المشتركة، بحصيلة مشرفة من الإنجازات، تشمل ميادين حيوية، من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية. ورد الاعتبار للثقافة الأمازيغية كمكون اساسي للهوية المغربية، وتوطيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدبير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام.

مشيرا الى ان أن أوراشا ذات تأثير كبير على حماية حقوق الإنسان، توجد قيد الإنجاز في مجال العدالة والصحافة والمجتمع المدني والحكامة التربية، وحماية الفئات الهشة.

وتماشيا مع هذا التوجه، ووفاء منها بتعهداتها المدرجة في ميثاقها الأساسي- تقول الرسالة الملكية- فإن المملكة المغربية ما فتئت تعمل على تعزيز ممارساتها المعيارية. فبعد انخراطها في الآليات الأساسية لحقوق الإنسان، اقدمت المملكة على الرفع التدريجي للتحفظات التي كانت قد قدمتها خلال التصديق على هذه الآليات.

وأكدت الرسالة الملكية علىأن المغرب يوطد هذا الاختيار، الذي لا رجعة فيه، لفائدة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وفي هذا الصدد، فإننا قمنا في بداية هذا الأسبوع، بتقديم أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا-إنسانية أو المهينة، وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية، في غضون الأشهر القادمة. وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل.

وأشادت الرسالة بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون. وسيمكن هذا النقاش من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية.

الرسالة الملكية أيضا تطرقت الى مسالة توفير الحماية من كل أشكال انتهاك حقوق الأطفال التي تسكل انشغالا دائما لدى جلالة الملك. وهو ما يجسده الدعم المستمر الذي تقدمه لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل.

وذكرت الرسالة الملكية بمصادقك المغرب على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، وبالبروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية، الخاصين بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، وأفلام الخلاعة المستغلة للأطفال.كما شكلت الحماية الدستورية للأطفال، منعطفا حاسما في مسلسل تعزيز المنظومة الوطنية للحماية القانونية للطفل، وختمت الرسالة الملكية بالاشارة الى ان المغرب يعتزم المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض.

كلمات الشخصيات التي تناوبت على منصة الإلقاء في الافتتاح، مثلت حلقات متكاملة من خطاب منسجم. مثلا، خوسي لويس رودريكيز زاباتيرو رئيس الحكومة الإسبانية السابق، نادى بان الأوان قد آن لتصحيح أخطاء التاريخ. لأن حقوق الإنسان هي مثلنا لأعلى وتتطلب احترام الحقوق الاساسية لكل بني البشر.

وقال زاباتيرو " في هذه اللحظة علينا أن نتذكر أن مجموعة من الطلبة قد اختفوا في المكسيك، و أن هناك نساء محتجزات في نيجيريا و العراق .. علينا أن نتذكر النساء المعنفات و المستغلات، و النساء اللائي يتعرضن للاسوا بسبب اختياراتهن الجنسية . علينا أن نتذكر أن هناك تعذيب، وهناك صحفيون اغتيلوا بسبب الفكر الفاشي و المتطرف."

وقال ايضا " ليس هناك ما يسمو على قيمة الإنسان. فالحرية هي ما يجعلنا بشرا حقيقيين، إنها قوتنا الكبرى، والعنف لا يؤدي إلا إلى الحقد و التدمير ويولد مزيدا من التفرقة . و الأفكار التي تغذي العنف والانتقام، هي أفكار هدامة ."

وفي سياق تاكيده على كونية حقوق الإنسان قال خوسي رودريكيز زاباتيرو يجب ان نعلن انه ليس لحقوق الإنسان حدود ولا دين ولا لون ولا عرق ولا جنس، بل هي مطمح كل البشر . يجب ان نتذكر ان حقوق الإنسان لا تنتمي لاية ثقافة كيف ما كانت، ولا لاية إيديولجيا، بل هي وبالأساس و في عمق جوهرها حقوق كونية و عالمية . فجميع الناس يطمحون إلى أن يكونوا احرار، كانوا مؤمنين ام غير مؤمنين، بيض او سود، نساء او رجال ..

وقال أيضا في كلمته التي لاقت تفاعلا حارا من قبل الآلاف ممن حضروا جلسة الافتتاح "ينبغي أن نؤكد إيماننا بحقوق الإنسان، وان نصفق لآليات الأمم المتحدة لدعم هذه الحقوق و تعزيزها وحمايتها . فحب الخير هو الذي يحركنا عندما نعترف بهذه الحقوق"

وبخصوص أجندة 2015 قال زاباتيرو يجب ان يكون هدفنا فيها هو تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، فذلك يجعلنا نتخطى تمييزات اخرى، مثلما ينبغي القضاء على الفقر والمجاعة، والوصول غلى تعبئة تاريخية ضد العنف ضد النساء"

ونادى زاباتيرو بالاستمرار في الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث قال " نطمح لأن يكون القرن 21 قرن الديمقراطية و حقوق الإنسان في كل مكان من العالم، يجب نناضل من اجل السلم والتعايش، ونتعلم كيف نصل إلى التوافقات التي تضمن ذلك."

وعبر عن يقينه بأن عقوبة الإعدام ستُلغى نهائيا بفضل هذا النضال . خاتما كلمته بنبرة مشحونة بالإصرار" في دفاعنا عن حقوق الإنسان لن نعرف الملل ابدا"

السيدة إيديس سلفاني سكرتيرة حقوق الإنسان بدولة البرازيل البلد المبادر لتنظيم اول منتدى من اجل التزيع العادل للثروات و الموارد بين الشعوب.

و قالت إنه لا ينبغي أن نفرض على الفقراء أن يدفعوا ثمن الأزمة الاقتصادية، لأننا نعرف جميعا ان الجشع والتعطش إلى المال هو الجذر الحقيقي لهذه الأزمات"

وطالبت السيدة إيديس سيلفاني برؤساء سياسات عمومية اكثر قوة وفعالية لتعزيز حقوق الإنسان، لأن التحدي الأكبر، كما قالت، هو أن نجعل كل الناس متساويين في هذا الكوكب .

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيدة فاتو بنسودة، دعت في كلمتها إلى التصدي لظاهرة إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب. مؤكدة إلى أن الوقت قد حان، لجعل الحكومات المترددة، تنضم إلى ميثاق روما .

وقالت في هذا الصدد "ادعو الحكومات لوضع تدابير لإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب . يجب أن نضمن المساءلة عن الجرائم التي تنتهك حقوق الإنسان، وجرائم الإبادة الجماعية و جرائم الحرب . "

أما السيدة فلورانس ديلفي رئيسة الاتحاد الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام فأكدت من جهتها أن الحكم بالإعدام على شخص، يمس الحق المقدس في الحياة، وحق عدم التعرض لمعاملة حاطة بالكرامة .

وعبرت عن طموحها في ان يكون القرن 21، قرن إلغاء عقوبة الإعدام مثلما كان القرن 19 قرن إلغاء العبودية، والقرن العشرين قرن تجريم التعذيب .

وتحدث السيد شودرلي صابر حسني رئيس الاتحاد الدولي للبرلمانات في كلمته، عن التحديات التي تواجه العالم و التي تؤثر على درجة الاستفادة الفعلية للناس من حقوقهم الأساسية. ومنها التطرف وغياب التسامح والتحولات المناخية ..

وقال إن هناك سبيل وحيد لحل النزاعات هو الحوار السياسي، والحروب لا تخدم الديمقراطية ولا تؤمّن احترام الحقوق والتنمية. ومن ثمة فالتمثيل والشفافية والمساءلة هي السبيل إلى تجنب النزاعات .

وعبر عن قناعته أن الديمقراطية و حقوق الإنسان ستكون مسالة حاسمة بعد سنة 2015، للبرلمانيين دور كبير في هذا المنحى، حيث أن مهمتهم لا تقتصر على التشريع فقط، وإنما ضمان أن أحكام الدستور والقوانين تنفذ على أرض الواقع، وان الحقوق يستفيد منها الناس فعليا .

وقال ايضا "إن الديمقراطية وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة يكملان بعضهما البعض، وينبغي الاستجابة لكل الحقوق دون تمييز"

وبعث الرئيس الفلسطيني محمود عباس برسالة غلى المنتدى تلاها نيابة عنه السفير الفلسطيني بالمغرب ذكر فيها بالانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها سلطات الاحتلال لحقوق الفلسطينيين، ومطالبا بالإيقاف الفوري لعمليات هدم بيوتهم، وبتهديم الجدران العازلة . مثلما طالب بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين ورفع الحصار عن قطاع غزوة و إعادة عاجماره .

لحظة قوية أخرى في الجلسة الافتتاحية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان مثلتها الكلمة العفوية ذات الدلالات العميقة للسيدة نعيمة عمار والتي قالت بانها جاءت من جماعة غريس باقليم الراشيدية ممثلة لجميع النساء السلاليات بمختلف نقط المغرب من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه، وقالت بانها وكل النساء المغربيات تطالبن بحقهن في أراضي الجموع، مركزة على انه لابد ان نزيل عنا الاهانة و"الحكرة" ولابد ان نكون متساوين مع الرجل، وقالت بانه رغم كفاحهن فلازالت الماساة في مجال الحقوق والمناصفة فيما يتعلق باراضي الجموع، حيث اعطت مثالا بامراة مغربية تدعى مريم والتي رغم أن لها مائات الهيكتارات من اراضي الجموع الا انها تعيش في مرأب..

وقالت السيدة نعيمة عمار " نريد ووضع حد لهذا التمييز ونريد ان تتحول المذكرات الى قانون ونريد ان يتحول ماهو مكتوب في الاوراق الى فعل ناجز، لان الواقع شيء وما في الورق شيء اخر."

وقد وقفت القاعة مسترسلة لهذه المراة في عدة مرات بل رددت شعارات خاصة من النساء مساندة لها.

وتوالت على منصة الافتتاح شخصيات اخرى ممثلة لمنظمات دولية مشتغلة في هذا مجال حقوق الإنسان.

ويشارك في المنتدى العالمي الذي ستختتم اشغاله يوم غد الأحد 30 نونبر أزيد من سبعة الاف مشارك ومشاركة من مائة دولة . ويمثل المنتدى فضاء للتفكير التعددي التشاركي في قضايا حقوق الإنسان، في ظل المستجدات الحقوقية التي يعرفها العالم. وتنظم اشغاله في خمسين منتدى موضوعاتي والعشرات من الورشات واللقاءات، إضافة إلى عشرين نشاط ثقافي موزعة على فضاءات مختلفة بالمدينة الحمراء .

صورتان من الجلسة الافتتاحية

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

حقوقيون ومثقفون يطالبون بحرية المعتقد والدين بمنتدى مراكش

3/10872

طالب حقوقيون ومثقفون برفع القيود عن حرية المعتقد والدين في المجتمعات العربية والاسلامية، وذلك خلال ندوة «حماية حرية الضمير مسؤولية فردية وجماعية» على هامش النسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش.

وقال المشاركون في الندوة التي عقدت مساء السبت إن حرية الاعتقاد حق من حقوق الانسان، وطالبوا «بضرورة تفعيل المنظومات القانونية من اجل تفعيل هذا الحق.»

وعرض علي المرْغني أستاذ القانون الخاص من تونس تجربة بلاده على ضوء الدستور الاخير الذي قال إنه ينص على حرية المعتقد، وهو أمر غير مسبوق في الدساتير العربية الاسلامية «ولكن في نفس الوقت لا يجب الوقوف عند هذا المستوى لأن هناك فصولا اخرى في الدستور تنص على أن الدولة يجب أن تحمي المقدس.» وأضاف أن «هذا يعتبر نوعا من الغموض» وبالتالي يتساءل «أين تنتهي حرية الاشخاص ليبدأ حماية المقدس.»

أما أستاذ علم الاجتماع والكاتب المغربي عبد الصمد الديلامي فقال إن الدستور المغربي المعدل في 2011 له مرجعيتان «دينية وحقوقية... نظام يخلط بين المعتقد والمواطنة.»

ودعا الديلامي إلى أن يكون تعليم الدين في المدرسة المغربية العمومية «اختياريا وليس الزاميا». وأضاف «يجب أن نترك للتلميذ حرية الذهاب أو لا لمادة التعلم الديني.»

وقال مسؤول قسم الحريات الدينية في مرصد البحرين لحقوق الانسان ميثم سلمان إنه لا يستغرب ظهور جماعات تقتل باسم الدين في العالم الإسلامي كما هو حال «تنظيم الدولة الاسلامية ... وغيرها من التنظيمات التكفيرية لأنها تتغذى من فتاوى توجد في بعض كتبنا وبعض المرجعيات الدينية التي تمنحها الشرعية.»

وقال إن الواقع في الشرق الاوسط وشمال افريقيا «واقع مخيف يتطلب تكاثف جميع الجهود بصرف النظر عن الدين والايديولوجية.»

وكان من بين المتحدثين في الندوة الفنان اللبناني مارسيل خليفة الذي تحدث عن القمع والمضايقات التي تعرض لها في بعض الدول العربية بسبب مواقفه في الفكر والابداع.

وقال إنه «لا يمكن تصور ثقافة فاعلة بدون وجود حرية التصرف والاعتقاد وحرية التعبير.»

وخلال المنتدى ناقش المشاركون موضوعات مثل حرية المرأة والطفل وحرية الإعلام، وإلغاء عقوبة الإعدام وقد غاب عنه عدد من الحقوقيين المغاربة الذين يمثلون جمعيات حقوقية مستقلة بسبب ما سموه «التراجعات التي تعرفها حقوق الانسان في المغرب.»

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

3/10872

أمين أبو حصيرة سفير دولة فلسطين بالرباط لـ«لاتحاد الاشتراكي» :

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان فرصة لتذكير العالم بمسؤوليته الأخلاقية تجاه فلسطين

حاوره : عبد الصمد الكباص

لدولة فلسطين حضور بارز في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش ، فقد كان الصوت الفلسطيني مؤثرا في لحظة الافتتاح من خلال الرسالة التي وجهها للمنتدى الرئيس أبو مازن ، و تواصل بالمشاركة الفعلية لمجموعة من الشخصيات الفلسطينية منهم جهاد ابو زيد عضو المجلس التشريعي عن القدس وعضو المجلس الثوري لحركة فتح ، ويحيى يخلف وزير الثقافة الفلسطيني السابق و مستشار الرئيس محمود عباس ، وسفير دولة فلسطين بالمغرب أمين أبو حصيرة .

في هذا الحوار يتحدث سفير دولة فلسطين ببلادنا عن رهانات هذا الحضور للقضية الفلسطينية في المنتدى، وعن الجبهة الحقوقية كواجهة للنضال الفلسطيني من اجل تثبيت حقوقه على أرض الواقع .

□ سعادة السفير ، أية رسالة جئتم لتبليغها للمشاركين في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان ؟

■ جئنا إلى المنتدى لنوجه رسالة شكر أولا للمغرب ملكا وشعبا وحكومة على دعمه الدائم للفلسطينيين ولقضيتهم العادلة، مثلما نشكر المنظمات المدنية والهيئات السياسية المغربية وعموم أبناء هذا الوطن العزيز على مساندتهم المتواصلة للشعب الفلسطيني و لحقوقه المشروعة.

في هذه اللحظة الحقوقية التي يجتمع فيها المدافعون عن حقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم، جئنا ،أيضا، لنذكر بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني التي يهدرها الاحتلال الإسرائيلي، وهي حقوق لا تتجزأ ولا يمكن التنازل عنها وفي مقدمها حقه في إزالة الاحتلال وإيقاف الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل . والرسالة التي وجهها الرئيس محمود عباس إلى المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان ، تريد أن تذكر العالم بالقضية الفلسطينية . لأن بلدان العالم والأمم المتحدة عليها مسؤولية اخلاقية تجاه هذه القضية . فالأمم المتحدة وبعض الدول خلقت إسرائيل ، ولم تخلق الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة . لذلك عليها العمل بكل ما تستطيع للضغط على المحتل الإسرائيلي لمغادرة أرضنا ، لكي ينعم شعبنا باستقلاله وحريته ، ويكون بإمكان الإنسان الفلسطيني ممارسة حقوقه المتساوية كباقي الشعوب .

□ طرح المنتدى عدة قضايا مستجدة في مجال حقوق الإنسان مثل حقوق المسنين و حقوق الإنسان والأنترنيت وغيرها، هل الشعب الفلسطيني معني بمثل هذه القضايا أم أنه له أولويات خاصة ؟

■ حقيقة هناك الأولوية القصوى لدى الفلسطينيين جميعا ، وهي التخلص من الاحتلال وبناء المؤسسات الديمقراطية في دولة حرة ديمقراطية، وإعلان الاستقلال الفلسطيني كرس الصيغة الديمقراطية التعددية للدولة الفلسطينية، مثلما كرس المساواة بين الرجل والمرأة، واحترام حقوق الإنسان داخل هذه الدولة بغض النظر عن اتجاهاته وانتمائه السياسي أو الديني أو الجنسي ، وكرس احترام حق المرأة وحقوق الطفل . وإجمالا فكل القضايا التي تهم ناشطي حقوق الإنسان هي موجودة في إعلان الاستقلال الفلسطيني ، لكن الأولوية هي التخلص من الاحتلال لإقامة هذه الدولة الفلسطينية المستقلة وبنائها على أسس ديمقراطية سليمة .

□ ربما هناك أولوية مستعجلة تتعلق بالحقوق الثقافية وخاصة في ما يرتبط بمخطط تهويد القدس وإزالة معالمها الثقافية العربية ، ومحاولة طمس هويتها ..

■ مدينة القدس تتعرض كل يوم لهجمة شرسة من قبل المستوطنين الإسرائيليين .ويوميا هناك مجموعات لمستوطنين تدخل عنوة للمسجد الأقصى بحماية من الجيش والشرطة الإسرائيليين ، ويريدون أن يتقاسموا مع العرب المسلمين الصلاة بالمسجد الأقصى المبارك، إنهم يريدون تقسيمه في الزمان والمكان ، جزء لهم وجزء للمسلمين ، وقت لهم ووقت للمسلمين ، كما فعلوا في الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل قبل عدة سنوات . هذا هو المخطط الإسرائيلي ، فهم يريدون أيضا إخراج المواطنين المقدسيين من بيوتهم ومن محلاتهم ومن أراضيهم ومن تجارتهم ، وفرض ضرائب باهظة عليهم كي يخرجوا من هذه المدينة ، ويحل محلهم مستوطنون إسرائيليون جدد . إنهم يريدون تغيير الهوية العربية الإسلامية المسيحية لمدينة القدس ، ولكن صمود أهلنا هو من يمنعهم من تحقيق أهدافهم ، ودعم إخوتنا العرب وخاصة المغرب وبشكل أخص جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس ، ودعمه المتواصل لأهلنا في القدس يزيدهم إصرارا وإيمانا بعدالة قضيتهم ومقاومتهم لمحاولات تهويد مدينتهم .

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

«كتيبة مغربية» في طليعة المدافعين عن حقوق الإنسان بجنيف

«الاتحاد الاشتراكي»

حين كان هموم المغرب وأعداء وحدته الترابية يغزلون حوله شبكة «البلد الذي لا يحترم حقوق الإنسان»، كان المغرب قد بدأ فعلا بأناة في نقض ما يغزله الآخرون، وكان يصنع زورقا من أجل تقوية عودته من «الجحيم» الذي شيده بالدم والأغلال جلادو العهد القديم.

وفعلا، استطاع المغرب أن يستوعب الدرس، وأن يفطن لاستراتيجيات الغزل والعزل التي ينسجها حوله لوبي قوي يتحرك، دوليا، في كل مكان. فكان أن بدأ يحول الثقل إلى خفة، وانهار السراب إلى أبواب مفتوحة على «الإنصاف والمصالحة»، وجبر الضرر، و«التعويض المادي» و«الإدماج الاجتماعي»، و يوما بعد يوم، بدا يكتسح مساحات إضافية على المستوى الأممي في مجال حقوق الإنسان. ويتجلى ذلك بوضوح في تمكن حقوقيين مغاربة، الذين تمرسوا مدة طويلة في المجتمع المدني وفي الجمعيات الحقوقية، من فرض كفاءتهم كخبراء مستقلين على المستوى الدولي (مجلس حقوق الإنسان بجنيف) في موضوعات متنوعة ودقيقة، مما يشكل اعترافا بالتجربة التي راكمها المغرب في مجال حقوق الإنسان، سواء على المستوى المعياري أو المؤسساتي، وأيضا اعترافا لمنظومة حقوق الإنسان بالمغرب، التي لعبت دورا هاما في تكريس وتعزيز المسار الديمقراطي الذي ركب المغرب قاطرته.

دخول الخبرة المغربية إلى مجلس حقوق الانسان لم يكن من قبيل الصدفة، بل يتم عن تقدم في الإرادة وتحول في المنهجية، حيث تحول المغرب من وضعية «الانكماش الدفاعي» إلى وضعية المنتج للخبرة والمصنع لها.. بل وضعية المنافس الذي يضرب له حساب في المعادلة الأممية الآن، بعد تمكن مجموعة كبيرة من الإسماء المغربية من مزاولة مهام خبراء مستقلين في العديد من الآليات التابعة للأمم المتحدة، مثل نجاة مجيد (مقررة خاصة للأمم المتحدة في مجال الاتجار بالأطفال واستغلالهم) والسعدية بلمير (عضو اللجنة الأممية ضد التعذيب)، فضلا عن عبد الحميد الجمري (رئيس اللجنة الأممية لحماية حقوق المهاجرين وعائلاتهم) وخليمة الورزازي (عضو اللجنة الاستشارية لحقوق الانسان) والمحجوب الهيبة (عضو اللجنة الاستشارية لحقوق الانسان) و حورية السلامي (عضو مجموعة العمل الأممية حول الاختفاء القسري) محمد عياط (الذي عين مؤخرا خبيرا مستقلا معنيا بحالة حقوق الانسان بساحل العاج، وكان قد عمل مستشارا خاصا للمدعية العامة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما سبق ان انتخب عام 2008 خبيرا مستقلا بلجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة). هذا بالإضافة إلى انتخاب الخبير والأستاذ الأكاديمي المغربي محمد بناني عضوا للجنة الاستشارية بمجلس حقوق الإنسان، إلى جانب 18 عضوا الذين يشكلون اللجنة الاستشارية التابعة للمجلس، والتي حلت محل اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بعد أن تم حلها على إثر تاسيس المجلس سنة 2006.

وتُعتبر هذه اللجنة المكونة من 5 خبراء من إفريقيا و5 من آسيا و5 من أمريكيا اللاتينية، وخبيرين من أوروبا الشرقية، و3 من أوروبا الغربية، محفلا للتفكير والاستشارة التابع لمجلس حقوق الإنسان، حيث تتولى فقط دراسة المواضيع التي يطرحها المجلس ويطلب فيها رأيا استشاريا وليس من حقها اتخاذ قرارات.

والجدير بالذكر أن اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، التي تتكون من 18 خبيرا، أحدثت لكي تكون بمثابة هيئة فكرية للمجلس، بعد أن حلت محل اللجنة الفرعية السابقة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وينكب خبراء هذه اللجنة على صياغة الدراسات وبلورة الآراء بناء على طلب من مجلس حقوق الإنسان، ووفقا لقراراته وتوجهاته.

ويناط بهؤلاء الخبراء، بتوجيه من مجلس حقوق الإنسان، تقديم اقتراحات تروم على الخصوص تحسين نجاعة إجراءات المجلس، فضلا عن مشاريع البحث، في نطاق هامش التحرك المتاح لهم.

وقد تمكن 4 مغاربة من أصل 11 مغربيا مرشحا من البقاء في القائمة القصيرة، ويتعلق الأمر بالخبراء الآتية أسماؤهم:

. حمو أوحلي، وهو طبيب بيطري وأستاذ سابق بجامعة ابن زهر متخصص في العلاقات الدولية و سياسات البيئة والأمن الإنساني.

. حورية الفازي صادق، وهي محامية وخبيرة في مجال تدبير الماء، وصاحبة كرسي اليونيسكو متعدد الاختصاصات حول الماء.

. محمد عياط، وهو قاض عين من قبل في منصب مقرر خاص بدولة الكوت ديفوار، وقد سبق له أن شارك في مشروع بحث دولي حول النزاعات والاضطهاد والعدالة في أعقاب الصراع حيث كان مسؤولا عن هذا المشروع البحثي في شمال إفريقيا. كما ساهم في صياغة مدونات نموذجية للعدالة الجنائية الانتقالية للأمم المتحدة، وله العديد من المنشورات في مجال القانون الجنائي وعلم الجريمة.

وقد ضمت لائحة المرشحين فضلا عن هؤلاء: الموساوي العجلاوي (أستاذ بمعهد الدراسات الإفريقية)، محمد فتوحي (أستاذ التربية على البيئة والتنمية المستدامة بجامعة محمد الخامس الويسي وباحث في مجال القانون الدولي)، عبد الهادي بنيس (رئيس نادي البيئة بجمعية رباط الفتح للتنمية المستدامة)، حسن شواطة (رئيس الجمعية المغربية لخبراء تدبير النفايات والبيئة)، سمية الأمراني (عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، عبد المجيد مكني (رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس) ومحمد الخديري (رئيس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضع إعاقة).

ويعتبر الانتقاء في اللائحة القصيرة إنجازا مهما بالنسبة للمغاربة، حيث تدرج أسماؤهم كخبراء في بنك المعلومات الخاص بالمجلس الذي يمكنه الاستعانة بخدماتهم متى اقتضت الضرورة ذلك. كما يعتبر إنجازا من حيث تراكم التجربة وتقوية الوجود داخل الديناميات الحقوقية الدولية. إذ نجح المغرب في تقوية علاقاته المتعددة الأطراف من خلال العديد من الترشيحات التي امتدت من 2005 وما زالت مستمرة إلى اليوم.

والأكيد أن اختيار المغرب الانخراط المكثف في مثل هذه الترشيحات لم يكن اعتباطيا، بل يندرج في إطار الأهداف التي حددها في مجال التعاون المتعدد الأطراف، ولاسيما في إطار المنظمة الأممية، خاصة أن خصوم المغرب درجوا على التلويح بورقة حقوق الإنسان لإحراج المغرب وتشويه صورته وإضعاف موقفه أمام المنتظم الدولي كلما طرح نزاع الصحراء، خاصة الجزائر التي تحيّن وترشي "الحياحة" في كل مكان من أجل تشغيل آلة الدعائية المناهضة للمغرب.

ويؤكد هذا الانخراط الواعي الانسجام الواضح والملاءمة التامة بين المبادرات التي يتم القيام بها على المستوى الداخلي وتلك المنفذة على المستوى الدولي، حيث قطع المغرب أشواطا على مستوى علاقته بمجلس حقوق الإنسان، وذلك باستقباله للآليات التعاقدية، اي لجن المعاهدات الدولية التي صادق عليها، وتلزمه بتقديم تقرير كل سنتين، ذلك أنها آلية لمراقبة مدى احترام الدولة لمعاهداتها. هذا فضلا عن ترحيبه بالآليات غير التعاقدية التي تجسدها الإجراءات الخاصة، والتي يقوم بها إما المقررون الخاصون او المستشارون المستقلون أو فرق العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب استقبل عام 2013، مثلا:

. جوي نغوزي إيزيلو، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار في البشر، والتي اشادت بالإصلاحات التشريعية والإجراءات الهامة التي قام بها المغرب بهدف مكافحة الاتجار بالبشر بشكل شامل، وخاصة مشروع القانون المتعلق بالاتجار بالبشر الذي يمنع بموجب مقتضياته كافة أشكال الاستغلال في العمل، ولاسيما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة.

. فريق العمل الأممي المعني بالاحتجاز التعسفي ، والذي كان يتكون من من خمسة اعضاء يترأسهم السنغالي مالك الحجي سو؛ وذلك بطلب من المغرب. كما سبق للمقرر الأممي الخاص بمناهضة التعذيب، خوان مانديز، أن زار المغرب في شتنبر 2012، وذلك بطلب من المغرب بغاية الوقوف على الجهود المبذولة من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان.

وبالعودة إلى الخمس سنوات السابقة، فقد استقبل المغرب 5 مقررين أمميين خاصين و4 فرق عمل، وذلك بمعدل زيارة واحدة كل 6 أشهر. مما يؤكد، حسب المتتبعين، أن المغرب يشكل استثناء على مستوى دول المنطقة من حيث الانفتاح على الآليات الأممية الحقوقية، ومن حيث دعوة المقررين الخاصين وفرق العمل.

وقد شكل انتخاب المغرب بمجلس حقوق الإنسان بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة اعترافا دوليا بالإصلاحات الدستورية والمؤسساتية الكبرى التي عرفها المغرب، والتي تتماشى مع الاختيارات الديمقراطية الداخلية والانخراط المستمر في حماية حقوق الإنسان في كافة أبعادها. حيث سيستمر عضويته من يناير 2014 الى نهاية سنة 2017.

وقد جاء انتخاب المغرب بعدما حصل على 163 صوتا من أصل 193 صوتا المشكلة لهذا المجلس. وجدد المجلس عضوية 14 من اعضائه جرى توزيعهم على أمريكا اللاتينية بمقعدين، والعدد نفسه لكل من أوروبا الغربية والشرقية وأربعة مقاعد لآسيا والمحيط الهادي.

> استقبل المغرب 5 مقررين أمميين خاصين و4 فرق عمل، وذلك بمعدل زيارة واحدة كل 6 أشهر. مما يؤكد، حسب المتتبعين، أن المغرب يشكل استثناء على مستوى دول المنطقة من حيث الانفتاح على الآليات الأممية الحقوقية، ومن حيث دعوة المقررين الخاصين وفرق العمل

المساء
ALMASSAE

فتاة تصدم مؤسسة «مالي» والخبز يتم إدخاله أمام أعين اضريس واخشيشن

مشاهد من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

25/12

مراكش: عزيز العطاتري

على بعد حوالي أربعة كيلومترات من مكان انعقاد الجلسة الافتتاحية للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بمراكش، مساء أول أمس الخميس، كان المئات من المقاطعين لهذا المنتدى يحتجون ويرفعون شعارات ضد «المخزن»، و«الاستبداد» و«الدولة». خديجة رياضي، الناشطة الحقوقية، وعبد الحميد أمين، والنقابي والحقوقي، الفنان الساخر أحمد السنوسي، المعروف بـ «بزيز»، محمد السالمي، الحقوقي والقيادي في جماعة العدل والإحسان تظاهروا على بعد كيلومترات من أشغال المنتدى، حيث رفعوا شعارات تندد بـ«الإقصاء» و«الاستبداد». إذا كانت الوقفة التام فيها حوالي 900 شخص ينتمون لجمعيات حقوقية وهيئات نقابية وقطاعات طلابية، فإن كل واحد من هؤلاء اختار أن يرفع شعارات تعبر عن مطالبه. ففي الوقت، الذي كان يرفع طلبة النهج القاعدي شعار «يا مخزن يا جبان هذا الشعب لا يهان»، كان طلبة جماعة العدل والإحسان يصدحون بأعلى صوتهم قائلين «الشعب يريد إسقاط الاستبداد» بين هؤلاء وهؤلاء كان حقوقيو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في منطقة تبعد عن إسلاميي العدل والإحسان بأمتار قليلة، لكن قاسمهم المشترك هو رفع شعار «كلمة واحدة الدولة فاسدة».

«بزيز» و«مالي»

كانت وقفة الحقوقيين المناهضين للمنتدى، الذي اعتبره أحمد السنوسي في كلمة له أمام حوالي 10 شبان، عبارة عن «كارط بوسطال»، ومهرجان بخيل للبعض أنه مهرجان للسينما «بيث أفلام الرعب»، في منطقة خالية. لكن انتظام المناهضين في مسيرة اقتربت من الخروج إلى الشارع جعل القوات العمومية، المعززة بعناصر أمنية بلباس مدني تطوق الحاضرين، تفاديا لخروجهم إلى الشارع العام. في خضم هذه الوقفة، كانت ابتسام لشكر، إحدى مؤسسات جمعية «مالي» للحريات الفردية تقف وحدها، وكان لا أحد يساندها. اقتربت «المساء» منها وسألتها عن دواعي وضعها «راية» خاصة بالشواذ والمثليين، قالت إنها تطالب بالحرية الفردية في هذه المناسبة، الأمر الذي جلب عليها انتقادات فتاة تبلغ من العمر 18 سنة، لا ترتدي أي حجاب أو شيء يدل على أنها تنتمي لأي تيار أو تنظيم ذي مرجعية إسلامية. طلبت الفتاة من ابتسام لشكر أن تشرح لها أسباب وضعها لهذه اللافتة، لكن الأخيرة خاطبتها قائلة لها «عرفتي بعدا ديال أش». بمجرد أن أكدت مؤسسة حركة «مالي» للحريات الفردية في حديثها مع «المساء» أنها تطالب بإزالة القيود عن المجتمع وفتح المجال للحرية الجنسية بالنسبة للراشدين، طرحت «الجريدة» السؤال على الفتاة حول ما إذا كانت متفقة مع هذا الرأي، لكن الأخيرة وبلغة فرنسية قالت إنها ضد ذلك، لأن للمجتمع المغربي دينه، وكرامته، وحركته، وأهدافه التي «تجعلنا نسمو عن بعض المجتمعات والتكتلات البشرية التي هي عبارة عن تجمعات حيوانية ليس إلا».

قبل و«سيلفي» واضطرابات

وقبل ساعات من هذا الحدث، لم يجد العشرات من الصحافيين اعتماداتهم، من أجل تغطية الحدث الدولي، فقليل منهم من وجد المكلف بتسليم «البادجات»، فعدد كبير من الصحافيين إلى مدنهم، بالرغم من إرسالهم لوثائق اعتمادهم قبل أربعة أيام من انطلاق المنتدى، كما هو الشأن بالنسبة لصحفي بإذاعة «إم إف إم».

على بعد أمتار قليلة من الشرقي اضريس، الوزير المنتدب في الداخلية، واحمد اخشيشن الوزير السابق، وعبد السلام بيكرات والي جهة مراكش تانسيفت الحوز، ومحمد الدخيسي، والي أمن مراكش، الذين كانوا يتبادلون الحديث، كان هناك شبان يتبادلون القبل، وصور سيلفي.

ووجد عدد من المشاركين صعوبة في المبيت، على اعتبار أن بعضهم لم يجد اسمه مدرجا في لائحة المقيمين في الفندق، بالرغم من قطعه 7 كيلومترات من أجل الوصول إليه، كما هو الشأن بالنسبة لياسين الخلفاوي، وعدد كبير ممن التقتهم «المساء»، ابن مدينة اسفي توجه صوب الفندق الذي أخبر بأنه سينزل فيه، لكن صدمته كانت قوية خلال اليوم الأول من المنتدى، بعد أن أخبره القائمون على النشاط أن اسمه غير موجود، ليحمل حقيبته، ويتوجه صوب منزل عائلته التي تقيم في مراكش لحسن حظه.

مضامين قوية في رسالة ملكية إلى المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

من أجواء الافتتاح

- **المملكة المغربية اختارت بمحض إرادتها السيادية الخالصة الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين**
- **الرهان الأساس يتعلق بمسألتي المساواة والمناصفة باعتبارهما أهدافا ذات طبيعة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011**
- **إفريقيا تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان ولا ترضى بأن تظل مجرد حقل للتجارب**

■ موفدة بيان اليوم إلى مراكش: فتن العفاني

أكد جلالة الملك محمد السادس أن المملكة المغربية اختارت، بمحض إرادتها السيادية الخالصة، الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية، تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين، كمسار متجدد وشامل، توج باعتماد دستور جديد، ومكن من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه.

وقال جلالة الملك، في الرسالة التي وجهها إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي انطلقت مساء أول أمس الخميس بمراكش، إن المنتدى يلتئم في سياق عدد من الاستحقاقات الدولية الهامة، مشيرا إلى أن المغرب، ونظرا لكثرة هذه الاستحقاقات، يريد أن يتقاسم، في هذا المنتدى، مع الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، أفكاره وتصوراته بشأن ثلاث من هذه الإشكاليات.

وأوضح جلالة الملك في هذه الرسالة أن الرهان الأساس يتعلق بمسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافا ذات طبيعة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011.

ومن جانب آخر، أكد جلالة الملك أن إفريقيا مطالبة بإغناء القانون الدولي لحقوق الإنسان ليسهل عليها تبنيه، وأن الدول النامية، وإفريقيا بصفة خاصة، تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب.

كما عبر جلالة الملك، في الرسالة ذاتها، عن تضامن وتعاطف جلالته مع ضحايا آفات الانطواء على الذات ورفض الآخر والتعصب بسبب مبررات عرقية، أو قراءة منحرفة لنبل رسالات الأديان، في مناطق عديدة من العالم.

هذا وقد استأثرت الرسالة الملكية باهتمام بالغ من طرف المشاركين وضيوف المنتدى، وشكلت مادة للنقاش خلال الجلسة الافتتاحية من قبل شخصيات حقوقية عالمية اعتبرت ما جاء فيها من دعوة لاستنهاض إفريقيا بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة، للعب دور فاعل في التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي لحقوق الإنسان، وربح رهان المساواة والمناصفة، والرهان الذي يرتبط بالأجندة الجديدة المعتمدة أمميا في مجال الأهداف الإنمائية للتنمية، وحث المجتمع الدولي على استئناف المفاوضات بطريقة أكثر فاعلية، بهدف تحقيق حكامة دولية وجهوية لحركات الهجرة، فضلا عن الإعلان عن تنفيذ المغرب لالتزاماته الدولية فيما يخص مناهضة التعذيب.. خارطة طريق للمنتدى.

نفس الانطباع ساد طيلة يوم أمس الجمعة، حيث أكدت تصريحات استقتها بيان اليوم من داخل المنتدى، أن الرسالة الملكية كانت قوية المضامين، تلقاها المشاركون في المنتدى بكثير إعجاب، وشكلت شحنة قوية لمندوبات الموضوعاتية التي شرعت أمس في وضع العديد من القضايا بالغة الأهمية على مستوى منظومة حقوق الإنسان، وتطويرها تحت المجهر، وتم التأكيد خلالها على ملحاحية حماية حقوق الإنسان والفئات الهشة والتعبئة من أجل ذلك، حيث تمت مقاربة تلك القضايا واقتراح إجراءات ملموسة عوض الاكتفاء بالأقوال أو القوانين التي تبقى حبرا على ورق، والدعوة إلى الإعمال الحقيقي لمضامين الاتفاقيات الدولية.

6-5-4 انظر الصفحات

أكد جلالة الملك محمد السادس أن المملكة المغربية اختارت، بمحض إرادتها السيادية الخالصة، الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية، تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين، كمسار متجدد وشامل، توج باعتماد دستور جديد، ومكن من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه.

وقال جلالة الملك في الرسالة التي وجهها إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي انطلقت مساء أول أمس الخميس بمراكش، إن المنتدى يلتئم في سياق عدد من الاستحقاقات الدولية الهامة، مشيرا إلى أن المغرب، ونظرا لكثرة هذه الاستحقاقات، يريد أن يتقاسم، في هذا المنتدى، مع الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أفكاره وتصوراته بشأن ثلاث من هذه الإشكاليات.

وأوضح جلالة الملك في هذه الرسالة أن الرهان الأول يتعلق بمسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافا ذات طبيعة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011.

من جانب آخر أكد جلالة الملك محمد السادس أن إفريقيا مطالبة بإغناء القانون الدولي لحقوق الإنسان ليسهل عليها تبنيه، وأن الدول النامية، وإفريقيا بصفة خاصة، تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب.

كما عبر جلالة الملك محمد السادس عن تضامن وتعاطف جلالته مع ضحايا آفات الانطواء على الذات ورفض الآخر والتعصب بسبب مبررات عرقية، أو قراءة منحرفة لنبل رسالات الأديان، في مناطق عديدة من العالم.

فيما يلي النص الكامل للرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس والتي تلاها وزير العدل والحريات المصطفى الرميد.

المملكة المغربية تعتز باحتضان هذه التظاهرة العالمية، وبالمساهمة في تحقيق الطموح المشترك لقارتنا ولكافة البلدان في طريق النمو، في جعل شعوبنا فاعلين أساسيين، وليس فقط مستهلكين للضوابط والأحكام التقييمية بشأن حقوق الإنسان.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المملكة المغربية اختارت بمحض إرادتها السيادية الخالصة الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في هذا المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي يلتئم فيه آلاف المدافعين عن هذه القضية، من مختلف القارات، معربين لهم عن تقديرنا واحترامنا لنضالهم النبيل، من أجل حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما نعبر لهم، بهذه المناسبة، عن عميق اعتزاز المملكة المغربية باستضافة الدورة الثانية لهذا المنتدى العالمي، في مدينة مراكش، أرض الحوار والتنوع، والتفاعل المثمر بين الثقافات والحضارات. فنحن نعتبر ذلك تكريما لبلدنا ولقارتنا.

ونود هنا أن نشيد بجمهورية البرازيل التي بادرت، في دجنبر 2013، إلى إطلاق هذه الديناميكية الجديدة، التي تتكامل مع المنتديات الاجتماعية الإقليمية والعالمية.

كما نتوجه بالشكر لجمهورية الأرجنتين، التي كان من المقرر أن تحتضن هذه الدورة الثانية، ثم ساندت، إلى جانب البرازيل، طلب المغرب لاستضافتها.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إن اجتماع المدافعين عن حقوق الإنسان اليوم، يكتسي أهمية خاصة، لاسيما وأنه يأتي في سياق التحولات والتحديات التي يشهدها العالم، والتي تتطلب إجابات شاملة ومدروسة وجماعية.

فالنظام الدولي لحقوق الإنسان يشهد تحولات عميقة. كما أن إشعاع القيم العالمية لحقوق الإنسان وتملكها، يمر اليوم عبر انخراط أوسع لبلدان الجنوب، ولهيئات المجتمع المدني وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في مسار تطوير الآليات الدولية والإقليمية لحماية هذه الحقوق والنهوض بها. كما تعززت الأنظمة القانونية الداخلية بنصوص دستورية تدعم الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبموازاة مع هذا التطور، فإن هناك العديد من التحديات التي تساءلنا بالحاح، وبشكل متداكم فرصة متميزة للتداول حولها، ولمناقشة الرهانات الطارئة في مجال حقوق الإنسان.

وهنا تتجلى دقة ووجاهة المواضيع التي اخترتموها لهذا المنتدى، والتي تعكس فعلا، التطور الذي عرفه القانون الدولي لحقوق الإنسان، منذ المصادقة على إعلان وخطة عمل فيينا سنة 1993.

وفي هذا الإطار، فقد عرفت الأجندة العالمية لحقوق الإنسان تحولات عميقة. فإذا كان الجيلان الأول والثاني من حقوق الإنسان لازالا يتبوآن مكانة الصدارة، فقد برزت مواضيع جديدة، من قبيل حماية حقوق الأشخاص المسنين، وحقوق الإنسان في العصر الرقمي، والمقاولة وحقوق الإنسان، والتأهيل القانوني للفقراء، وقابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتقاضي.

وكما لا يخفى عليكم، فإن حقوق الإنسان ازدادت أهميتها منذ مؤتمر فيينا، وأضحت من المحددات الجوهرية التي لا محيد عنها في حياة الأمم، وفي العلاقات الدولية.

غير أن هذا الطابع الكوني، الذي ما فتئ يعرف اتساعا، قد أصبح يواجه بعض الانحرافات، وتحديات غير مسبوقة يجب رفعها.

ففي مناطق عديدة من العالم، يؤدي الانطواء على الذات، ورفض الآخر والتعصب، بسبب مبررات عرقية، أو قراءة منحرفة لنبل رسالات الأديان، إلى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية، بما فيها أقدس هذه الحقوق، ألا وهو الحق في الحياة.

وإذ نعبر عن تضامننا وتعاطفنا تجاه كل ضحايا هذه الآفات، ندعو المجتمع الدولي لتعبئة أقوى، من أجل هؤلاء الضحايا.

ومن جهة أخرى، إذا كان لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تشكل في جوهرها، نتاجا لديناميكية انخراط تدريجي، عبر مراحل، تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها.

ومن هنا، فإن الكونية تكتسب مشروعية أكبر، حينما تمثل التنوع الإنساني وتحميه، وعندما تتبناها كل شعوب وثقافات العالم، وتساهم في صنعها وبلورتها.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إن الدول النامية، وإفريقيا بصفة خاصة، تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب.

فمن المعروف تاريخيا، أن إقرار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قد تم في فترة كانت فيها إفريقيا غائبة عن الساحة الدولية. فإبان إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، لم تكن هناك سوى أربع دول إفريقية مستقلة، بينما لم يتجاوز عدد بلدان القارة التي تحررت من الاستعمار الثلاثين، خلال فترة إعداد العهدين الدوليين سنة 1966.

وبما أن إفريقيا لم تساهم في وضع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنها مطالبة بإغنائه، بثقافتها وتاريخها وعبقريتها، ليسهل عليها تبنيه.

وإن إفريقيا لا يمكنها أن تظل مجرد مستهلك لقوانين دولية، تمت صياغتها في غياب تام للقارة. كما أنها لا ينبغي أن تظل، دائما، موضوع تقارير دولية وتقييمات خارجية. فإفريقيا بلغت درجة من النضج، تؤهلها لاحتلال المكانة التي تستحقها ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بدورها كاملا في هذا المجال.

إن الكونية منظومة مشتركة بين الجميع. أما المسار الذي يؤدي إليها فيتسم بالخصوصية. ذلكم هو الشعار الذي ترفعه إفريقيا المسؤولة والمتشبعة والملتزمة بحقوق الإنسان.

فإفريقيا لا ينبغي أن تظل إلى الأبد محط سجالات ونقاشات بشأن حقوق الإنسان. كما أنها تطمح إلى إسماع كلمتها، وتقديم مساهمتها في بلورة قواعد وقيم ذات طابع كوني حقيقي. كما أن إفريقيا لا تريد ولن ترضى بأن تكون على هامش قضية هي أيضا قضيتها.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يلتئم هذا المنتدى في سياق عدد من الاستحقاقات الدولية الهامة. وستتيح اعتماد مقاربة شمولية وغير انتقائية لحقوق الإنسان، من تقديم إضافة نوعية لها.

ونظرا لكثرة هذه الاستحقاقات، فإننا نود أن نتقاسم مع الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، المجتمعين هنا، أفكارنا وتصوراتنا بشأن ثلاث من هذه الإشكاليات.

ويتعلق الرهان الأول بمسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافا ذات طبيعة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011.

فمنذ عشرين سنة خلت، وتحديدا عام 1995، أقرت 189 دولة عضوا في الأمم المتحدة، إعلان بكين وأرضية العمل الخاصة به، لتأطير إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتبعة في كافة الدول.

وقد دعا الإعلان الدول الأعضاء إلى النهوض بالأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم، لفائدة كافة النساء، وذلك من خلال التأكيد على أن الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في شموليتها، غير قابلة للتصرف، وهي جزء لا يتجزأ من المنظومة الكونية لحقوق الإنسان.

وبعد مرور عشرين سنة على هذا المؤتمر، فإن المعطيات المتوفرة والواقع اليومي للنساء والفتيات في العديد من مناطق العالم، يعكسان حجم العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة في إعلان بكين، وبرنامج العمل الخاص به. فعلى الرغم مما تحقق من تقدم في هذا المجال، فإن الإنجازات ما تزال بعيدة كل البعد عن الطموحات التي تم تحديدها.

وكما تعلمون، تتم حاليا، وفق مقاربة تشاركية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، عملية تقييم النتائج المحققة، والتحديات التي ظلت قائمة منذ مؤتمر بكين، وذلك في أفق انعقاد قمة قادة ورؤساء الدول المقررة من لدن الأمم المتحدة، خلال شهر شتنبر 2015.

وفي هذا الصدد، ننوه باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد المحاور الرئيسة المطروحة للنقاش. وإننا على يقين بأن النقاش وتبادل الرؤى فيما بينكم، خلال هذا الملتقى، سيشكل إسهاما نوعيا وهاما في المسار التقييمي الجاري حاليا على الصعيد الدولي.

إن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لاسيما من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع. وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة.

كما أننا نعرف أن أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به. فهناك قانون الخدمة في البيوت الذي يعني بالأساس الفتيات، والذي يوجد حاليا قيد التداول داخل البرلمان. كما تنكب الحكومة على إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريبا تنصيب هيأة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيأة دستورية.

وأما الرهان الثاني، فهو مرتبط بأهداف التنمية لما بعد 2015.

فقد توجت قمة الألفية المنعقدة في شتنبر 2000 في نيويورك، باعتماد الدول الأعضاء 189 لإعلان الألفية، الذي تم التنصيص فيه على الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

وتعكس هذه الأهداف رغبة المجموعة الدولية في الالتزام بتقليص نسبة الفقر إلى النصف، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وكذا النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء من الاعتماد على الذات، وذلك في أفق 2015.

ومنذ ذلك الحين، وبمناسبة انعقاد القمم المتعاقبة المخصصة لقضايا التنمية، تمت التوصية باتخاذ عدة تدابير، لتعزيز ما تم إنجازه من تقدم في هذا المجال، وتمديد الأهداف الإنمائية للألفية إلى ما بعد 2015. كما تم إعداد نصوص مرجعية كالوثيقتين المعنونتين : "المستقبل الذي نريده"، و"حياة كريمة للجميع"، فضلا عن وضع آليات للتشاور لتحديد أجندة ما بعد 2015.

وفي هذا الإطار، قررت المجموعة الدولية جعل دورة الجمعية العامة لشتنبر 2015 تجسيدا لهذا المسار، من خلال اعتماد أجندة جديدة تتألف من أهداف لتنمية المستدامة.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن تكون المناظرات الموضوعاتية العديدة، المنظمة في إطار هذا الملتقى، متجاوبة مع الانشغالات المعبر عنها من طرف المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والخبراء المنخرطين في تقييم أهداف الألفية، وتحديد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

وإن المملكة المغربية تؤيد التوجه الرامي إلى وضع حقوق الإنسان في صلب هذه الأهداف الجديدة، مما يستوجب انخراطا أقوى في اللقاءات الإقليمية والدولية، المبرمجة إلى غاية شتنبر 2015.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يتعلق الرهان الثالث بحركات الهجرة الدولية وطالبي اللجوء.

فمع بلوغ عدد المهاجرين 240 مليون مهاجر سنة 2012، فإن حركات الهجرة أصبحت تشكل، في جل أنحاء العالم، موضوع انشغال ونقاش متواصلين، يساءلان السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني والمجموعة الدولية.

وقد ظلت المقاربات المثيرة للجدل تتواصل وتتفاقم، بالرغم من كون تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009، قد شدد على الدور المحوري للتحركات البشرية داخل المجتمع، في تحقيق التنمية البشرية.

إن تطور تدفق الهجرة جنوب جنوب، أصبحت تواكبه تدفقات متوالية للهجرة النسوية، وبروز شبكات جد متطورة متخصصة في المتاجرة بالبشر، وكذا تنوع مواصفات المهاجرين واللاجئين، وارتفاع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، علاوة على ظاهرة هجرة القاصرين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحروب الأهلية تجبر الملايين من البشر على سلوك طريق المنفى، حيث يتم استقبالهم في غالب الأحيان ببلدان الجوار، كما هو الشأن بالنسبة لإخواننا السوريين، لينضاف لاجئون جدد إلى اللاجئين الفلسطينيين، الذين تستمر معاناتهم منذ عقود من الزمن.

وفي الكثير من الدول، ما فتئ إقصاء المهاجرين وأبنائهم، يتطور ويتفاقم، بتحريض من التيارات السياسية المتطرفة. كما أصبحت إشكاليات التعايش والتساكن مطروحة وبإلحاح، في جميع المجتمعات.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه هذه التطورات، فإن الاتفاقية بشأن حقوق المهاجرين وأسرهم، كآلية رئيسية لحقوق الإنسان في هذا المجال، لم يتم التوقيع والمصادقة عليها إلا من طرف بعض دول الجنوب.

في هذا السياق، اختارت بلادنا تفعيل سياسة جديدة للهجرة، ترتكز على مقاربة إنسانية، وتتماشى مع دستورنا الجديد ومع التزاماتنا الدولية. وقد انطلقت عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين في يناير 2014، على أن تنتهي في متم دجنبر. وتتوخى هذه العملية تسوية أوضاع كل الأشخاص المتوفرة لديهم الشروط الضرورية.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى استئناف المفاوضات بطريقة أكثر فاعلية، بهدف تحقيق حكامة دولية وجهوية لحركات الهجرة، في أعقاب الحوار رفيع المستوى، الذي أطلقه الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

وبعد التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية، الذي أطلقناه في شتنبر 2013، مساهمة في هذا المجهود.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تعتز باحتضان هذه التظاهرة العالمية، وبالمساهمة في تحقيق الطموح المشترك لقارتنا ولكافة البلدان في طريق النمو، في جعل شعوبنا فاعلين أساسيين، وليس فقط مستهلكين للضوابط والأحكام التقييمية بشأن حقوق الإنسان.

المنخرطين في تقييم أهداف الألفية، وتحديد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

وإن المملكة المغربية تؤيد التوجه الرامي إلى وضع حقوق الإنسان في صلب هذه الأهداف الجديدة، مما يستوجب انخراطا أقوى في اللقاءات الإقليمية والدولية، المبرمجة إلى غاية شتنبر 2015.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يتعلق الرهان الثالث بحركات الهجرة الدولية وطالبي اللجوء.

فمع بلوغ عدد المهاجرين 240 مليون مهاجر سنة 2012، فإن حركات الهجرة أصبحت تشكل، في جل أنحاء العالم، موضوع انشغال ونقاش متواصلين، يسائلان السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني والمجموعة الدولية.

وقد ظلت المقاربات المثيرة للجدل تتواصل وتتفاقم، بالرغم من كون تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009، قد شدد على الدور المحوري للتحركات البشرية داخل المجتمع، في تحقيق التنمية البشرية.

إن تطور تدفق الهجرة جنوب جنوب، أصبحت تواكبه تدفقات متوالية للهجرة النسوية، وبروز شبكات جد متطورة متخصصة في المتاجرة بالبشر، وكذا تنوع مواصفات المهاجرين واللاجئين، وارتفاع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، علاوة على ظاهرة هجرة القاصرين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحروب الأهلية تجبر الملايين من البشر على سلوك طريق المنفى، حيث يتم استقبالهم في غالب الأحيان ببلدان الجوار، كما هو الشأن بالنسبة لإخواننا السوريين، لينضاف لاجئون جدد إلى اللاجئين الفلسطينيين، الذين تستمر معاناتهم منذ عقود من الزمن.

وفي الكثير من الدول، ما فتئ إقصاء المهاجرين وأبنائهم، يتطور ويتفاقم، بتحريض من التيارات السياسية المتطرفة. كما أصبحت إشكاليات التعايش والتساكن مطروحة وبإلحاح، في جميع المجتمعات.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه هذه التطورات، فإن الاتفاقية بشأن حقوق المهاجرين وأسرهم، كآلية رئيسية لحقوق الإنسان في هذا المجال، لم يتم التوقيع والمصادقة عليها إلا من طرف بعض دول الجنوب.

في هذا السياق، اختارت بلادنا تفعيل سياسة جديدة للهجرة، ترتكز على مقاربة إنسانية، وتتماشى مع دستورنا الجديد ومع التزاماتنا الدولية. وقد انطلقت عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين في يناير 2014، على أن تنتهي في متم دجنبر. وتتوخى هذه العملية تسوية أوضاع كل الأشخاص المتوفرة لديهم الشروط الضرورية.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى استئناف المفاوضات بطريقة أكثر فاعلية، بهدف تحقيق حكامة دولية وجهوية لحركات الهجرة، في أعقاب الحوار رفيع المستوى، الذي أطلقه الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

وبعد التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية، الذي أطلقناه في شتنبر 2013، مساهمة في هذا المجهود.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تعتز باحتضان هذه التظاهرة العالمية، وبالمساهمة في تحقيق الطموح المشترك لقارتنا ولكافة البلدان في طريق النمو، في جعل شعوبنا فاعلين أساسيين، وليس فقط مستهلكين للضوابط والأحكام التقييمية بشأن حقوق الإنسان.

لقد اختارت بلادنا، بمحض إرادتها السيادية الخالصة، الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية، تستجيب لتطلعات وانتظارات مواطنيها. وقد مكن هذا المسار المتجدد والشامل، الذي توج باعتماد دستور جديد، من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه.

وإن المغرب وهو يتقدم بخطى حثيثة على درب الديمقراطية، الذي لا حد لكماله، لجدير بأن يفتخر، بعد خمس عشرة سنة من الجهود المشتركة، بحصيلة مشرفة من الإنجازات، تشمل مبادين حيوية، من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية، ورد الاعتبار للثقافة الأمازيغية كمكون أساسي للهوية المغربية، وتوطيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدبير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام.

كما أن أوراشا ذات تأثير كبير على حماية حقوق الإنسان، توجد قيد الإنجاز في مجال العدالة والصحافة، والمجتمع المدني، والحكامة الترابية، وحماية الفئات الهشة.

وتماشيا مع هذا التوجه، ووفاء منها بتعهداتها المدرجة في ميثاقها الأساسي، فإن المملكة المغربية ما فتئت تعمل على تعزيز ممارساتها المعيارية.

فبعد انخراطها في الآليات الأساسية لحقوق الإنسان، أقدمت المملكة على الرفع التدريجي للتحفظات التي كانت قد قدمتها خلال التصديق على هذه الآليات.

واليوم، فإن المغرب يوطد هذا الاختيار، الذي لا رجعة فيه، لفائدة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وفي هذا الصدد، فإننا قمنا في بداية هذا الأسبوع، بتقديم أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية، في غضون الأشهر القادمة. وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل.

كما نشيد بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون. وسيمكن هذا النقاش من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية.

وتشكل مسألة توفير الحماية من كل أشكال انتهاك حقوق الأطفال، انشغالا دائما لدينا. وهو ما يجسده الدعم المستمر الذي تقدمه لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل.

وقد صادقت المملكة على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، وبالبروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية، الخاصين بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، وأفلام الخلاعة المستغلة للأطفال.

كما شكلت الحماية الدستورية للأطفال، منعطفا حاسما في مسلسل تعزيز المنظومة الوطنية للحماية القانونية للطفل.

ومواصلة لهذا التوجه، فإننا نعتزم المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إننا إذ نرحب بكم مجددا بالمغرب، نعرب عن يقيننا بأن تبادل الرأي والنقاش بينكم، وعملكم اليومي لصالح حقوق الإنسان، في شموليتها، حقوق الجميع وفي كل مكان، ليشكل مساهمة أساسية في انبثاق عالم أكثر أمنا للبشرية جمعاء، وأكثر إنصافا تجاه أشد الناس هشاشة وعوزا، عالم أكثر أريحية وإخاء نحو الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

شخصيات دولية تؤكد أن تكريس قيم حقوق الإنسان رهان كوني يتعين كسبه من قبل كافة دول العالم

في مداخلات خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

أكدت شخصيات دولية بارزة في مداخلات خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، مساء أول أمس الخميس بمراكش، أن تكريس قيم حقوق الإنسان يعد رهانا كونيا يتعين كسبه من قبل كافة دول وشعوب العالم بغض النظر عن اختلافاتها.

وأبرزت هذه الشخصيات الدولية خلال هذه الجلسة التي شهدت حضور عدد من أعضاء الحكومة، ورئيسي مجلسي البرلمان، ومسؤولي هيئات ومجالس وطنية، وسفراء دول أجنبية بالمغرب، وشخصيات من عوالم السياسة والثقافة والإعلام، أن تحقيق هذا الرهان، رغم الإشكالات والتحديات المرتبطة أساسا بتنامي ظواهر التطرف والحقد والكراهية في مناطق عدة بالعالم، رهين بتضافر جهود كافة الفاعلين الوطنيين والدوليين، بما يمكن من تعزيز والنهوض بحقوق الإنسان، في تناغم تام مع الآليات والمواثيق الأممية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، أكد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ندائع إيلا بودلير أن المجلس لا يدخر جهدا من أجل حمل الدول على احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، داعيا إلى تعزيز جهود كافة الفاعلين، وخاصة الهيئات الإقليمية والدولية التي تعنى بحماية حقوق الإنسان، بهدف ترسيخ دولة الحق والقانون واحترام حقوق الأفراد والجماعات.

واعتبر أن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش يعد أرضية مثلى لتحقيق هذه الغايات وذلك من خلال إتاحة الإمكانية لممثلي الدول والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومختلف فعاليات المجتمع المدني عبر العالم ، لتبادل الحوار والنقاش المثمر حول التحديات الجديدة في مجال النهوض بحقوق الإنسان واحترامها.

وأشار إلى أن الأمر يتعلق بفضاء مثالي ومناسب من أجل تعزيز قدرات مختلف هؤلاء الفاعلين عبر تبادل الممارسات الفضلى بهدف ضمان تعاون ناجع بين كافة الأطراف المعنية بمجال حقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان، بالإنجازات التي حققها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن إيداع المملكة لآليات التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، "مبادرة جريئة تستحق التنويه".

كما ذكر بالدور النشط الذي يضطلع به المغرب على صعيد مجلس حقوق الإنسان في سبيل تكريس وترسيخ قيم حقوق الإنسان على الصعيد الاقليمي والدولي.

من جانبها، أعربت وزيرة حقوق الإنسان البرازيلية، إيديلي سالفاتي، عن شكرها لجلالة الملك وللشعب المغربي على احتضان الدورة الثانية من المنتدى، مؤكدة أن البرازيل أولت أهمية كبرى لهذا الحدث العالمي، عبر مشاركة وفد هام يضم مائة شخص وثلاثين هيئة من المجتمع المدني البرازيلي، وهو ما اعتبرته "دليلا على رغبتنا في مواصلة الكفاح من أجل ترسيخ حقوق الإنسان".

وقالت إن تنظيم البرازيل والمغرب، باعتبارهما بلدين ينتميان إلى قارتين كانتا هدفا للاستعمار والاستغلال والديكتاتورية، لدورتي المنتدى، يؤكد مساهمتهما في حماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، مبرزة أن التحدي في برازيليا كان هو البرهنة على قدرة دول الجنوب على عقد مثل هذا المنتدى، أما في مراكش فإن التحدي هو تعزيز هذا الفضاء وجعله "موعدا دوليا" قارا للنقاش وتبادل التجارب في مجال حقوق الإنسان.

من جهته، هنأ رئيس الحكومة الإسبانية السابق، خوسي لويس رودريغث ثاباتيرو، المغرب على ما حققه من تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن الكفاح من أجل السلام والنضال لتكريس هذه الحقوق يقتضي اتخاذ قرارات جريئة مثل مبادرة المملكة الانضمام لاتفاقية مناهضة التعذيب بشكل كامل بتوقيعها على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية.

وبعد أن أكد أن حقوق الإنسان ليس لها حدود ولا دين ولا تخص ثقافة أو أعرافا أو منطقة جغرافية لوحدها، بل هي كونية ولا يمكن أن يتمتع بها أحد دون آخر، شدد ثاباتيرو على أن ضمان المساواة بين النساء والرجال ينبغي أن يكون على رأس أهداف الأجندة العالمية لما بعد سنة 2015، لأن بلوغ هذا الهدف سيمكن من تحقيق أهداف أخرى ذات صلة، مؤكدا على ضرورة التعبئة الشاملة من أجل مناهضة العنف ضد النساء، الذي اعتبره "صفحة سوداء في تاريخ الإنسانية".

من جهته، أشاد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي صابر شودري، بانعقاد هذا المنتدى في المغرب، مبرزا الدور الهام الذي يضطلع به البرلمانيون في النهوض وحماية حقوق الإنسان لفائدة كافة مكونات المجتمع.

وبعدما قدم لمحة موجزة عن أنشطة ومهام وأهداف الاتحاد البرلماني الدولي، أكد شودري أن العالم يواجه في الوقت الراهن العديد من التحديات من قبيل، على الخصوص، تنامي التطرف والكراهية، مؤكدا أنه يمكن حل النزاعات التي تشهدها بعض مناطق العالم عبر تعزيز الحوار السياسي الذي يشكل الحل الناجع لكل الإشكاليات المطروحة في الوقت الحالي.

وأشار إلى أن نهج الشفافية وإرساء الحكامة الجيدة، وتجاوز وازع الحسابات الضيقة، من شأنه تعزيز قيم الديمقراطية والحد من تعسف السلطة وانتهاكات حقوق الإنسان.

أما المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد زيد الحسين، فعبر في كلمة تلاها نيابة عنه، إبراهيم سلامة مسؤول بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، عن خالص تقديره لرعاية جلالة الملك محمد السادس لهذا المحفل الحقوقي الدولي المهم من حيث مضمونه ونوعية المشاركين فيه وكذا التوقيت الذي يلتئم فيه، مبرزا أن برنامج المنتدى يغطي كافة إشكالات حقوق الإنسان المعاصرة وهو ما يعكس ترابط الحقوق الإنسانية وعدم قابليتها للتجزيء.

واعتبر أن حقوق الإنسان ليست قضية حكومات ودول فحسب، وإنما هي قضية مجتمعية تلامس مختلف انتظارات الأفراد والجماعات في شتى بقاع العالم من أجل ضمان العيش الكريم، مبرزا أن قضية حقوق الانسان في الوقت الراهن تتسم بالتعقيد بسبب غياب الإرادة السياسية سواء على المستوى الدولي أو الوطني.

وفي هذا الصدد، شدد على أن الخروج من هذا المأزق، رهين بتحرير قدرات المجتمع المدني وتطوير التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، مؤكدا أن الدول الأكثر نفوذا في العالم تتحمل مسؤوليات كبرى لضمان وحماية حقوق الانسان على الصعيد الدولي.

أما رئيس الفدرالية الدولية للصحافيين السيد جيم بومليحة، فشدد على الحاجة الملحة لتعزيز حماية الصحفيين، وخاصة في مناطق النزاعات المسلحة وبؤر التوتر، مذكرا في هذا الصدد، بالتنامي المخيف لحالات الاعتداءات التي تطال مهنيي الإعلام في سائر أرجاء المعمور.

وأشار في هذا الصدد، إلى حادث اغتيال صحفيين من قبل تنظيمات إرهابية، وحبسهم لمدد طويلة كرهائن رغم أنهم في الحقيقة يمارسون رسالتهم النبيلة في الإعلام ونقل الحقائق على الأرض. من جهتها، قدمت السيدة نعيمة عمار، ممثلة النساء السلاليات بالمغرب، شهادة أمام الحضور طالبت من خلالها بتمكين النساء من الاستفادة من حقهن في أراضي الجموع إسوة بالرجال.

وأكدت ضرورة التسريع بوضع إطار قانوني واضح يخول للنساء السلاليات حق الاستفادة من نصيبهن في أراضي الجموع، بهدف إخراجهن من وضع الهشاشة وتحقيق طموحاتهن في تحسين وضع أسرهن المعيشي.

هذا، وينكب هذا اللقاء الدولي، عبر حوالي 200 فضاء للنقاش واللقاءات والتكوين، وكذا عشرات الأنشطة تلامس موضوعات متنوعة تغطي كافة أجيال حقوق الإنسان ، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوق البيئية، على تقييم التقدم الذي تم إحرازه والوقوف على الانتكاسات التي تم تسجيلها في موضوع حقوق الإنسان في العشرية الأخيرة، فضلا عن تعميق النقاش حول الإشكاليات العالقة أو الناشئة من قبيل "المقاولات وحقوق الإنسان" و "الحق في التقاضي بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"حقوق الأشخاص المسنين".

ويتم في إطار أشغال هذا اللقاء الحقوقي الدولي تنظيم 52 منتدى موضوعاتيا من بينها 12 منتدى مخصص للنساء و 17 تظاهرة خاصة و13 نشاطا داخليا و13 ورشة تكوينية و 15 نشاطا ثقافيا و32 نشاطا مسيرا بشكل ذاتي.

وتحظى قضايا المساواة بين الجنسين والمناصفة وحقوق الشباب والأطفال وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحقوق المهاجرين بنقاش واسع وعميق داخل المنتدى، بالإضافة إلى تنظيم معرض دولي كبير للفنون التشكيلية كشهادة على التزام الفنانين التشكيليين بحقوق الإنسان.

ويكتسي هذا اللقاء الحقوقي الدولي أهمية قصوى لأنه سيكون مناسبة لتعميق النقاش حول ثلاثة مواعيد دولية مهمة، بحيث ستكون 2015 سنة مكثفة بالنسبة لحقوق الإنسان بدء من تقييم نتائج مؤتمر بيجين حول حقوق النساء الذي انعقد منذ عشرين سنة مضت، ومسلسل التحضير لمؤتمر باريس حول المناخ، وأخيرا دينامية إعداد أهداف التنمية ما بعد 2015.

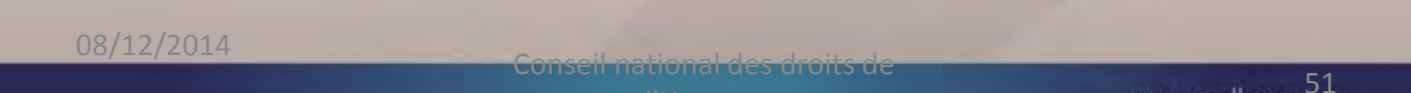

نقاش فاعل وحقيقي حول قضايا حقوق الإنسان في العالم

نجاح الحوار الاجتماعي بمختلف دول العالم رهين بتوفر مناخ سياسي ديمقراطي

في جلسة المسؤولين النقابيين الدوليين

جواد التويول (و.م.ع)

تشكل الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي تنعقد ما بين 27 و 30 نونبر الجاري بمدينة مراكش، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، موعدا لأحيد عنه لإثراء نقاش فاعل وحقيقي حول قضايا حقوق الإنسان في العالم.

كما يمثل هذا الحدث الدولي البارز، الذي يقام لأول مرة في بلد عربي وإفريقي، منصة رفيعة لتمكين الحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والفاعلين الاجتماعيين والأكاديميين والباحثين في قضايا حقوق الإنسان لاستشراف الرهانات العالمية لحقوق الإنسان وتسريع الإصلاحات وتقاسم التجارب والخبرات الدولية ذات الصلة وتعزيز الحوار وإثرائه بين كافة المتدخلين على تنوعهم واختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومجالات اهتمامهم، بما يسهم في النهوض بحقوق الإنسان في مختلف أرجاء المعمور.

ويجمع هذا اللقاء أزيد من 5000 مشارك من مائة دولة تشمل مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من حكومات ومنظمات غير حكومية وخبراء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وهيئات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وحاصلين على جائزة نوبل و سياسيين بارزين.

والمغرب، الذي انخرط بثبات في السنين الأخيرة، في بناء وتوسيع فضاء الحرية واحترام حقوق الإنسان، سيكون حاضرا في هذا المحفل الحقوقي العالمي، أولا لإبراز تجربته الفريدة في المنطقة في ما يخص إرساء لبنات العدالة الانتقالية والمصالحة مع ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، والنهوض بالشق الحقوقي، وثانيا لتجديد التأكيد على التزامه بالمواثيق الدولية ذات الصلة، اعتبارا منه بأن تطوير وتكريس ثقافة حقوق الإنسان ليس ترفا أو موضة بل ضرورة تفرضها مستلزمات البناء والتنمية.

وفضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وممثلي هيئات دستورية وطنية أخرى، سيسعى البرلمان المغربي بمجلسيه، إلى توقيع مشاركة فعالة ومتميزة في هذا اللقاء الدولي، الذي يعد بمثابة حوار للحضارات حول المسألة الحقوقية بامتياز.

وتروم مشاركة البرلمان المغربي في هذا المنتدى بالأساس إلى إبراز أدوار البرلمان والعمل البرلماني في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالمسار الحقوقي المغربي والتجربة الديمقراطية التنموية للمملكة، وتوسيع وإغناء الحوار والتشاور بين البرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعريف بالتجربة البرلمانية المغربية ومساهمتها في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وستهم هذه المشاركة تنظيم ورشات للحوار والتشاور مع المشاركين في المنتدى حول «موقع وظيفية البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان»، و«التعاون والشراكة بين البرلمان والمجتمع المدني من أجل تنمية حقوق الإنسان»، و«مقترح وثيقة حول الشراكة البرلمانية المدنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها»، و«علاقة البرلمان بتمكين مواطنة النساء، والنهوض بحقوق الطفل والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين.

ومن جهته، سيسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال مشاركته في هذا المنتدى العالمي، إلى إبراز خصوصية التجربة المغربية ذات الصلة، وذلك في ورشة ستنظم بالمناسبة حول موضوع، «أثر الميثاق الاجتماعي لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الفرنكوفونية المماثلة على النهوض بالحقوق الأساسية للإنسان في بلدان الاتحاد.»

وإلى جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ستنظم مؤسسات دستورية وطنية أخرى، كالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ومجلس المنافسة ومجلس الجالية المغربية بالخارج، أنشطة خاصة بشراكة مع عدد من نظيراتها الأجنبية المشاركة في هذا اللقاء الحقوقي الدولي.

ويحمل احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان العديد من الدلالات والرسائل التي تؤكد أن المملكة قطعت أشواطا مهمة على درب بناء دولة المؤسسات وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وسيشكل هذا المحفل الدولي أيضا موعدا حاسما لمواجهة وتفنيد الادعاءات المغرضة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة الذين يسعون إلى التشويش على منجزات المملكة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وإذكاء المؤامرات الخفية من أجل ثني المغرب عن تحقيق مشروعه المجتمعي الحداثي والديمقراطي الواعد.

كما يجسد انعقاد هذا المنتدى العالمي في مراكش، وبدون منازع اعترافا ضمنيا بالمنجزات التي تحققت في المملكة سواء في ما يتصل بتعميق الإصلاحات في المجال الحقوقي أو تكريس القيم والمبادئ الحقوقية الكونية، التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وباحتضان عاصمة النخيل، هذا الاجتماع الحقوقي العالمي يكون المغرب المتشبع بقيم حقوق الإنسان الكونية، قد انخرط كنموذج لحركة وعي جماعية بقيم الحداثة والسلام والحرية والديمقراطية، مواظبا على درب تطوير وإرساء آليات ناجعة لحقوق الإنسان، وعاقدا العزم على تشكيل مشهد مؤسساتي وسياسي في إطار نسق يحتل فيه الدفاع عن حقوق الإنسان موقعا طليعيا لافتا.

أكد مسؤولون نقابيون دوليون وعرب أن نجاح الحوار الاجتماعي بمختلف دول العالم رهين بتوفر مناخ سياسي ديمقراطي يحترم الحريات النقابية ويصون حقوق العاملين باعتبارهم طرفا أساسيا في هذا الحوار.

وأبرزوا، خلال جلسة في إطار المنتدى النقابي العالمي المنظم ضمن الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي تحتضنه المدينة الحمراء أنه بدون حوار اجتماعي حقيقي يسهم في مواجهة التحديات التي تعترض الطبقة العاملة وتطوير الاقتصاد، لا يمكن النهوض بأوضاع وحقوق الطبقة العاملة وتحقيق التنمية داخل البلدان.

وشددوا، في هذا السياق، على أن تحقيق نجاح الحوار الاجتماعي يفرض على الأطراف التحلي بالالتزام والجدية والشفافية والشمولية والمصداقية، فضلا عن ضرورة التوفر على مؤسسات وتشريعات متطورة تسمح بتنظيم هذا الحوار من أجل إرساء السلم الاجتماعي.

وأبرز المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية، حيدر أبش، أن غياب الحوار الاجتماعي، الذي يكتسي أهمية بالغة في إرساء السلم الاجتماعي، من شأنه تهديد أي مجتمع وكذا المجتمعات المجاورة بالتفكك وعدم الاستقرار لينعكس ذلك سلبا على السلم العالمي.

وأكد على ضرورة احترام أراء أطراف الحوار الثلاثة على الرغم من تعارض مصالحهم وذلك بالنظر لكونهم معنيون بهذا السلم الاجتماعي، مسجلا، من ناحية أخرى، أن الحركة النقابية العربية واعية ومتماسكة وقوية ومتجذرة داخل المجتمع.

من جهة أخرى، أبرز حيدر أبشر الاهتمام الذي توليه المنظمة للحراك النقابي بالمغرب وقناعتها بكون المملكة تعد بلدا رائدا في الحوار الاجتماعي لما تشهده من حوار اجتماعي حقيقي.

من جانبه، انتقد الأمين العام المساعد للكونفدرالية الدولية النقابية، ويلانفطون شيبيبي، ظهور مصطلحات جديدة من قبيل مرونة سوق الشغل والتي أفضت، حسب قوله، إلى الحديث عن «الرق المعاصر»، مؤكدا على ضرورة إرساء حوار اجتماعي متوازن وعادل بين مختلف الأطراف.

وبعد أن أرجع نظرة الشركات والحكومات للعمال كطرف أدنى في الحوار الاجتماعي إلى العولمة التي تسيطر على جميع المجالات، دعا شيبيبي هذه الشركات والحكومات إلى احترام فئة الطبقة العاملة وتوفير ظروف العمل الملائمة لها ومعاملتها كطرف أساسي في هذا الحوار.

من جانبها، أشادت مونيكا كونينك، من الكونفدرالية الدولية النقابية، بالدور الريادي للمرأة المغربية في العمل النقابي والذي مكنها من تحسين ظروف عيشها.

كما تطرقت لمسألة العاملين داخل البيوت والتي لا تزال غير مدرجة في العديد من التشريعات الوطنية، قائلة «إن خدم البيوت لا يزالون يتعرضون لسوء الاستغلال ويعاملون كعبيد».

ودعت للمسؤولة النقابية، في هذا الصدد، إلى القيام بمزيد من الحملات والمرافعات من أجل ضمان حقوق هذه الفئة.

وأكدت باقي المداخلات على أن الحوار الاجتماعي يكتسي أهمية قصوى باعتباره أحد أشكال الحكامة التشاركية فيما يتعلق بقضايا الشغل والاقتصاد، معتبرة أن تطور هذا الحوار مرتبط بالضرورة بتوفر مناخ سياسي تحترم فيه حقوق وحريات الطبقة الشغيلة.

وأضاف المتدخلون أنه يتعين في إطار الحوار الاجتماعي استحضار ضرورة مسايرة متطلبات سوق الشغل الذي يعرف تغيرا ملحوظا، مشددين على الحاجة الملحة لمأسسة هذا الحوار الذي يعد ركيزة للعمل اللائق.

كما سجلوا، من جهة أخرى، أن المنظمات النقابية لها من القوة والقناعة ما يجعلها قادرة على الدفاع عن حقوقها وعن ضرورة تطبيق القوانين التي تصون كرامة وحقوق العمال.

قالوا عن المنتدى

محمود عباس

أشاد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس بجهود جلالة الملك المتواصلة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية فوق كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967.

ونوه الرئيس الفلسطيني في رسالة إلى الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان تليت نيابة عنه خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى، بوقوف الشعب المغربي إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله وكفاحه المستميت من أجل تحقيق حقوقه كاملة ومواجهة الحصار الإسرائيلي الجائر.

وأشار محمود عباس في هذه الرسالة التي تلاها سفير فلسطين في المغرب أمين أبوحصيرة، إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل أعمال البناء الاستيطاني في مناطق مختلفة في الضفة الغربية، كما تواصل فرض حصارها الخانق وغاراتها واعتداءاتها على أبناء شعب الفلسطيني في قطاع غزة، والذي ما زال يعاني إلى الآن من الآثار الكارثية للحرب العدوانية المدمرة التي شنت عليه منذ سنوات.

وفي هذا الصدد، دعا محمود عباس المجتمع الدولي لإلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف حصارها على أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، مشددا على تمسك الشعب الفلسطيني بتحقيق السلام وبالشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها.

موريس كاتالا

أشادت المنظمة غير الحكومية الإفريقية «العمل من أجل السلام والتنمية بمنطقة البحيرات الكبرى» بـ«الزخم الإصلاحي المثير» الذي يشهده المغرب.

وقال رئيس المنظمة «نحن معجبون جدا بالمبادرات التي اتخذها المغرب خلال السنوات الأخيرة بهدف تعزيز دينامية الإصلاح بشكل شمولي ، لاسيما على صعيد حقوق الإنسان».

وقال إن المغرب يمثل اليوم «نموذجا يحتذى» في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ، بما فيها حقوق الأجانب والمهاجرين.

وأكد الخبير الكونغولي أن المملكة تمكنت في وقت وجيز من تسوية وضعية طالبي اللجوء والأجانب في وضعية غير شرعية والعمل بجدية وعزم على إيجاد حلول ناجعة للإشكاليات ذات الصلة.

واعتبر أن هذه الإصلاحات وغيرها والتي تم القيام بها قبل سنوات ، سرعان ما أعطت ثمارها وارتقت بالمملكة لتصبح نموذجا يحتذى في المنطقة .

صابر شوردي

أشاد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي صابر شوردي بصاحب الجلالة الملك محمد السادس، مبرزا أن جلالته «قائد كبير ذو رؤية متبصرة» بالنسبة لمستقبل المغرب وإفريقيا. وأكد شوردي في تصريح، على هامش الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، أن جلالة الملك «أبان عن حس قيادي كبير ورؤية متبصرة سواء بالنسبة لمستقبل المغرب أو إفريقيا».

وبعدما نوه بمضامين الرسالة التي وجهها جلالة الملك للمشاركين في المنتدى، اعتبر أن جلالة الملك «يقدر إفريقيا حق قدرها وإمكاناتها التي لم يتم استغلالها بشكل كاف». وبالنسبة للمسؤول ذاته، فإن عقد الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في بلد إفريقي، يعتبر «مبادرة وجيهة»، مشيرا إلى أنه «آن الأوان لإخراج إفريقيا من عزلتها وتبيان ريادتها سواء في ما يتصل بقضايا مصيرية وهامة أو في ما يتعلق بالنهوض وحماية حقوق الإنسان». وقال في هذا الصدد إن منتدى مراكش يكتسي «أهمية كبرى» بالنظر إلى كونه يأتي عشية استحقاقات دولية هامة.

بودلير ندونغ ايلا

أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بودلير ندونغ إيلا بالتقدم الذي أحرزه المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان. وقال ندونغ إيلا في تصريح للصحافة «أهنئ المغرب لكونه يوسع، ويعزز، يوما بعد يوم، رصيد منجزاته في مجال حقوق الإنسان». وأضاف رئيس مجلس حقوق الإنسان «إن ما يتحقق هنا، على المستوى الوطني وفي إطار التعاون مع آليات الأمم المتحدة المكلفة بقضايا حقوق الإنسان، أمر مشجع للغاية». وأعرب رئيس مجلس حقوق الإنسان، من جهة أخرى، عن «انشغاله» بشأن النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في إفريقيا، معبرا عن الأمل في «أن يتم تصدير النموذج المغربي في هذا المجال إلى بعض البلدان الإفريقية».

فاتو بنسودة

أكدت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة أن المغرب يوجد على الطريق الصحيح في مجال حقوق الإنسان، حيث قام ويقوم بجهود مهمة في هذا المجال.

ففي تصريح للصحافة، وصفت بنسودة الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس للمشاركين في أعمال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بأنها «رسالة جد إيجابية بالنسبة لحقوق الإنسان». وبعد أن ذكرت بأن الدول الإفريقية صادقت بشكل فردي على العديد من الآليات والمعاهدات في مجال حقوق الإنسان، شددت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على أن الأهم يبقى هو تفعيل هذه الاتفاقيات والآليات.

ندوات موضوعاتية تضع قضايا حقوق الإنسان بجميع تمفصلاتها تحت المجهر

شخصيات وطنية ودولية تشيد بالرسالة الملكية وتؤكد أن المغرب وضع نفسه على السكة الصحيحة

■ مراكش: فنن العفاني

استنهاض إفريقيا بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة، للعب دور فاعل في التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي لحقوق الإنسان وربح رهان المساواة والمناصفة، والرهان الذي يرتبط بالأجندة الجديدة المعتمدة أمميا في مجال الأهداف الإنمائية للتنمية، وحث المجتمع الدولي على استئناف المفاوضات بطريقة أكثر فاعلية، بهدف تحقيق حكامة دولية وجهوية لحركات الهجرة فضلا عن الإعلان عن تنفيذ المغرب لالتزاماته الدولية فيما يخص مناهضة التعذيب بتقديم إجراءات التصديق على البروتوكول الملحق بهذه الاتفاقية ودعوة مناهضي الإعدام بالمغرب لتعميق النقاش كانت إحدى الرسائل الأساسية التي الرسالة الملكية التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي افتتح أول أمس بمراكش.

رسالة ملكية قوية الضامين تلقاها المشاركون في المنتدى بكثير إعجاب، وشكلت شحنة قوية للندوات

الموضوعاتية التي شرعت أمس في وضع العديد من القضايا البالغة الأهمية على مستوى منظومة حقوق الإنسان، وتطويرها تحت المجهر، وتم التأكيد على حماية حقوق الإنسان والفئات لهشة والتعبئة من أجل ذلك، حيث تم مقاربة تلك القضايا واقتراح إجراءا ملموسة عوض الاكتفاء بالأقوال أو القوانين التي تبقى حبرا على ورق والدعوة إلى الإعمال الحقيقي لمضامين الاتفاقيات الدولية حسب كل مجال، حيث دعت لذلك جميع الشخصيات التي التقتها بيان اليوم، فكانت لنا منها هذه التصريحات.

تصريحات ... تصريحات ... تصريحات ... تصريحات ... تصريحات ... تصريحات ... تصريحات ...

خالد الناصري

تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان على أرض المغرب مكسب عظيم أولا لقضية حقوق الإنسان في كونيتها ، ثم للمغرب وشعب المغرب ولتضحياته ونضالاته .

نعتبر أننا نجني جزءا من ثمار ما تم غرسه في العقود الماضية وما تمت مراكمته من إنجازاته ادى الشعب المغربي ثمنها غاليا ومازال مستعدا ليؤديها على أساس أننا نبني صرح مجتمع متقدم متطور ، تكون مرجعيته الأولى هي احترام حقوق الإنسان في كونيتها المطلقة .

المغرب يعيش محطة مضيئة في مساره التاريخي و علينا نعتز بها وان نطورها بالنسبة لمنجزات المستقبل.

هذا المنتدى بالنسبة للحقوقيين خاصة في المغرب، سيكمن في إغناء المقاربة المغربية بتنوع وغنى التجارب الغائبة خاصة والمنتدى يشارك فيه ما يقارب مائة بلد وهذه البلدان بتنظيمات مجتمعاتها المدنية ، حيث ان كل مجتمع مدني في كل بلد له تراكماته وتجربته الخاصة، لاشك أن الجميع سيستفيد من التجربة المغربية لأنها غنية وعميقة ، ولاشك أيضا أن الهيئات المغربية ستستفيد من تجارب الدول الأخرى بمسير الناصري.

*الرئيس السابق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان

محمد الصبار

اعتبر الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بعد تحديا كبير جدا ورهانا سواء بالنسبة للبلد او لنشطاء حقوق الإنسان، بل وايضا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خاصة أن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يشكل اكبر تظاهرة بعد فوق العالم اليوم بعد مؤتمر فيينا سنة 1993 ، موضحا بالقول إذ منذ ذلك الحين إلى اليوم ظهرت قضايا وإشكاليات ، قضايا ذات طبيعة معرفية وفلسفية، تم ظهرت ايضا عدد من المسارات الكبرى، فالمنتدى مطلوب منه الآن أن يقوم بمسح شامل لكافة أجيال حقوق الإنسان، بما في ذلك تقييم المسارات الكبرى في اتجاه تعزيز حقوق الإنسان وترقيتها عبر كافة أرجاء المعمور.

وفي رده على سؤال لبيان اليوم بخص الحديث عن السعي خلال هذا المنتدى لبحث وضع اتفاقيات دولية جديدة، في حين أن الاتفاقيات الدولية التي دخلت حيز التنفيذ لم يتم بعد إعمالها بالشكل الجيد، اكد محمد الصبار أن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في دوراه الثانية سيشكل محطة تأسيسية لعدد من الشبكات المقاربة والإقليمية والعالمية، كما سيعرف تأسيس الجمعية العمومية للشباب، وسيشهد ايضا توقيع عدد من الاتفاقات والشراكات الثنائية أو المتعددة ، بل هذا المنتدى سيقيم المسارات الكبرى من حيث إعمال حقوق الإنسان ولايوجد بلد نموذجي في هذا الصدد فهناك تفاوتات كبرى ولكن كنشطاء لحقوق الإنسان ننتمي لدول الجنوب سنحدث كيف يمكن لنا أن نساهم من هذا الموقع في بلورة تصورات مقاربات وسياسات جديدة لحقوق الإنسان التي من شانها أن تعزز التضامن بين الشعوب، و تعزز قيم الديمقراطية في كل بلدان العالم واحترام قيم المواطنة، فهذا رهان كبير.

و اعتقد أن نوعية الحضور من شخصيات وخبراء و مؤسسات وطنية وفاعلين.. سنعطي له طعما خاصا ومن المؤكد على أن الخلاصات والتوصيات التي سيتمخض عنها المنتدى ستكون مهيكلة بل وفي ذات الوقت مؤسسة لمسار جديد.

*الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

مصطفى المنوزي

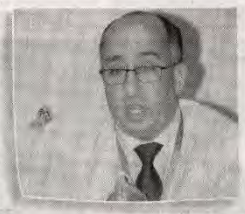

محطة ومنبر للتواصل مع زملائنا وخبراء في مجال الشأن الحقوقي في امتداده العالمي ، و نعتبرها محطة ضمن المحطات الحقوقية ، فنحن نتنقل لجنيف مقر المجلس الأممي لحقوق الإنسان،وتنتقي مع فرق العمل والخبراء ونشطاء حقوق الإنسان، ولكن معظمهم شرعيش سيجعل قضايا المغرب الحقوقية تحيم على المنتدى فإذا كان المغرب قد سوق لهذا الملف فالمنتدى سيكون فرصة لمحاكمة طابع التجربة المغربية والوقوف على مسار تفعيل ما تمخض عنه، فلن نبقى محصورين في مجال الاستهلاك للتصميم الصورة، بل ينطلق على مدى تنفيذ المغرب للالتزاماته الدولية خاصة المتعلقة بضمانات عدم التكرار انطلاقا من الاتفاقية الدولية لمناهضة الاختفاء القسري ، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، فالمنتدى سيكون فرصة لتدويل مطالبنا عوض أن تبقى مطالب وطنية محضة خاصة وأن الحضور سيكون دوليا.

وبالنسبة للمواضيع التي اقترحها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف يتمثل في مواضيع ترتبط باسؤ تجربة المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ويتعلق الأمر بالعدالة الانتقالية في التجارب المقارنة ولكن بالأساس في الجانب الخاص بإشكالية الإنزام والمساءلة والتي تضمنتها توصيات جميع لجن الحقيقة، وايضا إشكالية الجزاء على عدم التنفيذ ،لأنه في اغلب التجارب كان المسار ممتازا لكن عند الوصول إلى مرحلة التنفيذ تم ملاحظة انه كان جزئيا او انتقائيا، لذا سنعمل خلال المنتدى على البحث عن إمكانيات والآليات المشتركة الدولية لإنزام البلدان على مواصلة تنفيذ جميع توصيات المتعلقة بمسار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبالنسبة الأمر يتعلق بمقاطعة بعض الجمعيات لمشاركتها في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، قال المنوزي، إن الأمر لايتعلق بالمقاطعة بل بالقاء المشاركة لأن اغلب الجمعيات كانت قد انخرطت في التحضير و انهم موقفهم وقناعاتهم واعتبر انه ليس من الضروري تطابق المواقف ،من الجيد ان يكون هناك تفاعل إيجابي، كما اعتبر ان المبرر الذي أعلنوا من أجله انخاذ قرار الالغاء واشتراط تصفية الملف الحقوقية ووقف التضييق على الجمعيات الحقوقية للمشاركة ،إذ اعتبروا أن المنتدى محطة لدفع الدولة إلى تصفية الأجواء ، بل ومنبر لإحراج الدولة تحصينا للمكتسبات

*رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف

يوسف لعرج

أكد يوسف لعرج رئيس المدرسة المواطنة للدراسات السياسية أن عقد لقاء دولي من هذا الحجم في المغرب يكتسي أهمية بالغة من زاويتين، الزاوية الأولى هي أنها ستشكل فرصة لطرح القضايا الكبرى المرتبطة بحقوق الإنسان، فيما الزاوية الثانية ستمكن من التفاعل ما بين نظرة الجنوب مع طرح الشمال لحقوق الإنسان فهناك تفاعل جنوب-جنوب، تم جنوب -شمل حول قضايا حقوق الإنسان، وقضايا السلم، وحول القضايا المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية ، والجيل الجديد لحقوق الإنسان فالمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يشكل فضاء للتفكير، للنقاش والتحاور ما بين الفاعلين من مختلف بقاع المعمور، وبالتالي فهذا أمر مهم بالنسبة للمغرب كدولة تتطلع إلى تعزيز مسارها في مجال حقوق الإنسان

أما الزاوية الثانية ، فتتمثل في أن المنتدى سيتيح لزاوية للحركة الحقوقية في المغرب، الفرصة للالتقاء بالحركة الحقوقية العالمية، وكذلك لإعادة طرح من زاوية العالمية وليس فقط من زاوية الوطنية، طبعا هذا التفاعل الإيجابي مع المنتدى لن يثنينا للحدث عن اهمية المجهود الذي يبذل في المغرب حول حقوق الإنسان، ولن يثنينا ايضا للتأكيد على أهمية ما ينتظرنا من تحديات كبلد وكمجتمع حول قضايا حقوق الإنسان، هناك قضايا عديدة مرتبطة بمجال حرية الراي والتعبير الاعتقال السياسي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،إذ هناك ملفات مازالت مطروحة على طاولة الحكومة والمجتمع والدولة بشكل عام، يجب التعاطي معها بجدية وإيجابية أكثر

فرصة حتى لمدولة لتدخل في تمرين وتحدي مع نفسها لكي تجد خطابها حول حقوق الإنسان، وبل وتجد نفسها في التعاطي مع كل الآليات الأممية وقضايا حقوق الإنسان .

وبخصوص القضايا التي اقترحتها من جانبها المدرسة المواطنة لمناقشتها ضمن برنامج المنتدى، قال ، يوسف لعرج: "إنه

بحكم اشتغالنا في إطار شبكة دولية مع مجلس أوروبا والاتحاد الأوربي والعديد من المنتديات التي تهتم بحقوق الإنسان والديمقراطية وبحكم اشتغالنا على حقوق الإنسان والديمقراطية في المغرب سنشارك بثلاثة مستويات، مستويين داخليين ثم منتدى موضوعاتي".

وأوضح في هذا الصدد ان المستويين الداخليين هما لقاءين أو ورشتين داخليتين، الأولى ستتمثل في ورش سيجمع ما بين الفاعلين الافارقة العاملين في شبكة مدارس السياسية الذي سيكون فرصة للتداول مع مجموعة من ممثلي البلدان الإفريقية جنوب الصحراء وإفريقيا الغربية حول أهمية بناء مقاربة تكوينية تنسجم وانتظارات الفاعلين العاملين في مجال التنمية الديمقراطية سواء في بلدان شمال إفريقيا أو بلدان جنوب الصحراء ، كما ستنظم لقاء إقليميا سيشارك فيه 80 من الفاعلين والخبراء من جل مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط فضلا عن إفريقيا جنوب الصحراء وأوربا، ستتمحور حول المسارات الديمقراطية جنوب المتوسط ما بعد الربيع الديمقراطي، وسنكون فرصة للحديث حول تطور حقوق الإنسان المسارات الدستورية التي عرفتها هذه البلدان بتشريح تجارب اليمن، مصر تونس، المغرب، كما التطرق للتحديات المطروحة حاليا في لبنان، والعراق فكل هذه القضايا سنطرحها للتداول بثنائها في لقاء دولي لكنه يبقى داخلي .

فيما المستوى الثالث من القضايا المقترحة وهو الذي يندرج في البرنامج الرسمي للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وهي ندوة موضوعاتية سيساهم فيها خبراء من الدروج سويسرا، فرنسا ولكن كذلك من اليمن تونس والمغرب...من العديد من البلدان ، حيث سيتم خلاله مناقشة أهمية الربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والآليات الدستورية الكفيلة بحماية حقوق الإنسان من خلال ترسيخ المشاركة الديمقراطية سواء عبر المسلسلات الانتخابية ، او عبر استقلال القضاء، اوعبر التعددية السياسية واحترام التعدد الثقافي واللغوي والإثني والمذهبي.

*مدير المدرسة المواطنة للدراسات السياسية المتخصصة ضمن شبكة مدارس الدراسات السياسية التابعة لمجلس أوروبا

عبد الله بادو

المنتدى باعتباره فضاء للنقاش والتداول في قضايا تهم حقوق الانسان ليس في المغرب فقط بل في العالم، وهو فضاء مفتوح على الجميع ويمكن يتيح للجمعيات الوطنية والمحلية التي تشتغل على قضايا خاصة بحقوق الإنسان أن تلتقي مع جمعيات ومنظمات أخرى تعمل على المستوى الدولي ، في إطار تبادل الخبرات والتجارب، فالأمر لايتعلق بفضاء لاتخاذ القرار بقدر ما هو فضاء لتبادل الأفكار وخبرات ، بل ويمكنه من جانب آخر تعزيز الشبكات الدولية في مجال حقوق الإنسان خاصة بين الجمعيات التي تشتغل على مواضيع محددة فالمنتدى سيتيح لنا فرصة الالتقاء بالفاعلين الآخرين بما فيهم الفاعلين المؤسساتيين الذين سيكونون حاضرين بقوة في المنتدى، إلى جانب الفاعلين داخل المجتمع المدني

أكد يوسف لعرج رئيس المدرسة المواطنة للدراسات السياسية أن عقد لقاء دولي من هذا الحجم في المغرب يكتسي أهمية بالغة من زاويتين، الزاوية الأولى هي أنها ستشكل فرصة لطرح القضايا الكبرى المرتبطة بحقوق الإنسان، فيما الزاوية الثانية سيمكن من التفاعل ما بين نظرة الجنوب مع طرح الشمال لحقوق الإنسان فهناك تفاعل جنوب-جنوب، ثم جنوب -شمل حول قضايا حقوق الإنسان، وقضايا السلم، وحول القضايا المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية ، والجيل الجديد لحقوق الإنسان فالمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بشكل فضاء للتفكير، للنقاش والتحاور ما بين الفاعلين من مختلف بقاع المعمور، وبالتالي فهذا أمر مهم بالنسبة للمغرب كدولة تتطلع إلى تعزيز مسارها في مجال حقوق الإنسان

أما الزاوية الثانية ، فتتمثل في أن المنتدى سيتيح لزاوية للحركة الحقوقية في المغرب الفرصة للالتقاء بالحركة الحقوقية العالمية، وكذلك لإعادة طرح من زاوية العالمية وليس فقط من زاوية الوطنية، طبعا هذا التفاعل الإيجابي مع المنتدى لن يثنينا للحدث عن أهمية المجهود الذي يبدل في المغرب حول حقوق الإنسان، ولن يثنينا أيضا للتأكيد على أهمية ما ينتظرنا من تحديات كبلد وكمجتمع حول قضايا حقوق الإنسان، هناك قضايا عديدة مرتبطة بمجال حرية الرأي والتعبير الاعتقال السياسي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إذ هناك ملفات مازالت مطروحة على طاولة الحكومة والمجتمع والدولة بشكل عام، يجب التعاطي معها بجدية وإيجابية أكثر

فرصة حتى للدولة لتدخل في تمرين وتحدي مع نفسها لكي تجدد خطابها حول حقوق الإنسان، وبل وتجدد نفسها في التعاطي مع كل الآليات الأممية وقضايا حقوق الإنسان

وبخصوص القضايا التي اقترحتها من جانبها المدرسة المواطنة لمناقشتها ضمن برنامج المنتدى، قال ، يوسف لعرج، "إنه

بحكم اشتغالنا في إطار شبكة دولية مع مجلس أوروبا والاتحاد الأوربي والعديد من المنتديات التي تهتم بحقوق الإنسان والديمقراطية وبحكم اشتغالنا على حقوق الإنسان والديمقراطية في المغرب سنشارك بثلاثة مستويات، مستويين داخليين ثم منتدى موضوعاتي".

وأوضح في هذا الصدد أن المستويين الداخليتين هما لقاءين أو ورشتين داخليتين، الأولى ستتمثل في ورش سيجمع ما بين الفاعلين الأفارقة العاملين في شبكة مدارس السياسية الذي سيكون فرصة للتداول مع مجموعة من ممثلي البلدان الإفريقية جنوب الصحراء وإفريقيا الغربية حول أهمية بناء مقاربة تكوينية تنسجم وانتظارات الفاعلين العاملين في مجال التنمية الديمقراطية سواء في بلدان شمال إفريقيا أو بلدان جنوب الصحراء ، كما سننظم لقاء إقليميا سيشارك فيه 80 من الفاعلين والخبراء من جل مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط فضلا عن إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا، ستتمحور حول المسارات الديمقراطية جنوب المتوسط ما بعد الربيع الديمقراطي، وستكون فرصة للحديث حول تطور حقوق الإنسان المسارات الدستورية التي عرفتها هذه البلدان بتشريح تجارب اليمن، مصر تونس، المغرب، كما التطرق للتحديات المطروحة حاليا في لبنان، والعراق فكل هذه القضايا سنطرحها للتداول بشأنها في لقاء دولي لكنه يبقى داخلي.

فيما المستوى الثالث من القضايا المقترحة وهو الذي ينخرط في البرنامج الرسمي للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وهي ندوة موضوعاتية سيساهم فيها خبراء من النرويج سويسرا، فرنسا ولكن كذلك من اليمن تونس والمغرب...من العديد من البلدان ، حيث سيتم خلاله مناقشة أهمية الربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والآليات الدستورية الكفيلة بحماية حقوق الإنسان من خلال ترسيخ المشاركة الديمقراطية سواء عبر المسلسلات الانتخابية ، أو عبر استقلال القضاء، أوعبر التعددية السياسية واحترام التعدد الثقافي واللغوي والإثني والمذهبي.

*مدير المدرسة المواطنة للدراسات السياسية المنضوية ضمن شبكة مدارس الدراسات السياسية التابعة لمجلس أوروبا

عبد الله بادو

المنتدى باعتباره فضاء للنقاش والتداول في قضايا تهم حقوق الانسان ليس في المغرب فقط بل في العالم، وهو فضاء مفتوح على الجميع ويمكن يتيح للجمعيات الوطنية والمحلية التي تشتغل على قضايا خاصة بحقوق الإنسان أن تلتقي مع جمعيات ومنظمات أخرى تعمل على المستوى الدولي ، في إطار تبادل الخبرات والتجارب، فالأمر لايتعلق بفضاء لاتخاذ القرار بقدر ما هو فضاء لتبادل الأفكار وخبرات ، بل ويمكنه من جانب آخر تعزيز الشبكات الدولية في مجال حقوق الإنسان خاصة بين الجمعيات التي تشتغل على مواضيع محددة فالمنتدى سنتيح لنا فرصة الالتقاء بالفاعلين الآخرين بما فيهم الفاعلين المؤسساتيين الذين سيكونون حاضرين بقوة في المنتدى، إلى جانب الفاعلين داخل المجتمع المدني

وفي نفس الوقت يكون فرصة للتعريف بالقضية التي نشتغل عليها والتي تتمثل في إرساء التعدد الثقافي واللغوي في المغرب التي نعرف أنها مازالت تجربة في بداياتها بعد ترسيم اللغة الأمازيغية، وهذا يستلزم الانفتاح على التجارب الدولية لاستلهام منها ما يفيد بتطوير تصور مشترك يمكننا من صياغة استراتيجية وسياسة وطنية تسمح بحماية التعدد والتنوع وتكريسة داخل الوطن.

*رئيس الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة

عبد اللطيف بومقس

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان فرصة تاريخية لأنه منتدى يهم حقوق الإنسان الذي هو مجال اشتغال الهيئة كرحة حقوقية تختم بما هو حقوقي ، وهومنتدى يحضره ذوي الخبرة عالمية في هذا المجال مما سيمكننا من الاحتكاك بهم والتعرف على أساليب عملهم في الاشتغال بما يقوي من مهاراتها ودربها في التطرق لمعالجة الإشكاليات المرتبطة بحقوق الإنسان بنوع من المهنية والفعالية

كما أنه محطة تمكن من الضغط على الدولة لاحترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والتسريع بالمصادقة على بقية المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي لم يصادق عليها وحثه على ملاءمة القوانين الوطنية مع هذه الاتفاقيات لتعزيز الآليات الوطنية وسمو معاييرها على القوانين

بالإضافة إلى تنمية "قدراتنا ومقاربتنا الحقوقية ليس لهلا صدى وتأثير ليس وطنيا بل في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان خصوصا وأن هناك إشكاليات حقوقية دولية تتعلق بالسلم والأمن الدولي والكيل بمكيالين في التعامل مع الدول والأنظمة السياسية".

وفيما يخص المحاور الأساسية التي اقترحت الهيئة مناقشتها ،أبرز أن قضايا أساسية ستساهم بها الهيئة في المنتدى من خلال محور العدالة الانتقالية "ذالك أنه بالنسبة لنا العدالة الانتقالية تتطلب منهجيات متعددة انطلاقا من خصوصية كل بلد الذي يختار الأسلوب والنتائج التي تترتب عن الوصول إلى الحقيقة" يبرز المتحدث

وأضاف أن الهيئة ستشارك بمحور آخر من أجل ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان لما له من راهنية، والتحديات الجديدة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان ، فصلا عن مجموعة من القضايا التي ترتبط بالمناصفة والمساواة وإلغاء عقوبة الإعدام من المنظومة التشريعية انسجاما مع المقتضيات الدستورية الجديدة التي نصت على الحق في الحياة باعتباره حقا مقدسا وجوهر كل الحقوق، وكذا السبل الكفيلة بمناهضة كل أشكال التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية او اللإنسانية أو المهينة.

*عضو المكتب التنفيذي للهيئة المغربية لحقوق الإنسان

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

رئيس مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يشيد بمضمون الرسالة الملكية الى المنتدى العالمي لحقوق الانسان

ستة آلاف مشارك في المنتدى ونصف ساعة من حقوق الإنسان لستة ملايين تلميذ مغربي

الأخ محمد أبيض الأمين العام للاتحاد الدستوري في حديث مع السيد ميلودي مخاريق الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل

الأخ إدريس الراضي رئيس فريق الاتحاد الدستوري بمجلس المستشارين ضمن الحضور في الجلسة الافتتاحية للمنتدى

الأخت النائبة البرلمانية فوزية لبيض ضمن فعاليات نسائية في المنتدى

مكتب مراكش-رشيد ايلال

عبر رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "ندونغ ايلا بودلير" خلال أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان التي انطلقت اشغالها اول امس الخميس بمراكش ، "عبر" عن سعادته بمضامين الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين بالمنتدى، مشيدا في الان نفسه في تصريح خص به وكالة المغرب العربي للأنباء على هامش أشغال الجلسة الافتتاحية ، بالتوجهات والحمولات التي حملتها الرسالة الملكية السامية.

واكد ندونغ ايلا بودلير أن الرسالة الملكية جاءت في الوقت المناسب لرسم خريطة طريق واضحة تساعد على المضي قدما نحو تعزيز سبل حماية حقوق الانسان ، مشددا على ما ورد في الرسالة الملكية السامية ، من حيث تاكيد جلالة الملك على المكانة التي ينبغي ان تحتلها افريقيا ضمن الهندسة الدولية لحقوق الانسان ، والاضطلاع بدورها كاملا في المجالات ذات الصلة ، معربا عن فخره باستضافة المغرب ، البلد الافريقي ، لهذا الحدث الحقوقي الكبير ، مبرزا في ذات السياق الدور الريادي الذي تضطلع به المملكة المغربية الشريفة بقيادة صاحب الجلالة العاهل المفدى محمد السادس في مجال ارساء قيم حقوق الانسان بمفاهيمها الكونية السامية.

بشار الى ان انطلاق اشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان، عرفت مشاركة ازيد من 6 الاف مشاركة ومشارك يمثلون 100 دولة من دول المعمور، ويجمع المنتدى كل الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من حكومات ومنظمات غير حكومية وخبراء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وهيئات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وفائزين بجائزة نوبل وسياسيين بارزين.

كما تحتضن هاته الدورة 52 منتدى موضوعاتيا من بينها 12 منتدى مخصصا للنساء و17 تظاهرة خاصة و13 نشاطا داخليا و13 ورشة تكوينية و15 نشاطا ثقافيا و32 نشاطا مسيرا بشكل ذاتي.

كما حظيت قضايا المساواة بين الجنسين والمناصفة وحقوق الشباب والأطفال وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحقوق المهاجرين بنقاش واسع وعميق داخل المنتدى، بالإضافة إلى تنظيم معرض دولي كبير للفنون التشكيلية "عصيان" كشهادة على التزام الفنانين التشكيليين بحقوق الإنسان.

وبالموازاة مع أنشطة المنتدى فقد تم تعبئة جميع مدارس المملكة حيث خصصت لحظة تحسيسية يوم أول أمس الخميس 27 نونبر الجاري حول حقوق الإنسان داخل كل الأقسام بربوع المملكة، لمدة نصف ساعة ، لستة ملايين تلميذ مغربي وتلميذة مغربية ، فضلا عن إصدار طابع بريدي خاص بالمنتدى من قبل بريد المغرب.

كما تم تخصيص تلفزة إلكترونية مباشرة عبر الانترنيت وإذاعة خاصة بالمنتدى تبث على الير "إف إم" بفضل رخصة استثنائية من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، علاوة على تنظيم يوم خاص بفلسطين اليوم 29 نونبر الجاري للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وعلى المستوى الوطني فقد تمت تعبئة مجموع الفاعلين المغاربة بحيث تمت برمجة ندوتين تم تحضيرهما بشكل مشترك مع المجتمع المدني، فضلا عن تنظيم لقاءات ثنائية مع حوالي 300 شبكة جمعوية مغربية، بالإضافة إلى تعبئة اللجان 13 للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تقوم بتنشيط هاته اللقاءات.

لصدق وعمق مداخلتها وعفوية وبساطة خطابها في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

نعيمة عمار السلالية ابنة الجنوب الشرقي تخطف الأضواء وتنال تصفيقات الحاضرين

1/9867

استطاعت نعيمة عمار، ممثلة النساء السلاليات بجهة الجنوب الشرقي، أن تثير انتباه الحاضرين في افتتاح أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان عشية أول أمس الخميس، وذلك من خلال صراحتها وعفويتها واستعمالها خطاب السهل الممتنع الذي يغترف من معين الحقل الدلالي للبساطة والصدق حيث تحدثت عن الحكرة والذل الذي تشعر به المرأة السلالية في دفاعها عن حقها ...

التتمة بالصفحة السادسة

الحركة
AL HARAKA
لسان الحركة الشعبية

الدعوة إلى تحسيس الأجيال الصاعدة بحقوق الإنسان

8264/2

دعا وزير التربية الوطنية والتكوين المهني رشيد بلمختار، أول أمس بمراكش، إلى تحسيس الأطفال بحقوق الإنسان في سن مبكر، لضمان أجيال صاعدة تحترم هذه القيم وتضطلع بحقوقها الكاملة ويكونون مواطنين صالحين.

وقال الوزير، في تصريح للصحافة خلال زيارة لمدرسة «الجبل الأخضر» بالمدينة الحمراء التي خصصت، على غرار كافة المؤسسات التعليمية عبر المملكة جزء من الحصص المدرسية الصباحية للنهوض بقيم ومبادئ حقوق الإنسان، «إن أطفال اليوم هم رجال الغد، وتحسيسهم في وقت مبكر بحقوق الإنسان، يمكن من جعلهم مواطنين صالحين».

وأوضح بلمختار أن هذه المبادرة، المنظمة بمناسبة الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي انطلقت أشغاله اليوم الخميس بمراكش، لها قيمة رمزية «قوية»، بالنظر إلى أن للأطفال أيضا واجبات يجب أن تحترم، وفي المقام الأول الحق في التعليم.

وأضاف أن هذا الحق أصبح اليوم ليس فقط شرعيا بل قانونيا، نظرا لكونه يندرج ضمن مقتضيات الدستور، موضحا أن كافة الفاعلين المعنيين مطالبين بالعمل حتى لا يكون هناك طفل محروم من حقه في التعليم.

وشدد بلمختار على المسؤولية الكبيرة التي يتحتم أن تضطلع بها الأسرة في هذا الميدان، مضيفا أن التحديات الواجب رفعها لا تقتصر فقط على ما يتعلق بولوج الأطفال إلى التعليم، لكن، كذلك، نجاحه في المدرسة التي يجب أن تكون مصدر تحفيز.

من جهته، قال الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، الاخ عبد العظيم الكروج، إن أحد الاستثمارات الأكثر أهمية المنجزة من قبل المغرب هي تلك المتعلقة بتربية الأجيال الصاعدة وتحسيسها بكل ما هو مرتبط بحقوق الإنسان والمواطنة.

وأضاف أن نظام التربية الوطنية حقق عدة مكتسبات في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، سواء على مستوى المقررات، والنظم البيداغوجية، والكتب المدرسية، أو الحياة المدرسية بصفة عامة.

وأكد الوزير أن أحد أهداف هذه المبادرة، التي تم إعطاء انطلاقتها بمناسبة منتدى مراكش، جعل من النهوض بثقافة حقوق الإنسان ممارسة يومية بالنسبة للتلاميذ، مضيفا أن تنظيم هذا المنتدى من قبل المغرب هو اعتراف بالجهود التي تبذلها المملكة من أجل تكريس ثقافة حقوق الإنسان على جميع المستويات.

من جهته، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إن أزيد من ستة ملايين طفل مغربي في جميع الأقسام بالمملكة تحاوروا اليوم حول حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه اهتموا بهذه الحقوق ليعلمونها.

وأضاف اليزمي أن «هذه اللحظة ستخلف أثرها في مناهجهم المدرسية وربما تكون بداية الوعي المدني والوطني لدى مسؤولي ومواطني الغد».

من جانبه، أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، أن هذه المبادرة ليس لها فقط قيمة رمزية، بل أيضا بعد أساسي مرتبط بتعليم حقوق الإنسان في المدارس بواسطة النظم البيداغوجية الحديثة الكفيلة بتمكين الأطفال من اكتساب مبادئ وقيم هذه الحقوق.

واعتبر أن هذه التربية أساسية، حيث يجب أن تكون بشكل تفاعلي، وبطريقة تجعل الطفل يتجاوب مع أستاذه، وتساهم أيضا في تكوينه الشخصي في مجال حقوق الإنسان.

وأبرز المحجوب الهيبة أنه يوجد بالمغرب الوعي والقدرة للنهوض بتعليم حقوق الإنسان، مضيفا أن المدرسة مطالبة بالمشاركة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان إلى جانب الفاعلين الآخرين المعنيين، من ضمنهم الأسرة والإعلام.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تنظيم أنشطة تربوية تمحورت حول حقوق الإنسان، اليوم الخميس، بأزيد من عشرة آلاف مؤسسة للتعليم عبر المغرب، بمشاركة حوالي 6ر8 مليون تلميذ، وذلك بمناسبة احتضان المملكة للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان (27 – 30 نونبر الجاري بمراكش).

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

رئيس مجلس حقوق الإنسان يشيد بمضامين الرسالة الملكية إلى المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

8264/2

أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ندوغ إيلا بودلير، بمضامين الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، التي افتتحت أشغالها مساء اليوم الخميس أول أمس بمراكش.

وقال بودلير في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش أشغال الجلسة الافتتاحية للمنتدى، إن الرسالة الملكية أتت في الوقت المناسب لرسم خارطة طريق للمضي قدما نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وتوقف رئيس مجلس حقوق الإنسان بالخصوص عند تأكيد جلالة الملك على المكانة التي ينبغي أن تحتلها إفريقيا ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والاضطلاع بدورها كاملا في المجالات ذات الصلة.

وأعرب بودلير، في هذا السياق، عن «فخره» باستضافة المغرب، البلد الإفريقي، لهذا الحدث الحقوقي الكبير، مبرزا الدور الريادي الذي تضطلع به المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك في مجال إرساء قيم حقوق الإنسان.

وكان جلالة الملك، قد أكد في رسالته للمشاركين في المنتدى، والتي تلاها وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، أن «إفريقيا لا يمكنها أن تظل مجرد مستهلك لقوانين دولية، تمت صياغتها في غياب تام للقارة. كما أنها لا ينبغي أن تظل، دائما، موضوع تقارير دولية وتقييمات خارجية. فإفريقيا بلغت درجة من النضج، تؤهلها لاحتلال المكانة التي تستحقها ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بدورها كاملا في هذا المجال».

يشار إلى أن هذا المنتدى الدولي لحقوق الإنسان بمراكش يعرف حضور أزيد من 6 آلاف مشارك من مائة دولة، يمثلون منظمات غير حكومية محلية ودولية، ووكالات الأمم المتحدة وحكومات ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات دولية، ومجموعات مهنية إلى جانب مسؤولين سياسيين وفاعلين عالميين في مجال النهوض بحقوق الإنسان ونقابات ومقاولات.

ويشكل هذا المنتدى، الذي ينعقد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على مدى أربعة أيام، أرضية لمناقشة العديد من القضايا، لاسيما حقوق الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين، فضلا عن إشكالات أخرى عالقة منذ مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان سنة 1993، وغيرها من القضايا المرتبطة بالجيل الجديد لحقوق الإنسان.

الحركة
AL HARAKA
لسان الحركة الشعبية

الرئيس الفلسطيني يشيد بجهود جلالة الملك لدعم حقوق الشعب الفلسطيني

8264/2

أشاد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، مساء أول أمس بمراكش، بجهود جلالة الملك المتواصلة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية فوق كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967.

ونوه الرئيس الفلسطيني في رسالة إلى الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان تليت نيابة عنه خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى، بوقوف الشعب المغربي إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله وكفاحه المستميت من أجل تحقيق حقوقه كاملة ومواجهة الحصار الإسرائيلي الجائر.

وأشار محمود عباس في هذه الرسالة التي تلاها سفير فلسطين في المغرب أمين أبوحصيرة، إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل أعمال البناء الاستيطاني في مناطق مختلفة في الضفة الغربية، كما تواصل فرض حصارها الخانق وغاراتها واعتداءاتها على أبناء شعب الفلسطيني في قطاع غزة، والذي ما زال يعاني إلى الآن من الآثار الكارثية للحرب العدوانية المدمرة التي شنت عليه منذ سنوات.

وفي هذا الصدد، دعا محمود عباس المجتمع الدولي لإلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف حصارها على أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، مشددا على تمسك الشعب الفلسطيني بتحقيق السلام وبالشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها.

يشار إلى أن الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي تنظم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، ستتميز بتنظيم يوم خاص بفلسطين يوم 29 نونبر الجاري للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

مدير النشر: المختار لغزيوي السبت 06/الأحد 07 صفر 1436 الموافق لـ 30/29 نونبر 2014 العدد: 5450 السنة: 17 الثمن: ثلاثة دراهم
2014 30/29
عدد نهاية الأسبوع
Week End
الأحداث المغربية
أسسها: محمد البريني
@AhdathMaghrebia www.ahdath.info أحداث أنفو الأحداث المغربية

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان
الدورة الثانية
2ÈME ÉDITION

منتدى مراكش:

رسالة الملك تضع النقاط على الحروف «الحقوقية»

جلالة الملك يطرح انشغالات إفريقيا وتحفظاتها ويبرز ثلاثة إشكالات حقوقية تشغل المغرب

مرة أخرى، يختار جلالة الملك محمد السادس، وكما يفعل دائما كلما تعلق الأمر بتجمع دولي وازن، كما كان الحال في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن يكون ناطقا باسم انشغالات وهموم القارة الإفريقية. في رسالته إلى المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي افتتحت أشغاله أول أمس الخميس بمراكش، أكد جلالة الملك على أن «إفريقيا لا يمكنها أن تظل مجرد مستهلك لقوانين دولية، تمت صياغتها في غياب تام للقارة». كما أنها لا ينبغي أن تظل، دائما، موضوع تقارير دولية وتقييمات خارجية. «فإفريقيا بلغت درجة من النضج، تؤهلها لاحتلال المكانة التي تستحقها ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان».

وفيما أشاد جلالة الملك بأهمية المواضيع المدرجة في جدول أعمال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان والتي تعبر عن القضايا الحقوقية المستجدة، اختار جلالة الملك التوقف عند ثلاثة إشكالات تتعلق الأولى بالمساواة والمناصفة، والثانية بمسألة الهجرة، في حين تتصل الإشكالية الثالثة بمدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية لما بعد 2015. وبين هذه الإشكالية وتلك، يبرز جلالة الملك مسار التطور الحقوقي ومكتسباته بالمغرب، وآخرها التصديق على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، وفتح أوراش حقوقية أخرى تتصل بميادين العدالة والصحافة، والمجتمع المدني، والحكامة الترابية، وحماية الفئات الهشة...

وفيما يلي النص الكامل للرسالة الملكية التي تلاها أمام المشاركين في المنتدى وزير العدل والحريات مصطفى الرميد.

تقديم: يونس دافقير

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في هذا المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي يلتئم فيه آلاف المدافعين عن هذه القضية، من مختلف القارات معربين لهم عن تقديرنا واحترامنا لنضالهم النبيل، من أجل حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما نعبر لهم، بهذه المناسبة، عن عميق اعتزاز المملكة المغربية باستضافة الدورة الثانية لهذا المنتدى العالمي، في مدينة مراكش، أرض الحوار والتنوع، والتفاعل المثمر بين الثقافات والحضارات. فنحن نعتبر ذلك تكريما لبلدنا ولقارتنا.

ونود هنا أن نشيد بجمهورية البرازيل التي بادرت، في دجنبر 2013، إلى إطلاق هذه الديناميكية الجديدة، التي تتكامل مع المنتديات الاجتماعية الإقليمية والعالمية.

كما نتوجه بالشكر لجمهورية الأرجنتين، التي كان من المقرر أن تحتضن هذه الدورة الثانية، ثم ساندت، إلى جانب البرازيل، طلب المغرب لاستضافتها.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن اجتماع المدافعين عن حقوق الإنسان اليوم، يكتسي أهمية خاصة، لاسيما وأنه يأتي في سياق التحولات والتحديات التي يشهدها العالم، والتي تتطلب إجابات شاملة ومندمجة وجماعية.

فالنظام الدولي لحقوق الإنسان يشهد تحولات عميقة. كما أن إشعاع القيم العالمية لحقوق الإنسان وتملكها، يمر اليوم عبر انخراط أوسع لبلدان الجنوب، ولهيئات المجتمع المدني وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في مسار تطوير الآليات الدولية والإقليمية لحماية هذه الحقوق والنهوض بها. كما تعززت الأنظمة القانونية الداخلية بنصوص دستورية تدعم الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبموازاة مع هذا التطور، فإن هناك العديد من التحديات التي تساءلنا بإلحاح. وينشكل متنامي فرصة متميزة للتداول حولها، ولمناقشة الرهانات الطارئة في مجال حقوق الإنسان.

وهنا تتجلى دقة ووجاهة المواضيع التي اخترتموها لهذا المنتدى، والتي تعكس فعلا، التطور الذي عرفه القانون الدولي لحقوق الإنسان، منذ المصادقة على إعلان وخطة عمل فيينا سنة 1993.

وفي هذا الإطار، فقد عرفت الأجندة العالمية لحقوق الإنسان تحولات عميقة. فإذا كان الجيلان الأول والثاني من حقوق الإنسان لازالا يتبوآن مكانة الصدارة، فقد برزت مواضيع جديدة، من قبيل حماية حقوق الأشخاص المسنين، وحقوق الإنسان في العصر الرقمي، والمقاولة وحقوق الإنسان، والتأهيل القانوني للفقراء، وقابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتقاضي.

وكما لا يخفى عليكم، فإن حقوق الإنسان ازدادت أهميتها منذ مؤتمر فيينا، وأوضحت من المحددات الجوهرية التي لا محيد عنها في حياة الأمم، وفي العلاقات الدولية.

غير أن هذا الطابع الكوني، الذي ما فتئ يعرف اتساعا، قد أصبح يواجه بعض الانحرافات، وتحديات غير مسبوقة يجب رفعها.

ففي مناطق عديدة من العالم، يؤدي الانطواء على الـذات، ورفـض الآخـر والتعصب، بسبب مبررات عرقية، أو قراءة منحرفة لنبل رسالات الأديان، إلى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية، بما فيها أقدس هذه الحقوق، ألا وهو الحق في الحياة.

وإذ نعبر عن تضامننا وتعاطفنا تجاه كل ضحايا هذه الآفات، ندعو المجتمع الدولي لتعبئة أقوى، من أجل هؤلاء الضحايا.

ومن جهة أخرى، إذا كان لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تشكل في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط تدريجي، عبر مراحل، تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للنقيد، دون تعارض أو تناقض معها.

ومن هنا، فإن الكونية تكتسب مشروعية أكبر، حينما تمثل التنوع الإنساني وتحميه، وعندما تتبناها كل شعوب وثقافات العالم، وتساهم في صنعها وبلورتها.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن الدول النامية، وإفريقيا بصفة خاصة، تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب.

فمن المعروف تاريخيا، أن إقرار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قد تم في فترة كانت فيها إفريقيا غائبة عن الساحة الدولية. فإبان إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، لم تكن هناك سوى أربع دول إفريقية مستقلة، بينما لم يتجاوز عدد بلدان القارة التي تحررت من الاستعمار الثلاثين، خلال فترة إعداد العهدين الدوليين سنة 1966.

وبما أن إفريقيا لم تساهم في وضع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنها مطالبة بإغنائه، بثقافتها وتاريخها وعبقريتها، ليسهل عليها تبنيه.

وإن إفريقيا لا يمكنها أن تظل مجرد مستهلك لقوانين دولية، تمت صياغتها في غياب تام للقارة. كما أنها لا ينبغي أن تظل، دائما، موضوع تقارير دولية وتقييمات خارجية. فإفريقيا بلغت درجة من النضج، تؤهلها لاحتلال المكانة التي تستحقها ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بدورها كاملا في هذا المجال.

إن الكونية منظومة مشتركة بين الجميع. أما المسار الذي يؤدي إليها فيتسم بالخصوصية. ذلكم هو الشعار الذي ترفعه إفريقيا المسؤولة والمتشبعة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

فإفريقيا لا ينبغي أن تظل إلى الأبد محط سجالات ونقاشات بشأن حقوق الإنسان. كما أنها تطمح إلى إسماع كلمتها، وتقديم مساهمتها في بلورة قواعد وقيم ذات طابع كوني حقيقي. كما أن إفريقيا لا تريد ولن ترضى بأن تكون على هامش قضية هي أيضا قضيتها.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يلتئم هذا المنتدى في سياق عدد من الاستحقاقات الدولية الهامة. وستتيح اعتماد مقاربة شمولية وغير انتقائية لحقوق الإنسان، من تقديم إضافة نوعية لها.

ونظرا لكثرة هذه الاستحقاقات، فإننا نود أن نتقاسم مع الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، المجتمعين هنا، أفكارنا وتصوراتنا بشأن ثلاث من هذه الإشكاليات.

ويتعلق الرهان الأول بمسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافا ذات طبيعة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011.

فمنذ عشرين سنة خلت، وتحديدا عام 1995، أقرت 189 دولة عضوا في الأمم المتحدة، إعلان بكين وأرضية العمل الخاصة به، لتأطير إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتبعة في كافة الدول.

وقد دعا الإعلان الدول الأعضاء إلى النهوض بالأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم، لفائدة كافة النساء، وذلك من خلال التأكيد على أن الحقوق الأساسية للنساء والفتيات هي شموليتها، غير قابلة للتصرف، وهي جزء لا يتجزأ من المنظومة الكونية لحقوق الإنسان.

وبعد مرور عشرين سنة على هذا المؤتمر، فإن المعطيات المتوفرة والواقع اليومي للنساء والفتيات في العديد من مناطق العالم، يعكسان حجم الهوة العميقة التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة في إعلان بكين، وبرنامج العمل الخاص به. فعلى الرغم مما تحقق من تقدم في هذا المجال، فإن الإنجازات ما تزال بعيدة كل البعد عن الطموحات التي تم تحديدها.

كما نعلمون، تتم حاليا، وفق مقاربة تشاركية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، عملية تقييم النتائج المحققة، والتحديات التي ظلت قائمة منذ مؤتمر بكين، وذلك في أفق انعقاد قمة قادة ورؤساء الدول المقررة من لدن الأمم المتحدة، خلال شهر شتنبر 2015.

وفي هذا الصدد، نلوه باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد المحاور الرئيسة المطروحة للنقاش. وإننا على يقين بأن النقاش وتبادل الرؤى فيما بينكم، خلال هذا الملتقى، سيشكل إسهاما نوعيا وهاما في المسار التقييمي الجاري حاليا على الصعيد الدولي.

إن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لاسيما من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع. وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة.

كما أننا نعرف أن أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به. فهناك قانون الخدمة في البيوت الذي يعني بالأساس الفتيات، والذي يوجد حاليا قيد التداول داخل البرلمان. كما تتكب الحكومة على إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريبا تنصيب هيأة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيأة دستورية.

وأما الرهان الثاني، فهو مرتبط بأهداف التنمية لما بعد 2015.

فقد توجت قمة الألفية المنعقدة في شتنبر 2000 في نيويورك، باعتماد الدول الأعضاء 189 لإعلان الألفية، الذي تم التنصيص فيه على الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

وتمكس هذه الأهداف رغبة المجموعة الدولية في الالتزام بتقليص نسبة الفقر إلى النصف، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وكذا النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء من الاعتماد على الذات، وذلك في أفق 2015.

ومنذ ذلك الحين، وبمناسبة انعقاد القمم المتعاقبة المخصصة لقضايا التنمية، تمت التوصية باتخاذ عدة تدابير، لتعزيز ما تم إنجازه من تقدم في هذا المجال، وتمديد الأهداف الإنمائية للألفية إلى ما بعد 2015. كما تم إعداد نصوص مرجعية كالوثيقتين المعنونتين: «المستقبل الذي نريده»، و«حياة كريمة للجميع»، فضلا عن وضع آليات للتشاور لتحديد أجندة ما بعد 2015.

وفي هذا الإطار، قررت المجموعة الدولية جعل دورة الجمعية العامة لشتنبر 2015 تجسيدا لهذا المسار، من خلال اعتماد أجندة جديدة تتألف من أهداف للتنمية المستدامة.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن تكون المناظرات الموضوعاتية العديدة، المنظمة في إطار هذا الملتقى، متجاوبة مع الانشغالات المعبر عنها من طرف المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والخبراء المنخرطين في تقييم أهداف الألفية، وتحديد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

وإن المملكة المغربية تؤيد التوجه الرامي إلى وضع حقوق الإنسان في صلب هذه الأهداف الجديدة، مما يستوجب انخراطا أقوى في اللقاءات الإقليمية والدولية، المبرمجة إلى غاية شتنبر 2015

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق الرهان الثالث بحركات الهجرة الدولية وطالبي اللجوء.

فمع بلوغ عدد المهاجرين 240 مليون مهاجر سنة 2012، فإن حركات الهجرة أصبحت تشكل، في جل أنحاء العالم، موضوع انشغال ونقاش متواصلين، يساءلان السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني والمجموعة الدولية.

وقد ظلت المقاربات المثيرة للجدل، تتواصل وتتفاقم، بالرغم من كون تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009، قد شدد على الدور المحوري للتحركات البشرية داخل المجتمع، في تحقيق التنمية البشرية.

إن تطور تدفق الهجرة جنوب جنوب، أصبحت تواكبه تدفقات متوالية للهجرة الشمالية، وبروز شبكات جد متطورة متخصصة في المتاجرة بالبشر، وكذا تنوع مواصفات المهاجرين واللاجئين، وارتفاع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، علاوة على ظاهرة هجرة القاصرين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحروب الأهلية تجبر الملايين من البشر على سلوك طريق المنفى، حيث يتم استقبالهم في غالب الأحيان ببلدان الجوار، كما هو الشأن بالنسبة لإخواننا السوريين، لينضاف لاجئون جدد إلى اللاجئين الفلسطينيين، الذين تستمر معاناتهم منذ عقود من الزمن.

وفي الكثير من الدول، ما فتئ إقصاء المهاجرين وأبنائهم، وتطور وتيرة ونفاقم، بتحريض من التيارات السياسية المتطرفة. كما أصبحت إشكاليات التعايش والتساكن مطروحة وبإلحاح، في جميع المجتمعات.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه هذه التطورات، فإن الاتفاقية بشأن حقوق المهاجرين وأسرهم، كآلية رئيسية لحقوق الإنسان في هذا المجال، لم يتم التوقيع والمصادقة عليها إلا من طرف بعض دول الجنوب.

في هذا السياق، اختارت بلادنا تفعيل سياسة جديدة للهجرة، ترتكز على مقاربة إنسانية، وتتماشى مع دستورنا الجديد ومع التزاماتنا الدولية. وقد انطلقت عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين في يناير 2014، على أن تنتهي في متم دجنبر. وتتوخى هذه العملية تسوية أوضاع كل الأشخاص المتوفرة لديهم الشروط الضرورية.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى استئناف المفاوضات بطريقة أكثر فاعلية، بهدف تحقيق حكامة دولية وجهوية لحركات الهجرة، في أعقاب الحوار رفيع المستوى، الذي أطلقه الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

وبعد التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية، الذي أطلقناه في شتنبر 2013، مساهمة في هذا الجهود./.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تعتز باحتضان هذه التظاهرة العالمية، وبالمساهمة في تحقيق الطموح المشترك لقارتنا ولكافة البلدان في طريق النمو، في جعل شعوبنا فاعلين أساسيين، وليس فقط مستهلكين للضوابط والأحكام التقييمية بشأن حقوق الإنسان.

لقد اختارت بلادنا، بمحض إرادتها السيادية الخالصة، الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية، تستجيب لتطلعات وانتظارات مواطنينا. وقد مكن هذا المسار المتجدد والشامل، الذي توج باعتماد دستور جديد، من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه.

وإن المغرب وهو يتقدم بخطى حثيثة على درب الديمقراطية، الذي لا حد لكماله، لجدير بأن يفتخر، بعد خمس عشرة سنة من الجهود المشتركة، بحصيلة مشرفة من الإنجـازات، تشمل ميادين حيوية، من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية، ورد الاعتبار للثقافة الأمازيغية كمكون أساسي للهوية المغربية، وتوطيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدبير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام.

كما أن أوراشا ذات تأثير كبير على حماية حقوق الإنسان، توجد قيد الإنجـاز في مجال العدالة والصحافة، والمجتمع المدني، والحكامة الترابية، وحماية الفئات الهشة.

وتماشيا مع هذا التوجه، ووفاء منها بتعهداتها المدرجة في ميثاقها الأساسي، فإن المملكة المغربية ما فتئت تعمل على تعزيز ممارساتها المعيارية.

فبعد انخراطها في الآليات الأساسية لحقوق الإنسان، أقدمت المملكة على الرفع التدريجي للتحفظات التي كانت قد قدمتها خلال التصديق على هذه الآليات.

واليوم، فإن المغرب يوطد هذا الاختيار، الذي لا رجعة فيه، لفائدة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وفي هذا الصدد، فإننا قمنا في بداية هذا الأسبوع، بتقديم أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا-إنسانية أو المهينة، وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية، في غضون الأشهر القادمة. وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل.

كما نشيد بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون. وسيمكن هذا النقاش من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية.

وتشكل مسألة توفير الحماية من كل أشكال انتهاك حقوق الأطفال، انشغالا دائما لدينا. وهو ما يجسده الدعم المستمر الذي تقدمه لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل.

وقد صادقت المملكة على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، وبالبروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية، الخاصين بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، وأفلام الخلاعة المستغلة للأطفال.

كما شكلت الحماية الدستورية للأطفال، منعطفا حاسما في مسلسل تعزيز المنظومة الوطنية للحماية القانونية للطفل.

ومواصلة لهذا التوجه، فإننا نعتزم المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا إذ نرحب بكم مجددا بالمغرب، نعرب عن يقيننا بأن تبادل الرأي والنقاش بينكم، وعملكم اليومي لصالح حقوق الإنسان، في شموليتها، حقوق الجميع وفي كل مكان، ليشكل مساهمة أساسية في انبثاق عالم أكثر أمنا للبشرية جمعاء، وأكثر إنصافا تجاه أشد الناس هشاشة وعوزا، عالم أكثر أريحية وإخاء نحو الجميع.

هكذا انطلق المنتدى ... مراكش «بهجة» الحقوقيين

مراكش قبلة لحقوقيي العالم، على مدى أربعة أيام. فضاءات العاصمة الحمراء تحولت إلى «حفلات حقوقية» تصدح فيها الكلمات القوية، ونصرة حقوق الإنسان والدفاع عن المظلومين والاحتجاج على المنظمين. في الخلاصة، فقد تحولت مراكش لأكثر من مدينة.. تحولت إلى أكبر تجمع حقوقي في المعمور.

◆ الجيلالي بنحليمة

رسالة الملك تضم نقاط الحروف «الحقوقية»

كانت رسالة الملك محمد السادس للمشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من أقوى لحظات افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان مساء أول أمس الخميس.

رسالة الملك محمد السادس قوبلت في الكثير من لحظات إلقائها من طرف وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، بتصفيقات عارمة. قوة الرسالة الملكية كانت في توجهها الصريح نحو الإجابات عن كل الأسئلة المحرجة المطروحة اليوم على الساحة الحقوقية في المغرب وفي العالم.

رسالة الملك محمد السادس أجابت على نقاش الخصوصية والكونية في حقوق الإنسان. ففي توجهها نحو حقوقيي العالم والمدافعين عن كونية حقوق الإنسان بعيدا عن الخصوصية المتاحة لكل بلد، اعتبرت الرسالة الملكية أنه «إذا كان لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تتشكل في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط تدريجي، عبر مراحل، تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للنقيد، دون تعارض أو تناقض معها».

الرسالة الملكية وضعت أعين العالم على مفارقة مركزية حقوق الإنسان بين دول أمريكا ودول الجنوب. الرسالة الملكية اعتبرت أن الدول النامية، وإفريقيا بصفة خاصة، تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب.

رسالة الملك محمد السادس أشارت إلى أن إقرار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قد تم في فترة كانت فيها إفريقيا غائبة عن الساحة الدولية، لظروف تاريخية لصيقة باستقلال هذه الدول. ففي إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، لم تكن هناك سوى أربع دول إفريقية مستقلة، بينما لم يتجاوز عدد بلدان القارة التي تحررت من الاستعمار الثلاثين، خلال فترة إعداد العهدين الدوليين سنة 1966.

النقاش الوطني في حقوق الإنسان، لم يكن غائبا في الرسالة الملكية، فقد أشاد الملك محمد السادس بالنقاش الدائر حول إلغاء عقوبة الإعدام الذي يدور في البرلمان وفي المجتمع المدني.

ما كان لافتا أيضا في الرسالة الملكية أنها لم تعدد إنجازات المغرب، في مجال حقوق الإنسان، وإنما اهتمت في المقابل بتطلع المغرب نحو تموقع أفضل للمغرب في حقوق الإنسان «فمنا بداية هذا الأسبوع، تقول الرسالة الملكية، بتقديم أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، مسجلا «أن ذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية في غضون الأشهر القادمة وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا في العالم التي تتوفر على آلية من هذا القبيل»، وهو ما اعتبره العديد من الحقوقيين المغاربة تقدما كبيرا ومكسبا للمغرب.

تفاعل القاعة مع الرسالة الملكية كان لافتا، في الكثير من المرات قوطع مصطفى الرميد بتصفيقات وتحايا المشاركين في حفل افتتاح المنتدى. المشاركون لم يخفوا في نقاشاتهم الجانبية إعجابهم بقوة الرسالة الملكية معتبرين أن المنتدى وضع في أول لحظاته على السكة الصحيحة برسالة ملكية لم تضع حدودا لطرح كل الأسئلة التي تقلق بال الحقوقيين في العالم.

المرأة: الحضور الوازن في المنتدى

بامتياز كانت المرأة سيدة افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان. المداخلات الافتتاحية صبت في اتجاه نصرة المرأة في كل القضايا المطروحة على المستوى العالمي. رئيس الحكومة الإسبانية السابق خوان سابتيرو قال إن «من وصمات العار القوية في عالمنا اليوم أن العنف يحصد سنويا أكبر النسب من وفيات النساء».

الإشارات كانت قوية من المنظمين لنصرة قضايا المرأة عندما استدعوا نعيمة عمار ممثلة النساء السلاليات بمنطقة الراشيدية. قوة كلمة نعيمة عمار جعلت القاعة تتفاعل مع خطاب ألقي باللغة الدارجة، لنقل معاناة النساء السلاليات في التمييز في الإرث بينهن وبين أقاربهن الرجال، للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

الاحتجاج مظهر لقوة المنتدى

لم يغب صوت مقاطعي أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، فقد حافظ معارضو المنتدى ومقاطعوه على صيغة الاحتجاج ضده. سلطات أمن مراكش حافظت على هامش واسع بينها وبين الجمعيات والهيئات التي قاطعت المنتدى، هؤلاء اختاروا فضاء باب الجديد لتنظيم وقفة احتجاجية نظمتها العديد من الجمعيات الحقوقية المغربية، التي أعلنت في وقت سابق مقاطعتها للمنتدى بسبب التضييق على حريات تنظيمها لأنشطتها في الفضاءات العمومية. مقاطعو المنتدى رفعوا شعارات منددة بما يتعرض له الجسم الحقوقي المغربي من تضييق من طرف الدولة مسجلين استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة، بعضهم حاول نقل الاحتجاج لفضاء باب إيغلي حيث عقدت الجلسة الافتتاحية، وهو ما خلق حالة من الفوضى قبيل بداية الجلسة بعدما أصر المنظمون وحراس المداخل على توفر كل زائر على «بادج» ودعوة المشاركة. وهو ما لم يرق العديد من المشاركين بسبب الازدحام الشديد الذي شهده مدخل البوابات.

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وصف في تصريحات إعلامية ما أقدم عليه مقاطعو أشغال المنتدى «بضياع الفرص». الصبار قال إن الجمعيات التي قاطعت المنتدى كان عليها أن تشارك للتعريف بما تقوم به وتقديم حصيلتها وثانيا لفضح الخروقات التي تتحدث عنها إن كانت هناك خروقات.

الحضور الوازن

كما كان متوقعا كان افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، قبلة العديد

من الشخصيات الحقوقية والسياسية العالمية: رئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس الـوزراء الإسباني السابق خوصي لويس رودريغيز ثاباتيرو والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والمفوضة السامية لحقوق الإنسان السابقة ووزراء الحكومة والعديد من الشخصيات المؤثرة على الساحة الحقوقية العالمية.

المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لم تخف في تصريحات إعلامية إعجابها بالتجربة المغربية في حقوق الإنسان. فاتو بنسودة اعتبرت أن المغرب يوجد على الطريق الصحيح في مجال حقوق الإنسان. المدعية العامة لمحكمة روما قالت إن المغرب «قام ويقوم بجهود مهمة في هذا المجال».

في الوقت الـذي وصف فيه رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ندانغ إيلا بودلير، الذي كان من بين الحاضرين في جلسة الافتتاح، أن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش يعد أرضية مثلى لإتاحة الإمكانية لممثلي الدول والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومختلف فعاليات المجتمع المدني عبر العالم، لتبادل الحوار والنقاش، والتحدي المطروح أمام المدافعين عن حقوق الإنسان.

اليزمي: ما يعقد في مراكش منتدى عالمي وليس وطنيا

◆ ج.ب

عاد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى التعليق على مقاطعة ثماني هيئات وطنية لأشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان. اليزمي قال إن «جبهات المنتدى هي الاحتجاج، ولكن علينا أن نعلم أن ما يعقد في مراكش ليس منتدى وطنيا، بل منتدى عالميا عقد لسماع كل معاناة الشعوب، وليس لسماع خلافاتنا الوطنية حول حقوق الإنسان».

اليزمي الذي بدا متضايقا ومتوترا من إعادة الخوض في نقاش مقاطعة عدد من الجمعيات الحقوقية المغربية لأشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، أكد في الندوة الصحافية التي عقدها على هامش أشغال اليوم من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان زوال أمس الجمعة، أن المغرب في حاجة اليوم لعقد منتدى وطني حول حقوق الإنسان.

إلى ذلك اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الرسالة الملكية التي تليت في افتتاح أشغال المنتدى تعد خارطة طريق قوية في اتجاه رؤية للإصلاح. اليزمي أضاف أن مضامين الرسالة الملكية بشأن المناصفة والمساواة مسألة للكل.

من جهة ثانية قال اليزمي إن المغرب سيكون خلال سنة من الآن الدولة 54 في العالم التي ستخلق هيئة للوقاية من التعذيب بعدما صادق المغرب في الاسبوع الماضي في نيويورك على البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

وفي واجهة ثالثة، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن الفاعلين في مجال حقوق الإنسان اليوم على مستوى العالم قد تغيروا، عما كانوا عليه منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1984. اليزمي قال إن المؤثرين في حقوق الإنسان اليوم تجاوزوا الفاعلين الرئيسيين الممثلين للدول والمجتمع المدني والخبراء القانونين، ليتضاف إليهم فاعل آخر هو المقاولة «الشركات المتعددة الجنسية والمقاولات تتجاوز قدرة العديد من الدول، يقول اليزمي، وهذا ما يجعلها اليوم من فاعلي حقوق الإنسان بجانب الدول والمنظمات».

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

افتتاحية

الميثاق المغربي لحقوق الإنسان

3234/1

الذين في قلوبهم مرض ساءهم أن يحتضن المغرب الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان. لأن هذا الاحتضان في دلالاته الرمزية يشير إلى أن المغرب قطع أشواطا مهمة في مجال إقرار الحقوق الأساسية والمصادقة على مجموعة من البروتوكولات الدولية، وآخرها البروتوكول المتعلق بالبروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية، في غضون الأشهر القادمة.

وبالمصادقة على هذا البروتوكول سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل. وبالتالي فإن المغرب متقدم جدا على العديد من الدول في هذا المجال. قد تكون هناك عوائق لكن المغرب دولة في إطار التقدم في كل مجالات حقوق الإنسان، حماية وتشريعا.

وشكلت الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان عنوانا كبيرا موجها للملتقى، تحدد بدقة المرحلة التي وصلها المغرب في احترام حقوق الإنسان، وهي تعتبر تتويجا لسنوات من الكدح في هذا المجال، وتعتبر عصارة مصالحة المغرب مع ذاته، بدءا بهيئة التحكيم لجبر الضرر ومرورا بهيئة الإنصاف والمصالحة، التي تزعمها معتقل سياسي سابق وضع 17 سنة من الاعتقال في كلة وخدمة القضايا الحقوقية في كلة، ولم يتاجر بماضيه حتى رحل في عمر صغير عند ربه، فألف ألف رحمة على السمي إدريس بنزكري.

وتركت هيئة الإنصاف والمصالحة وليدا اسمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكان قيد التكوين والتربية والنمو، فأصبح كاملا مكتملا مع الدستور الجديد، يحمل اسما للتنصيص الحقوقي "المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

إن دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة وسيط المملكة، الذي كان يحمل ديوان المظالم، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وضع اللبنات الأساسية لتعامل المؤسسة الأولى مع المجتمع المدني والثانية مع المواطن مباشرة والثالثة مع الحكومة، وهي بالجملة ثلاث مؤسسات متكاملة لصناعة حقوق الإنسان ومنحها المكانة اللائقة بها.

جلالة الملك أراد في رسالته أن يقول للمنتدين مرحبا بكم أيها المناضلون يوميا من أجل حقوق الإنسان، في هذا الفضاء، الذي يمثل فرصة للتداول والنقاش، يعني أن المغرب لا يلعب هنا سوى دور المنظم والمنسق، والحاضرون عليهم أن يكونوا في المستوى لاستثمار هذه اللحظة، من أجل مزيد من التكوين واكتساب خبرات جديدة وتبادل التجارب العالمية، وامتلاك إمكانيات وآليات جديدة للدفاع عن حقوق الإنسان.

فبعد انخراطها في الآليات الأساسية لحقوق الإنسان، أقدمت المملكة على الرفع التدريجي للتحفظات التي كانت قد قدمتها خلال التصديق على هذه الآليات. يقول جلالة الملك، يعني أن المغرب ليست لديه مشكلة مع الآليات الأساسية لحقوق الإنسان، ولكن يبحث لها عن مداخل دستورية وقانونية ضمانا لفاعليتها حتى لا تكون مجرد دعاية مجانية كما تعمل بعض البلدان.

لقد اختارت بلادنا، بمحض إرادتها السيادية الخالصة، الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية، تستجيب لتطلعات وانتظارات مواطنينا. وقد مكن هذا المسار المتجدد والشامل، الذي توج باعتماد دستور جديد، من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه. في هذه العبارة الملكية ملخص لما هي عليه حقوق الإنسان بالمغرب اليوم.

في واضحة النهار

32341/9

أربعون صحفيا تركهم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عرضة للبرد والأمطار بمراكش. فالمجلس الذي تكلف بتنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي استدعى وسائل الإعلام لتغطية المنتدى، لم يوفر لهم السكن، وفوجئوا لحظة وصولهم متعبين من البيضاء والرباط بأنه لا توجد حجوزات بأسمائهم، ولم يتم حل المشكل إلا بعد تدخل النقابة الوطنية للصحافة المغربية التي تكلفت بالأمر، في حين أغلق مسؤولو المجلس هواتفهم وذهبوا لحال سبيلهم في انتظار وجبة ضخمة في أفخر الفنادق. ولم يقتصر الأمر على الصحفيين بل حتى على المدعوين وتمت الإساءة لوزراء ومسؤولين كما تُرك منتدون لحال سبيلهم.

www.assabah.press.ma

الملك يؤكد انضمام المغرب لمعاهدة مناهضة التعذيب

وزير العدل أعلن في افتتاح منتدى مراكش عن تشكيل هيأة مستقلة للمناصفة

تواصلت أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد في دورته الثانية بمراكش منذ مساء أول أمس (الخميس) إلى غاية غد (الأحد)، عبر تنظيم أكثر من 150 ورشة ونشاطا وتكوينا، انضم إليه، وفق لوائح معدة سلفا، أزيد من 5 آلاف مشارك، أكثرهم يمثلون جمعيات وهيآت حقوقية ومدنية بالمغرب، إضافة إلى تمثيليات الدول الأجنبية.

يوسف الساكت (موفد الصباح إلى مراكش)

حضور قوي لشخصيات حقوقية

مصطفى الرميد وزير العدل والحريات يقرأ نص الرسالة الملكية (عبد الرحمن المختاري)

تميزت الجلسة الافتتاحية، بإلقاء مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، نص الرسالة الملكية إلى المنتدى الدولي، والتي نوهت بالعمل الذي يقوم به الاف المدافعين عن حقوق الإنسان من مختلف القارات من أجل تعزيز الحقوق والحريات الأساسية.

وقال جلالة الملك إن اجتماع المدافعين عن حقوق الإنسان اليوم، يكتسي أهمية خاصة، سيما أنه يأتي في سياق التحولات والتحديات التي يشهدها العالم، والتي تتطلب إجابات شاملة ومدروسة وجماعية.

وبموازاة مع هذا التطور، يقول جلالته، فإن هناك العديد من التحديات التي تساءلنا بالحاح. ويشكل منتداكم فرصة متميزة للتداول حولها، ولمناقشة الرهانات الطارئة في مجال حقوق الإنسان. وهنا تتجلى دقة ووجاهة المواضيع التي اخترتموها لهذا المنتدى، والتي تعكس فعلا، التطور الذي عرفه القانون الدولي لحقوق الإنسان، منذ المصادقة على إعلان وخطة عمل فيينا سنة 1993.

كما تطرق جلالة الملك إلى إشكالية الكونية والخصوصية في مجالات حقوق الإنسان، مؤكدا في هذا الصدد إذا كان لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تتشكل في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط تدريجي، عبر مراحل، تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها.

وبعد حديثه عن الرهان الحقوقي في إفريقيا، قال جلالته إن المنتدى يلتقم في سياق عدد من الاستحقاقات الدولية الهامة، منها ثلاثة أساسية، حسبه، وهي مسألة المساواة والمناصفة بين النساء والرجال، إذ أعلن قريبا عن تشكيل هيأة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيأة دستورية. وستتيح اعتماد مقاربة شمولية وغير انتقائية لحقوق الإنسان، بتقديم إضافة نوعية لها.

وأما الرهان الثاني، فهو مرتبط بأهداف التنمية لما بعد 2015 ويتعلق الرهان الثالث بحركات الهجرة الدولية وطالبي اللجوء.

وأكد جلالة الملك انخراط المغرب في الآليات الأساسية لحقوق الإنسان، والرفع التدريجي للتحفظات التي قدمها خلال التصديق على هذه الآليات، كما قام، بداية هذا الأسبوع، بتقديم أدوات التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية، في غضون الأشهر المقبلة.

وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل.

وتناوب على منصة الافتتاح عدد من الشخصيات الدولية والأممية منها رئيس لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والمدعية العامة بالمحكمة الجنائية والوزير الأول الأسبق الإسباني، وشخصيات أخرى كان أبرزها منسقة النساء السلاليات نايمة أمار القادمة من الرشيدية التي الهبت القاعة بالتصفيقات والشعارات، وهي تتحدث بلغة عفوية وتلقائية عن مسيرة نضالهن الطويل لإقرار مساواتهن بالرجال، مطالبة بسن قانون واضح لحماية حقهن في اراضيهن السلالية.

وكانت أشغال الورشات انطلقت بقريتي المؤتمرات في الساحات القريبة من فندق المامونية، وسط أحوال جوية متقلبة، تحولت معها بعض فضاءات القريتين إلى برك صغيرة من الماء، ووجد مشاركون ومنظمون وحراس أمن صعوبة في التأقلم.

وبدأت الدورة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، في الساعة السابعة من مساء أول أمس (الخميس)، بالجلسة الافتتاحية الضخمة التي احتضنتها القاعة الكبيرة التي تتسع لأكثر من 5 آلاف مقعد، وتميزت بحضور وازن لشخصيات دولية معروفة في مجال حقوق الإنسان، ومسؤولين في الأمم المتحدة، والمدعية العامة بالمحكمة الجنائية ورئيس اللجنة الأممية لحقوق الإنسان، وعدد من الوزراء الحاليين والسابقين في العدل وحقوق الإنسان، وحائزين على جوائز نوبل للسلام.

رئيس مجلس حقوق الإنسان يشيد بمضامين الرسالة الملكية

أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ندونغ إيلا بودلير، بمضامين الرسالة التي وجهها جلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

وقال بودلير في تصريح صحافي على هامش أشغال الجلسة الافتتاحية للمنتدى، إن الرسالة الملكية أتت في الوقت المناسب لرسم خارطة طريق للمضي قدما نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وتوقف رئيس مجلس حقوق الإنسان بالخصوص عند تأكيد جلالته على المكانة التي ينبغي أن تحتلها إفريقيا ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والاضطلاع بدورها كاملا في المجالات ذات الصلة. وأعرب بودلير، في هذا السياق، عن «فخره» باستضافة المغرب، البلد الإفريقي، لهذا الحدث الحقوقي الكبير، مبرزا الدور الريادي الذي تضطلع به المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك في مجال إرساء قيم حقوق الإنسان.

تدخل أمني لمنع وقفة احتجاجية لمكفوفين ضد الحكومة بالموازاة مع أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

1/9867

مراكش : رشيد أيلال

تدخلت السطات الامنية بمراكش لمنع وقفة احتجاجية نظمها مكفوفون معطلون بساحة باب دكالة، في مراكش يوم أول امس الخميس 27 من نونبر الجاري، تزامنا مع انطلاق حفل افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالمدينة الحمراء، احتجاجا على أوضاعهم المزرية، وتنديدا بحكومة بنكيران التي أخلفت وعودها لهم بالتشغيل .

وحالت السلطات الأمنية دون التحاق المكفوفين بمقر انطلاق حفل افتتاح المنتدى ، بعد تجمعهم في ساحة باب دكالة قادمين من مختلف المدن المغربية، قبل أن يتم ترحيلهم الى الوجهات التي جاءوا منها.

وفي نفس السياق احتج العشرات من الاشخاص يمثلون بعض الهيئات الحقوقية المقاطعة لأشغال المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش ، بالموازاة مع انطلاق اشغاله أول أمس الخميس، أمام ساحة باب الجديد بالمدينة الحمراء، على هامش الحفل الافتتاحي للمنتدى.

وقد جاءت هاته الوقفة -حسب المنظمين - للتعبير عن سخطهم على ما وصفوه بالوضع المزري الذي تعرفه حقوق الانسان .

قال في رسالة إلى المنتدى العالمي لحقوق الإنسان إن أفريقيا لا يمكنها البقاء مجرد مستهلك لقوانين دولية

الملك محمد السادس: بلادنا اختارت الشروع في إصلاحات عميقة بمحض إرادتها السيادية الخالصة

جانب من جلسة افتتاح الدورة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش («الشرق الأوسط»)

مراكش، عبد الكبير الميناوي

قال العاهل المغربي الملك محمد السادس إن بلاده اختارت، بمحض إرادتها السيادية الخالصة، الشروع في «إصلاحات عميقة وإرادية»، تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين المغاربة، مبرزا أن هذا المسار «المتجدد والشامل»، الذي توج باعتماد دستور جديد، مكن من «تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية كخيار لا رجعة فيه».

وشدد العاهل المغربي في رسالة وجهها إلى المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، التي انطلقت مساء أول من أمس بمراكش، تلاها نيابة عنه مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، على أن «المغرب وهو يتقدم بخطى حثيثة على درب الديمقراطية، جدير بأن يفتخر بحصيلة مشرفة من الإنجازات، تشمل ميادين حيوية، من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية، ورد الاعتبار للثقافة الأمازيغية كمكون أساسي للهوية المغربية، وتوطيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدبير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام».

وفي هذا الصدد، قال ملك المغرب: «إننا قمنا في بداية هذا الأسبوع بتقديم أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية، في غضون الأشهر المقبلة. وهكذا سيصبح المغرب ضمن الـ30 بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل».

وبشأن أوضاع الطفولة قال العاهل المغربي إن «مسألة توفير الحماية من كل أشكال انتهاك حقوق الأطفال تشكل انشغالا دائما لدينا. وهو ما يجسده الدعم المستمر الذي نقدمه لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل. ومواصلة لهذا التوجه فإننا نعتزم المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض».

وشدد العاهل المغربي على أنه «لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الإنسان»، كما تحدث عن آمال وتطلعات الدول النامية، بشكل عام، ودول القارة السمراء، بشكل خاص، وقال: «إن الدول النامية، وأفريقيا بصفة خاصة، تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب؛ فمن المعروف تاريخيا أن إقرار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان قد جرى في فترة كانت فيها أفريقيا غائبة عن الساحة الدولية».

ورأى العاهل المغربي أنه «بما أن أفريقيا لم تساهم في وضع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنها مطالبة بإغنائه بثقافتها وتاريخها وعبقريتها، ليسهل عليها تبنيه»، مشددا على أن «أفريقيا لا يمكنها أن تظل مجرد مستهلك لقوانين دولية جرت صياغتها في غياب تام للقارة.. فأفريقيا بلغت درجة من النضج، تؤهلها لاحتلال المكانة التي تستحقها ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بدورها كاملا في هذا المجال».

وشدد العاهل المغربي على أن «أفريقيا المسؤولة والمتشبعة والملتزمة بحقوق الإنسان، لا ينبغي أن تظل إلى الأبد محط سجالات ونقاشات بشأن حقوق الإنسان. كما أنها تطمح إلى إسماع كلمتها، وتقديم مساهمتها في بلورة قواعد وقيم ذات طابع كوني حقيقي. كما أن أفريقيا لا تريد ولن ترضى بأن تكون على هامش قضية هي أيضا قضيتها».

من جهته، رأى بودلير ندونغ إيلا، رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في تنظيم الدورة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش «شهادة على الالتزام الصارم للمملكة المغربية على اعتماد آليات حقوق الإنسان الكونية والعمل على تفعيلها». وشدد ندونغ إيلا على أن مجلس حقوق الإنسان الحالي «يسعى إلى عدم إدخال السياسة في نقاش حقوق الإنسان واعتماد المواقف المتوازنة، وخاصة اعتماد التقارير الدولية لحقوق الإنسان». ورأى أن التوصيات التي سيتمخض عنها منتدى مراكش «ستكون قاعدة هامة في إطار المتابعة التي تشرف عليها آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي».

أما زيد رعد الحسين، المفوض الدولي السامي لحقوق الإنسان، فتوقف في معرض كلمته التي ألقاها بالنيابة عنه إبراهيم سلامة، مدير إدارة اتفاقيات حقوق الإنسان في مكتب المفوضية، عند «أهمية مضمون وأطراف وتوقيت تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في دورته الثانية»، ودعا إلى «تقوية دور المجتمع المدني وتعزيز القدرات الوطنية في الدول التي ترغب حقا في تحسين تشريعاتها وسياساتها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان».

من جهته، قال صابر حسين شودهوري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، إن «الحروب لا تقدم الديمقراطية ولا تؤمن احترام حقوق الإنسان والتنمية، ولكن ما يقدم ويؤمن كل ذلك هو الحوار السياسي»، مشددا على أن «التمثيلية البرلمانية والشفافية والمساءلة هي مسائل أساسية لتجنب النزاعات والانتهاكات».

ورأى خوسي لويس رودريغيز زاباتيرو، رئيس حكومة إسبانيا السابق، أن «العنف والقوة، كما تعلمنا دروس التاريخ، لا يساهمان إلا في القتل والتدمير والحقد ومزيد من التطرف وزرع التفرقة»، مذكرا بجملة مبادئ ومسلمات تتلخص في أن «حقوق الإنسان هي التعبير الأسمى عن كرامة وحرية جميع البشر»، قبل أن يختم معبرا عن تطلعه إلى أن «يجري إلغاء عقوبة الإعدام» و«أن تصير حقوق الإنسان كونية».

وتتميز الدورة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المنظمة تحت رعاية العاهل المغربي، بحضور أزيد أكثر 6 آلاف مشارك من نحو 100 دولة، تجمع كل الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من حكومات ومنظمات غير حكومية، وخبراء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وهيئات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وفائزين بجائزة نوبل وسياسيين بارزين.

نعيمة عمار.. المرأة المغربية التي وقف وصفق لها الآلاف

نعيمة: «سأتحدث بالدارجة حتى يسمع العالم صوت النساء السلاليات بالمغرب»

مراكش/ع.ب 628/6

تمكنت «نعيمة عمار» المرأة القروية القادمة من المغرب العميق بإقليم الراشدية، من انتزاع تصفيقات آلاف المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، واضطروا للوقوف تعبيرا منهم عن مساندتها وتأييدها. وكانت «عمار» تتحدث بتلقائية.. ببساطة ملايين المغربيات القرويات، باسم النساء السلاليات من شمال المغرب إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه: «غادي نتكلم بالدارجة المغربية باش إيعرفوا بانني أوصلت رسالتهم للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان» تقول «عمار» في كلمتها المرتجلة خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى العالمي.

وتساءلت «عمار» باي حق يتم حرمان آلاف النساء من حقوقهن في الأراضي السلالية؟ وباي حق تم الزج بـ«عائشة وأمينة وعشرات النساء في السجن، فقط لأنهن طالبن بحقوقهن؟»، مضيفة انه آن الأوان لوضع حد لهذا الحيف وهذا التمييز. وأكدت «عمار» انه شتان ما بين: «كلام لورّاق او كلام لواقع، وانه آن الأوان للحد من هذا الحيف وهذا التمييز، وتحقيق مبدأ المناصفة الذي أكد عليه الملك محمد السادس في كلمته اليوم خلال هذه الجلسة الافتتاحية»، تضيف عمار. ولم يفت عمار، أن تشد على أيادي كافة النساء المناضلات اللواتي وقفن إلى جانب النساء السلاليات في محنهن ومسلسل نضالهن من أجل تحقيق المناصفة. قبل أن يقف جميع من في القاعة مرددين بحماس: «تحية نضالية للمرأة السلالية».

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الملك: «إفريقيا لا يمكن أن تظل إلى الأبد مجرد حقل للتجارب بشأن حقوق الإنسان»

المغرب يعلن انضمامه إلى نادي المناهضين للتعذيب في افتتاح مؤتمر حقوق الإنسان بمراكش

مراكش: عزيز باطراح 6/2/14

صفق الآلاف من المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، بحرارة، على الرسالة الملكية الموجهة إلى المؤتمر مساء أول أمس (الخميس)، عندما أعلن الملك محمد السادس أن المغرب قدم بداية الأسبوع الجاري، «أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا-إنسانية أو المهينة».

وأضاف الملك، في رسالته الموجهة إلى أزيد من 6000 مشارك في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والذين يمثلون 94 بلدا من مختلف القارات، أن المغرب يهدف بهذه الخطوة إلى «إحداث آلية وطنية للوقاية في غضون الأشهر القادمة. وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل».

التتمة (ص 4)

المغرب يعلن انضمامه إلى نادي المناهضين للتعذيب في افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

6/2/14

الملك: «إفريقيا لا يمكن أن تظل إلى الأبد محط سجالات أو مجرد حقل للتجارب بشأن حقوق الإنسان»

من افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

مراكش: عزيز باطراح

صفق الآلاف من المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، بحرارة، على الرسالة الملكية الموجهة إلى المؤتمر مساء أول أمس (الخميس)، عندما أعلن الملك محمد السادس أن المغرب قدم بداية الأسبوع الجاري، «أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا-إنسانية أو المهينة».

وأضاف الملك، في رسالته الموجهة إلى أزيد من 6000 مشارك في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والذين يمثلون 94 بلدا من مختلف القارات، أن المغرب يهدف بهذه الخطوة إلى «إحداث آلية وطنية للوقاية في غضون الأشهر القادمة. وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل».

هذا وأشاد العاهل المغربي، في الرسالة نفسها التي تلاها مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، في افتتاح الدورة الثانية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، (أشاد) بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام: «بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون. وسيمكن هذا النقاش من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية».

واعتبر الملك، في خطابه الموجه إلى المشاركين في هذا المنتدى المنظم ما بين 27 و30 نونبر الجاري بالمدينة الحمراء، أن مسألة توفير الحماية من كل أشكال انتهاك حقوق الأطفال، تشكل «انشغالا دائما لدينا، وهو ما يجسده الدعم المستمر الذي نقدمه لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل».

وأضاف الملك محمد السادس في خطابه، أن المملكة المغربية «صادقت على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، وبالبروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية، الخاصين بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، وأفلام الخلاعة المستغلة للأطفال».

وأشار العاهل المغربي إلى أن الحماية الدستورية للأطفال شكلت منعطفا حاسما في مسلسل تعزيز المنظومة الوطنية للحماية القانونية للطفل. ومن أجل مواصلة هذا التوجه، يضيف الملك، «فإننا نعتزم المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض».

ولم يفت العاهل المغربي أن يرحب بآلاف المشاركين في هذا المنتدى العالمي، معربا لهم «عن تقديرنا واحترامنا لتضالهم النبيل، من أجل حقوق الإنسان والحريات الأساسية». وأضاف الملك في كلمته للمشاركين في المنتدى، أن المملكة المغربية تعرب «عن عميق اعتزازها باستضافة الدورة الثانية لهذا المنتدى العالمي، في مدينة مراكش، أرض الحوار والتنوع، والتفاعل المثمر بين الثقافات والحضارات، فنحن نعتبر ذلك تكريما لبلدنا ولقارتنا».

وأكد الملك محمد السادس أن الدول النامية عموما، وإفريقيا بشكل خاص، تطمح إلى أن تلعب دورا فاعلا في سيرورة إنتاج القوانين المرتبطة بحقوق الإنسان، «ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب».

وبحسب الرسالة الملكية دائما، فإن إقرار جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قد تم خلال مراحل كانت فيها القارة الإفريقية غائبة عن الساحة الدولية، نظير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر سنة 1948، إذ «لم تكن هناك سوى أربع دول إفريقية مستقلة، بينما لم يتجاوز عدد بلدان القارة التي تحررت من الاستعمار الثلاثين، خلال فترة إعداد العهدين الدوليين سنة 1966». وعليه، وبما أن القارة الإفريقية لم تساهم ولم تشارك في وضع القانون الدولي لحقوق الإنسان، «فإنها مطالبة بإغنائه، بثقافتها وتاريخها وعبقريتها، ليسهل عليها تبنيه».

وأكد العاهل المغربي للمشاركين في المنتدى الدولي لحقوق الإنسان، أن القارة السمراء لا يمكنها أن تبقى مجرد مستهلك للقوانين الدولية، والتي صيغت في ظل غيابها. فإفريقيا بحسب الرسالة الملكية: «بلغت درجة من النضج، تؤهلها لاحتلال المكانة التي تستحقها ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بدورها كاملا في هذا المجال».

واعتبر الملك محمد السادس أن الكونية «مظومة مشتركة بين الجميع، غير أن المسار الذي تؤدي إليها، يتسم بالخصوصية، «.. ذلكم هو الشعار الذي ترفعه إفريقيا المسؤولة والمنسجمة والملتزمة بحقوق الإنسان»، يقول العاهل المغربي، مضيفا أنه لكل ذلك، فإن إفريقيا «لا يمكنها أن تظل إلى الأبد محط سجالات ونقاشات بشأن حقوق الإنسان». وعليه فإن إفريقيا ترغب في إسماع صوتها، وتقديم مساهمتها، «في بلورة قواعد وقيم ذات طابع كوني حقيقي. كما أن إفريقيا لا تريد ولن ترضى بأن تكون على هامش قضية هي أيضا قضيتها».

إلى ذلك، أشاد العاهل المغربي باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد أبرز المحاور الرئيسية المعروضة للنقاش، معتبرا أن تبادل الرؤى في هذا المحور بين المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، «سيشكل إسهاما نوعيا وهاما في المسار التقييمي الجاري حاليا على الصعيد الدولي».

وأكد الملك للمشاركين في المؤتمر، أن المغرب يعتبر قضية المساواة والمناصفة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، خاصة من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار: «البعد الخاص بالنوع، وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة».

وأعلن العاهل المغربي أن الحكومة منكبة «على إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريبا تنصيب هيأة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيأة دستورية».

وأكد الملك محمد السادس أن المغرب اختار بمحض إرادته السيادية، أن يشرع في إطلاق إصلاحات عميقة، تستجيب لتطلعات وانتظارات مواطنيه، «وقد مكن هذا المسار المتجدد والشامل، الذي توج باعتماد دستور جديد، من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه».

وأضاف الملك أن المغرب، وهو يتقدم بخطى حثيثة على درب الديمقراطية، له أن يفتخر بالحصيلة المشرفة خلال الخمس عشرة سنة الماضية، عبر جهود مشتركة، حقق خلالها إنجازات متميزة في شتى الميادين، «من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية، ورد الاعتبار للثقافة الأمازيغية كعمود أساسي للهوية المغربية، وتوطيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدبير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام». كما أن هناك أوراشا أخرى، يضيف الملك، ذات صلة وثائر بالغ على حماية حقوق الإنسان، «توجد قيد الإنجاز في مجالات العدالة والصحافة، والمجتمع المدني، والحكامة، وحماية الفئات الهشة».

Conseil national des droits de l'Homme

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

أزيد من 6000 مشارك في انطلاق الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

رئيس مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يشيد بالإنجازات التي حققها المغرب

«ثاباتيرو»: «حقوق الإنسان ليست لها حدود أو دين أو إيديولوجية»

مراكش، ع.ب 628/14

انطلقت، مساء أول أمس (الخميس) بمراكش، فعاليات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، بحضور أزيد من 6000 مشارك من 94 بلدا من مختلف القارات، يمثلون مؤسسات حكومية ومنظمات حقوقية دولية وإقليمية ووطنية، من أجل التداول في واقع وآفاق حقوق الإنسان.

وأجمعت شخصيات حقوقية دولية، في هذه الجلسة الافتتاحية، على أن تكريس كونية حقوق الإنسان، يعد الرهان الأساسي في أجندة 2015، بالنسبة لكافة الحقوقيين عبر العالم، والتحدي الأكبر بالنسبة لجميع الحكومات الهادفة إلى تحقيق السلم العالمي. وتميزت الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، التي يحتضنها المغرب، ما بين 27 و30 نونبر الجاري، بحضور شخصيات وازنة، وفي مقدمتها، «ندائغ إيلا بودلير»، رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي أكد في كلمته أمام المشاركين أن المجلس لم يدخر جهدا في حث الدول على احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

واعتبر رئيس مجلس حقوق الإنسان، أن الدورة الثانية للمنتدى العالمي تعد أرضية مثلى وفرصة سانحة لممثلي الدول والمدافعين عن حقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المدنيين عبر العالم، لتبادل الحوار المثمر حول التحديات الجديدة في مجال النهوض بحقوق الإنسان واحترامها.

وأشاد «ندائغ إيلا بودلير» بالإنجازات التي حققها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن إيداع المملكة المغربية لآليات التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أنواع المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مبادرة جريئة تستحق التنويه. مشيدا بما وصفه بالدور «النشط الذي يضطلع به المغرب على صعيد مجلس حقوق الإنسان، في سبيل تكريس وترسيخ قيم حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي».

FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME
27- 30 NOVEMBRE 2014 - MARRAKECH

من جهته، هنأ خوسي لويس رودريغيث ثاباتيرو، رئيس الحكومة الإسبانية الأسبق، المغرب على ما حققه من تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن الكفاح من أجل السلام والنضال لتكريس هذه الحقوق، يقتضي اتخاذ قرارات جريئة، نظير المبادرة التي أعلنتها المملكة المغربية عبر «الانضمام لاتفاقية مناهضة التعذيب بشكل كامل بتوقيعها على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية».

وأكد رئيس الحكومة الإسبانية السابق، أن حقوق الإنسان «ليست لها حدود، وليس لها دين وليست لها إديولوجية»، متسائلا كيف يمكن لثقافة أو أفكار معينة «أن تسمح لنفسها بقتل الصحافيين»، أو «احتجاز الأطفال في المكسيك، أو النساء في نيجيريا والعراق»؟

وأضاف ثاباتيرو، أنه خلال القرن العشرين ظلت القوى الحية للشعوب تناضل من أجل حقوق الإنسان الأساسية، وأنه علينا أن نجعل من القرن الحادي والعشرين قرن ترسيخ هذه الحقوق وتكريسها، وفي مقدمتها المساواة والمناصفة التي ينبغي أن تكون في مقدمة أجندة 2015.

واعتبر ثاباتيرو أن من شأن الحد والقضاء على العنف ضد النساء وتحقيق المساواة والمناصفة، أن يمهد الطريق للقضاء على جميع أشكال التمييز الأخرى.

من جهتها، أكدت إيديلي سالفاتي، وزيرة حقوق الإنسان البرازيلية، أن تنظيم كل من البرازيل والمغرب، المنتميين لقارتين كانتا هدفا للاستعمار والاستغلال والديكتاتورية، للدورتين الأولى والثانية، يؤكد «مساهمتهما في حماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي».

هذا، وسيواصل المنتدى العالمي لحقوق الإنسان أشغاله بالانكباب على تقييم التقدم الذي تم إحرازه على المستوى الدولي في مجال حقوق الإنسان، والوقوف على الانتكاسات التي تم تسجيلها، خلال العشرية الأخيرة، فضلا عن تعميق النقاش حول الإشكاليات العالقة أو الناشئة، من قبيل «المقاولات وحقوق الإنسان» و«الحق في التقاضي بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» و«حقوق الأشخاص المسنين».

وبحسب المنظمين، فإن هذا المنتدى سيكون مناسبة لصانعي القرار والباحثين وممثلي المنظمات غير الحكومية والحكومات والمجتمع المدني، وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وللفاعلين الاجتماعيين وللأكاديميين والباحثين، (مناسبة) للتداول حول تسريع الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، وتقاسم التجارب، والحوار بين المشاركين في المنتدى على تنوعهم واختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومجالات اهتمامهم بما يخدم قضايا حقوق الإنسان والتأثير على مستقبلها في العالم.

وشهد فضاء المعارض الخاص بالدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، تنظيم وقفة احتجاجية من قبل بعض الجمعيات الحقوقية قبل انطلاق الجلسة الافتتاحية، حيث تم رفع شعارات تطالب بإسقاط الفساد والاستبداد.

الخبر

رئيس مجلس حقوق الإنسان الدولي يدعو إلى احترام حقوق الإنسان في جميع دول العالم

4/1073

مراكش -خالد مجدوب

دعا رئيس مجلس حقوق الإنسان الدولي (التابع للأمم المتحدة)، بودليغ ندونغ إيلا، أول أمس الخميس بمراكش، إلى احترام حقوق الإنسان في جميع دول العالم، وتحقيق التنمية والسلم والأمن، حتى يمكن للأجيال القادمة تحقيق أحلامهما.

وقال خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان خلال الفترة من 27 إلى 30 من الشهر الجاري إن المجلس يسعى إلى عدم إدخال السياسة في نقاش حقوق الإنسان، وبأنه يعتمد مواقف متوازنة ويعتمد على التقارير الدولية لحقوق الإنسان.

وأوضح أن المجلس الذي يرأسه من بين المنظمات القليلة التي تفتح المجال للجمعيات بالمشاركة.

وأضاف قائلا» هذا المنتدى سيفتح المجال للتبادل حول الرهانات المرتبطة بحقوق الإنسان».

وأشار إلى أن توصيات المنتدى ستكون هامة بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان الأممي .

وقال رئيس مجلس حقوق الإنسان الدولي (التابع للأمم المتحدة)، بودليغ ندونغ إيلا، في تصريحات صحافية على هامش الجلسة الافتتاحية، إن المغرب يتفاعل إيجابا مع الآيات الأممية لحقوق الإنسان.

ونوه بالأشواط الكبيرة التي قطعها المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان، خصوصا أنه بادر إلى المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

من جهته، قال زيد بن رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، خلال الجلسة الافتتاحية، إن رسالته إلى الدول ذات النفوذ في النظام الدولي هي أن تتحمل مسؤوليتها في مجال احترام حقوق الإنسان وتحقيق السلم الدولي.

وأضاف في رسالة له موجهة للمشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، تلاها بالنيابة عنه إبراهيم سلامة، رئيس قسم الإجراءات التعاهدية في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالامم المتحدة»، أن «لا الفقر ولا مكافحة الإرهاب ولا الحرب تبرر انتهاك حقوق الإنسان».

وأضاف قائلا « رسالتي إلى الدول النامية، هي أنه لا تنمية بدون إنسان حر يتمتع بتكافؤ الفرص».

كما وجه رسالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، داعيا إياها إلى تحمل مسؤوليتها في تطوير حقوق الإنسان.

وقال زيد بن رعد الحسين إن «مواضيع المنتدى تغطي جميع قضايا حقوق الإنسان»، مضيفا ضرورة تقوية قدرات المجتمع المدني في مختلف الدول..

يشار إلى أن سكرتارية المنتدى العالمي لحقوق الإنسان أعلنت خلال حفل اختتام فعاليات الدورة الأولى للمنتدى في دجنبر من سنة 2013 ببرازيليا عاصمة البرازيل، عن تنظيم الدورة الثانية بالمغرب في 2014، حيث فاز المغرب الذي تقدم بترشيحه على حساب الأرجنتين.

والمنتدى الدولي لحقوق الإنسان مبادرة دولية جاءت بمبادرة من البرازيل وتتبناها المنظمات الحقوقية تسعى إلى المساهمة في تعزيز التعاون والتنسيق وتقاسم التجارب والممارسات التي تهدف إلى الرفع من وضعية حقوق الإنسان بين دول الجنوب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

4
الخبر
العدد: 1073
السبت - الأحد 29-30 نونبر 2014

19/1073

أكد تقدم المغرب على درب الديمقراطية بحصيلة مشرفة من الإنجازات

الملك يعلن قرب تنصيب هيأة المناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز

مراكش - دلتا العطاونة

أكد الملك محمد السادس، أن المغرب انخرط في أوراش ذات تأثير كبير على حماية حقوق الإنسان، توجد قيد الإنجاز في مجال العدالة والصحافة، والمجتمع المدني، والحكامة الترابية، وحماية الفئات الهشة، وأنه تماشيا مع هذا التوجه، ووفاء منها بتعهداتها المدرجة في ميثاقها الأساسي، فإن المملكة المغربية ما فتئت تعمل على تعزيز ممارساتها المعيارية.

الملك محمد السادس أشار من خلال الكلمة التي تلاها مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، خلال افتتاح الدورة الثانية للمنتدى العالمي أول أمس الخميس بمراكش وسط حضور شخصيات سياسية وحقوقية مغربية وأجنبية، أن المغرب انخرط بجدية في الآليات الأساسية لحقوق الإنسان، حيث أقدمت المملكة على الرفع التدريجي للتحفظات التي كانت قد قدمتها خلال التصديق على هذه الآليات واختارت بمحض إرادتها السيادية الخالصة، الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية، تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين، حيث أمكن هذا المسار المتجدد والشامل، الذي توج باعتماد دستور جديد، من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه.

وقال الملك محمد السادس في كلمته التي وجهها للمشاركين في المنتدى، إن المغرب وهو يتقدم بخطى حثيثة على درب الديمقراطية، الذي لا حد لكماله، لجدير بأن يفتخر، بعد خمس عشرة سنة من الجهود المشتركة، بحصيلة مشرفة من الإنجازات، تشمل ميادين حيوية، من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية، ورد الاعتبار للثقافة الأمازيغية كمكون أساسي للهوية المغربية، وتوطيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدبير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام.

وأضاف الملك، أنه في هذا اليوم، فإن المغرب يوطد هذا الاختيار، الذي لا رجعة فيه، لفائدة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وفي هذا الصدد، فإننا قمنا في بداية هذا الأسبوع، بتقديم أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا-إنسانية أو المهينة، وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية، في غضون الأشهر القادمة. وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل.

ونوه الملك باختيار منتدى مراكش لموضوع المناصفة والمساواة حيث أكد أن « أمامنا الكثير مما ينبغي أن نعمله فهناك قانون الخدمة في البيوت الذي يعني بالأساس الفتيات والذي يوجد حاليا قيد التداول داخل البرلمان، كما تنكب الحكومة على إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريبا تنصيب هيأة المناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز باعتبارها هيأة دستورية.

من جهة أخرى، دعا الملك المجتمع الدولي إلى استئناف المفاوضات بطريقة أكثر فاعلية بهدف تحقيق حكامة دولية وجهوية لحركات الهجرة خاصة أن المغرب أطلق عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين والتي يتوخى منها تسوية وضعية كل الأشخاص المتوفرة لديهم الشروط الضرورية.

كما أشاد الملك بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون حيث سيمكن هذا النقاش من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية.

وبخصوص توفير الحماية من كل أشكال انتهاك حقوق الأطفال، أكد الملك محمد السادس أن «انشغالا دائما لدينا. وهو ما يجسده الدعم المستمر الذي نقدمه لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل وتأكيدا على مواصلة هذا التوجه، «فإننا نعتزم المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض».

الخبر

انطلاق منتدى مراكش العالمي على وقع احتجاجات الجمعيات الحقوقية

مراكش – د. ع 41107

انطلق المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في دورته الثانية بمدينة مراكش، أول أمس الخميس، على وقع احتجاجات عارمة للجمعيات الحقوقية وتنسيقيات المعطلين الذين حجوا قرب من قرية المنتدى العالمي .

ورفع المحتجون شعارات ضد الحكومة وسط حضور أمني قوي، ورددوا عبارات تتهمها بانتهاك حقوق الإنسان، حيث طالب سلفيون بإطلاق سراح المعتقلين السلفيين، كما ردد أعضاء من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، وجمعية العقد العالمي للماء بالمغرب، وأطاك المغرب، والهيأة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، وجمعية الحرية الآن بالإضافة إلى تنسيقية المعطلين عبارات هاجموا من خلالها الوضعية الحقوقية بالبلاد وتقاعس حكومة بنكيران عن حلها .

وعرف افتتاح المنتدى العالمي حضور العديد من الشخصيات السياسية والحقوقية من مختلف دول العالم، من بينهم رئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس الوزراء الإسباني السابق خوصي لويس رودريغيز ثابتيرو، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، والحبيب الشوباني الوزير الملكف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وسمية بنخلدون الوزيرة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي ليلي

حقوقيون وعاطلون وطلاب يحتجون بالمنتدى

34413

نظمت الجمعيات المقاطعة لأشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان قبيل افتتاح المنتدى وقفة احتجاجية بساحة الباب الجديد بمدينة مراكش أول أمس (الخميس)، وشارك في هذه الوقفة التي عرفت مراقبة عن كثب للقوات العمومية، مشاركة حقوقيون وعاطلون عن العمل ونشطاء من الإتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وعبر المحتجون في هذه الوقفة عن عدم رضاهم عن أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب، واستنكارهم للهجمة الشرسة التي شنتها الدولة المغربية خلال الشهور الأخيرة على الجمعيات الحقوقية ومناضليها في مختلف مناطق البلاد، ورفعت لافتات وشعارات تطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وضمان الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين...، وعرفت الوقفة حضوراً للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، وشباب حركة 20 فبراير، وجمعية أطاك المغرب، وجمعية الحرية الآن، وعائلات من بقوا من المعتقلين السياسيين في ملف بلعيرج، وعائلة وأصدقاء الراحل كمال العماري والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وجمعية بدائل للحقوق والحريات، وجماعة العدل والإحسان بمراكش، والتنسيقية الحقوقية بمراكش وواكب الوقفة حضور مهم للإعلام الوطني والدولي.

وعند نهاية الوقفة أعلنت خديجة الرياضي عن وقفة احتجاجية أخرى في نفس المكان اليوم (السبت).

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق لـ 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي لبلي

شهد اليوم الأول من فعاليات المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، حضور شخصيات دبلوماسية وحكومية وسياسية والعديد من نشطاء حقوق الإنسان عبر العالم، حيث افتتح برسالة ملكية موجهة إلى المشاركين والمشاركات بالمنتدى، تطرقت إلى إنجازات المغرب الأخيرة على مستوى حقوق الإنسان، حيث أعلن الملك في خطابه الذي تلاه وزير العدل والحريات، عن تقديم المغرب أدوات التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وكذلك عزم المغرب على المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل. كما أعلن عن إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريباً تنصيب هيأة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيأة دستورية.

كما شهد اليوم الأول العديد من الأحداث الهامشية، كان أبرزها وقفة احتجاجية نظمتها العديد من الجمعيات المقاطعة للمنتدى، بمشاركة حقوقيين وعاطلين عن العمل ونشطاء من الإتحاد الوطني لطلبة المغرب.

34413.

الملك يعلن من مراكش عن مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب

أعلن عن قرب خروج قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء وتنصيب هيأة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز

مراكش: موفدنا عبد الرحيم العسري

أعلن الملك محمد السادس عن مصادقة المغرب على اتفاقيتين دوليتين هامتين في مجال حقوق الإنسان، حيث كشف أن المغرب قام بتقديم أدوات التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأوضح أن المغرب سيصبح بهذا الاتفاق ضمن الثلاثين بلداً التي تتوفر على آلية من هذا القبيل. يشار إلى أن هذا المطلب كان من بين المطالب الأساسية الذي لطالما طالبت به الحركة الحقوقية بالمغرب.

كما أعلن في رسالة ملكية تلاها وزير العدل والحريات المصطفى الرميد، مساء أول أمس (الخميس)، موجهة إلى المشاركين والمشاركات في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، عن عزم المغرب المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض.

أكد جلالة الملك على اعتماد مقاربة شمولية وغير انتقائية لحقوق الإنسان ستتيح تقديم إضافة نوعية لها.

وقال جلالة الملك، إن المنتدى يلتئم في سياق عدد من الاستحقاقات الدولية الهامة، مشيراً إلى أن المغرب، ونظراً لكثرة هذه الاستحقاقات، يريد أن يتقاسم، في هذا المنتدى، مع الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أفكاره وتصوراته بشأن ثلاث من هذه الإشكاليات.

وأوضح جلالة الملك أن الرهان الأول يتعلق بمسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافاً ذات طبيعة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011.

وبعدما ذكر جلالة الملك بإعلان بكين وأرضية العمل الخاصة به التي أقرتها 189 دولة عضواً في الأمم المتحدة سنة 1995 لتأطير إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتبعة في كافة الدول، أكد جلالته أنه وبعد مرور عشرين سنة على هذا المؤتمر، فإن المعطيات المتوفرة والواقع اليومي للنساء والفتيات في العديد من مناطق العالم، يعكسان حجم العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة في إعلان بكين، وبرنامج العمل الخاص به.

فعلى الرغم مما تحقق من تقدم في هذا المجال، يضيف جلالة الملك، فإن الإنجازات ما تزال بعيدة كل البعد عن الطموحات التي تم تحديدها، مشيراً إلى أنه تتم حالياً، وفق مقاربة تشاركية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، عملية تقييم النتائج المحققة، والتحديات التي ظلت قائمة منذ مؤتمر بكين. وذلك في أفق انعقاد قمة قادة ورؤساء الدول المقررة من لدن الأمم المتحدة، خلال شهر شتنبر 2015.

ونوه جلالة الملك محمد السادس في هذا الصدد، باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد المحاور الرئيسة المطروحة للنقاش، معرباً عن يقينه بأن النقاش وتبادل الرؤى فيما بين المشاركين، خلال هذا الملتقى، سيشكل إسهاماً نوعياً وهاماً في المسار التقييمي الجاري حالياً على الصعيد الدولي.

وأكد جلالة الملك، في هذا الصدد، أن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لاسيما من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة.

وشدد جلالة الملك في نفس الوقت على "أننا نعرف أن أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به. فهناك قانون الخدمة في البيوت الذي يعنى بالأساس الفتيات، والذي يوجد حالياً قيد التداول داخل البرلمان. كما تذكر الحكومة على إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريباً تنصيب هيأة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيأة دستورية".

كما أشاد بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون، معتبراً أن هذا النقاش سيمكن من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية.

كما اعتبر أن مسألة توفير الحماية من كل أشكال انتهاك حقوق الأطفال، تشكل "انشغالا دائما لدينا". وهو ما يجسده الدعم المستمر الذي تقدمه لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل".

وأوضح أن المملكة صادقت على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، وبالبروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية، الخاصين بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، وأفلام الخلاعة المستغلة للأطفال.

كما شكلت الحماية الدستورية للأطفال، منعطفاً حاسماً في مسلسل تعزيز المنظومة الوطنية للحماية القانونية للطفل.

الرميد أثناء تلاوته الرسالة الملكية (خاص)

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي ليلي

رسالة من الجمعيات المقاطعة

3448

تزامناً مع الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها العديد من الجمعيات الحقوقية المقاطعة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان مساء أول أمس (الخميس)، قالت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سابقاً، في تصريحات خاصة، إن الهدف من الوقفة الاحتجاجية التي قررتها العديد من الجمعيات الحقوقية، هو إسماع صوت آخر على الصوت الذي تحاول الدولة تمريره بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان بالمغرب.

وأوضحت الحقوقية الحائزة على أرفع جائزة حقوقية بالعالم، أن حضور الجمعيات داخل المنتدى كان سيزكي خطاباً رسمياً يعتبر بأن المغرب هو بلد حقوق الإنسان، وأن هناك بعض الخلافات الفكرية سيتم مناقشتها، على حد تعبيرها.

واعتبرت الرياضي في ذات التصريحات الخاصة، أن الوقفة تأتي لتوضح حقيقة وواقع حقوق الإنسان الذي تعترف به حتى التقارير الدولية فيما يخص حرية الصحافة والمساواة بين الرجال والنساء، والحق في الصحة والنظام التعليمي الذي وصل إلى درجات متدنية، ووجود معتقلين سياسيين ووجود تعذيب، معتبرة أنه ليست الجمعية هي وحدها من تقول هذا القول ولكن أيضاً المنظمات العالمية التي تتمتع بمصداقية عالية وخبيرة في شؤون المغرب.

وعبرت الرياضي عن عزمهما على الاستمرار في النضال رفضاً للمحطات الرسمية.

وبخصوص الأصوات المنتقدة لمقاطعة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قالت الرياضي، إن مشاركة الجمعيات المقاطعة كان لن يكون اختياراً صائباً لأن صوت هذه الجمعيات تعرفه جميع الهيآت الحقوقية المشاركة في هذا المنتدى من خلال التقارير المرسلة لهم، مشيرة إلى أنه حتى المنظمات الدولية الحاضرة بالمنتدى تذهب في نفس منحى هذه التقارير، وتقول إن هناك تراجع على مستوى حقوق الإنسان.

وقالت الرياضي، إن هناك مغالطة كبيرة يقوم بها المنظمون للمنتدى، حيث اعتبرت أن هذا المنتدى لا علاقة له بالقمة العالمية التي تنظمها الولايات المتحدة، معتبرة أن ترويج مثل هذا القول "هو تضليل وتغليط للرأي العام".

وشددت على أن الجمعية احترمت رأي باقي الجمعيات المشاركة، حيث أنها لم تقم لا بالتعبئة من أجل المقاطعة ولم تدعو أي أحد للمقاطعة، تضيف الرياضي. وبخصوص الجمعيات المشاركة، قالت إنها تحترم قرارهم "ولكننا اخترنا المقاطعة لأننا نتعرض لهجمة شرسة خطيرة من طرف وزارة الداخلية والدولة ولا يمكننا أن نجلس أمامهم".

يشار إلى وقفة الجمعيات المقاطعة عرفت تغطية العديد من وسائل الإعلام الوطنية والدولية.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي لبلي

وزير الاتصال قال خلال مشاركته في منتدى بمراكش إنه لا يمكنه متابعة صحافي لمجرد اختلافه معه..وعانق العوني وسط تصفيقات الحاضرين

الخلفي يعتذر عن تهديده بمتابعة صحافي قضائيا

34411

مراكش: موفدنا عبدالرحيم العسري

اعتذر مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، عن تهديداته بمتابعة محمد العوني، رئيس منظمة حريات الإعلام والتعبير، قضائيا.

وأوضح الخلفي خلال مشاركته، أمس (الجمعة)، بندوة نظمتها النقابة الوطنية للصحافة بالمغرب، بمشاركة النقابة الدولية للصحافيين، على هامش المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بمراكش، أنه لا يمكن له أن يتابع صحافي لمجرد اختلافه معه، كما أنه وكمسؤول على قطاع الإعلام لا يمكن له أن يهدد أو أن يتابع أي صحافي. وعقب إلقاء مداخلته، توجه إلى المكان الذي يجلس فيه العوني بين الحاضرين وعانقه وسط تصفيقات من القاعة.

وفي موضوع آخر، قال الخلفي خلال مشاركته بالندوة المتعلقة بحماية الصحافيين ومكافحة الإفلات من العقاب، إنه سيعمل على وضع مادة مستقلة في مدونة الصحافة والنشر بعد هذا النقاش، وستتضمن التزام صريح من الدولة بحماية الصحافيين.

وأوضح أنه من ناحية الممارسة، يصعب على المنظمات المهنية بدورها، العاملة في هذا المجال، من رصد جميع حالات الإعتداءات على الصحافيين، موضحا أنه ليس كل الصحافيين يبلغون عن الاعتداءات التي تطالهم.

يشار إلى أن كل من مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، ومحمد العوني، رئيس منظمة حرية الإعلام و التعبير، كانوا قد خاضوا مواجهة كلامية، وتلاسنا بين الطرفين، وصل حد تهديد الوزير للعوني باللجوء إلى القضاء، سبب تبادل الاتهامات كان حول بطائق الصحافة المهنية الممنوحة للصحافيين، واتهامات للوزارة بمنحها لأفراد الشرطة، كان العوني قد وجهها في وقت سابق للسلطات الوصية على القطاع.

وفي سياق منفصل، عرقلت، أمس، الأمطار الغزيرة التي لم تتوقف اليوم الثاني من أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، السير العادي لأشغال المنتدى، حيث لم يتمكن الزوار المدعوين من التنقل بسهولة بين أمكنة المنتدى. كما غمرت المياه بعض جنبات القاعات المحتضنة للأنشطة والورشات مما تطلب تدخل السلطات لتجفيف مياه الأمطار.

AL BAYANE

ACTUALITE

3/12/14

Forum mondial des droits de l'Homme

La consécration des valeurs des droits de l'Homme, un défi planétaire

La consécration des valeurs des droits de l'Homme est un défi planétaire, qui interpelle l'ensemble des pays et peuples du monde indépendamment de leurs différences, ont souligné nombre d'éminentes personnalités, jeudi à Marrakech, lors de la séance d'ouverture du 2éme Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH).

Afin de relever ce défi, les différents intervenants ont estimé nécessaire d'intensifier les efforts de tous les acteurs nationaux et internationaux pour promouvoir les droits de l'Homme et ce en harmonie avec les mécanismes onusiens en la matière.

Dans ce sens, le président du Conseil des droits de l'Homme des Nations-Unies, Baudelaire Ndong Ella, a salué les actions menées par le Maroc à la faveur de la promotion des droits de l'Homme, citant à cet égard le dépôt par le Royaume des instruments de ratification du Protocole facultatif à la Convention internationale contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

Il a également souligné le rôle actif joué par le Maroc au sein du Conseil onusien des droits de l'Homme, mettant en relief les efforts engagés par les instances régionales et internationales chargées de la protection des droits de l'Homme pour la consécration de l'Etat de droit et le respect des droits humains.

Le CDH œuvre "sans cesse pour que les Etats respectent leurs engagements", a-t-il précisé, affirmant que le Forum de Marrakech offre une plateforme d'échange fructueux entre les représentants étatiques, les défenseurs des droits de l'Homme et tous les acteurs de la société civile sur les nouveaux enjeux en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme.

Le FMDH constitue aussi un cadre d'excellence pour le renforcement des capacités des différents acteurs par l'échange sur les bonnes pratiques en vue d'assurer une coopération efficiente entre toutes les parties prenantes en matière des droits de l'Homme, a-t-il relevé.

Pour sa part, le président de l'Union interparlementaire (UIP), Saber Chowdhury, s'est félicité de la tenue de ce Forum au Maroc, soulignant le rôle important joué par les parlementaires dans la promotion et la protection des droits humains au profit de toutes les composantes de la société.

Après avoir donné un aperçu général des activités, la mission et les objectifs de l'UIP, M. Saber a fait savoir que le monde fait face actuellement à plusieurs défis, dont l'extrémisme et le fanatisme, affirmant que les conflits peuvent être résolus à travers le dialogue politique.

La transparence, la bonne gouvernance et la reddition des comptes favorisent le développement de la démocratie et permettent d'éviter les abus de pouvoirs et violations des droits humains, a-t-il souligné.

Quant à Mme Fatou Bensouda, procureur général de la Cour pénale internationale (CPI), elle a souligné l'importance que revêt ce Forum qui connait une forte participation de la part des défenseurs des droits de l'Homme et militants associatifs.

Elle a déploré la persistance de l'impunité et de la violence dans certaines régions du monde, exhortant tous les pays du globe à adhérer à la convention de Rome.

"La communauté internationale doit soutenir les institutions et les organisations qui s'investissent dans les droits de l'Homme pour que la justice et l'équité règnent dans le monde", a-t-elle noté. De son côté, la ministre des droits de l'Homme du Brésil, Mme Edeli Salvatty, a remercié SM le Roi Mohammed VI et le peuple marocain pour l'organisation de ce forum mondial des droits de l'Homme, affirmant que le Brésil participe à cet événement avec une forte délégation, ce qui témoigne de l'intérêt que porte son pays à cette grande messe.

"Le Maroc et le Brésil accordent une grande importance à la protection et la promotion des droits de l'Homme à l'échelle internationale", a-t-elle tenu à préciser, indiquant que la première édition du FMDH, organisée au Brésil, a prouvé la capacité des pays du Sud à tenir un tel événement, alors que la deuxième édition de Marrakech a renforcé l'espace de dialogue et d'échange entre les militants des droits dé l'Homme.

Quant à l'ancien chef du gouvernement espagnol José Luis Rodr?guez Zapatero, il a félicité le Maroc pour les avancées réalisées en matière des droits de l'Homme, affirmant que la lutte pour la paix et le respect des droits humains nécessite du courage et une forte volonté, citant à cet égard l'exemple du Maroc qui vient de déposer les instruments de ratification du Protocole facultatif à la Convention internationale contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

"Les droits de l'Homme sont des droits universels et ne connaissent pas de frontières, de religions ou de couleurs", a-t-il ajouté, soulignant la nécessité d'assurer l'égalité entre l'homme et la femme et appelant à la mobilisation globale pour faire face à la violence commise à l'égard de la femme.

Pour sa part, le président de l'Etat de Palestine Mahmoud Abass a salué dans un message lu en son nom par l'ambassadeur palestinien à Rabat, les efforts déployés par SM le Roi Mohammed VI pour l'édification d'un Etat palestinien souverain et indépendant, avec Al-Qods comme capitale.

Le président Abass s'est félicité également du soutien apporté par le peuple marocain au peuple palestinien dans son combat pour recouvrer ses droits et faire face à l'occupation israélienne, qui continue de commettre ses agressions barbares contre la bande de Gaza.

Le président palestinien a appelé la communauté internationale à intervenir pour contraindre le gouvernement israélien à mettre un terme à son blocus imposé sur le peuple palestinien, réaffirmant l'attachement des palestiniens à la paix et la légalité internationale.

Le Haut commissaire aux droits de l'Homme des Nations-unies, Zeid Ra'Ad Al Hussein, a dans une allocution lue en son nom, exprimé son grand estime pour SM le Roi Mohammed VI, qui a entouré cet évènement de Sa sollicitude, soulignant que le programme riche de ce Forum couvre toutes les problématiques liées aux droits de l'Homme à l'heure actuelle.

Et d'ajouter que la question des droit de l'Homme ne concerne pas seulement les gouvernements, mais aussi l'ensemble des sociétés à travers le monde et ce pour garantir une vie digne individuelle et communautaire.

Il a estimé que la sortie de l'impasse requiert la libération des capacités de la société civile et le développement des législations relatives aux droits de l'Homme.

Le président de la Fédération internationale des journalistes Jim Boumalha, a insisté sur la nécessité de renforcer la protection des hommes de médias notamment dans les zones de conflits, mettant en garde contre la croissance des cas de violence contre cette catégorie de professionnels notamment par les groupes terrorisme. De son coté, Naima Amar, représentante des femmes soulaliyates, a relevé les problèmes auxquels sont confrontés ces femmes en réclamant leur droit de bénéficier des terres collectives à l'instar des hommes. La séance d'ouverture de ce Forum, placé sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI, a été marquée par la lecture du message adressé par le Souverain aux participants.

Ce forum, dont l'ouverture s'est déroulée en présence notamment des présidents des deux Chambres du Parlement, des membres de gouvernement, et des responsable d'institutions nationales et d'autres personnalités, constitue une plateforme pour discuter de plusieurs questions ayant trait aux droits de l'enfant, de la femme, des personnes en situations d'handicap et les migrants, en plus d'autres problématiques non résolues depuis la conférence de Vienne des droits de l'Homme et d'autres questions liées à la nouvelle génération des droits humains.

Cette grand-messe des droits de l'Homme connait la participation de plus de 6.000 personnes venant d'une centaine de pays, représentant ONG locales et internationales, Agences des Nations Unies, gouvernements, institutions nationales des droits de l'Homme, organismes internationaux, groupements professionnels, ainsi que des dirigeants politiques, acteurs mondiaux de développement et des droits humains, syndicats et entreprises.

Libération

Les Soulalayates donnent de la voix à Marrakech

7346/2

« Tout est bon sur le papier, rien n'est aussi bon dans la réalité». C'est la phrase qui a fait à la fois émouvoir et enthousiasmer, jeudi soir à Marrakech, les quelques milliers de personnes présentes lors de la cérémonie d'ouverture du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH).

D'éminentes personnalités internationales se sont succédé sur la tribune d'honneur pour prendre la parole, telles que l'ancien chef du gouvernement espagnol Luiz Rodrigo Zapatero, le président du Conseil des droits de l'Homme aux Nations unies Baudelaire Ndong Ella, Fatou Bensouda procureur général de la CPI, Saber Hossein Chowdhury, président de l'Union interparlementaire internationale, président de la Fédération internationale des journalistes, Jim Boumelha. Naïma Amar, la porte-voix et digne représentante des Soulalaytes (femmes ne bénéficiant pas de leurs droits à la terre collective de la communauté) a tapé très fort. Sans langue de bois, sans emphase discursive ni circonlocutions inutiles, tout est dit dans un langage simple et direct.

Elle qui n'avait aucun discours écrit à l'avance, transmettait le fond de sa cause sans ambages. Elle avait préféré le discours du cœur. A la faveur du dialecte marocain très clair, elle a haussé le ton et fait savoir toute la souffrance de ses consœurs au Maroc. A Errachidia, Ouarzazate, Zagora, Tata, Chaouen, Tétouan, Kénitra, Settat, partout au Maroc, les femmes ne sont pas encore réhabilitées dans leurs droits.

« La circulaire du ministère de l'Intérieur ne suffit aucunement à nous accorder nos droits, notre revendication est claire, nous voulons une loi qui garantisse nos droits les plus légitimes et indéniables en nos terres ». Et de poursuivre : « Certaines d'entre nous ont payé cher le prix de leur lutte : la mort, la prison, l'intimidation, l'humiliation, les pressions et même l'exclusion, mais ceci ne nous empêchera pas de poursuivre notre lutte jusqu'à la fin».

L'un des moments ayant marqué aussi cette cérémonie d'ouverture, l'attitude de certains participants subsahariens (Camerounais et Congolais notamment) lorsque Fatou Bensouda, procureur général de la CPI, voulait prendre la parole.

Sollicité d'expliquer pareil comportement, l'un d'entre eux s'est déclaré n'être fort que sur les questions africaines, mais qu'il n'a jamais pu l'être lorsqu'il s'agit d'Israéliens ! Une manière de dire que la question des droits humains ne fait pas du tout l'unanimité quant à leur mise en application. La polémique autour des deux poids deux mesures reste ainsi présente dans tous les débats… Le drapeau palestinien arboré tout au long de cette cérémonie d'ouverture en dit long sur cette histoire…

Mustapha Elouizi

Libération

Prochaine mise en place d'un Mécanisme national de prévention contre la torture et de l'Autorité pour la parité

Dépôt des instruments de ratification du Protocole facultatif de la Convention internationale contre la torture et autres traitements inhumains, cruels ou dégradants

7346/1

DNES : Hassan Bentaleb et Mustapha Elouizi

Libération

7346/2

Prochaine mise en place d'un Mécanisme national de prévention contre la torture et de l'Autorité pour la parité

Ph. Abdellatif Khammouli

Dépôt des instruments de ratification du Protocole facultatif de la Convention internationale contre la torture et autres traitements inhumains

Le Royaume disposera prochainement d'un Mécanisme national de prévention contre la torture et autres traitements inhumains, cruels ou dégradants. C'est ce qu'a annoncé le message Royal adressé, avant-hier, aux participants au deuxième Forum mondial des droits de l'Homme organisé à Marrakech. Selon le message du Souverain, le Maroc a déposé au début de cette semaine les instruments de ratification du Protocole facultatif de la Convention internationale contre la torture afin de mettre en place un tel mécanisme.

Une annonce très attendue. Notamment par les associations de défense des droits de l'Homme qui ont déjà appelé à la mise en adéquation de la loi marocaine avec les dispositions de la Convention internationale contre la torture et la mise en place d'un mécanisme national chargé du contrôle des lieux de détention. Conformément aux dispositions pertinentes du Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, le Maroc devrait ainsi mettre en place un ou plusieurs mécanismes indépendants habilités par la législation nationale à prévenir la torture grâce à des visites impromptues aux lieux de détention, ainsi que d'autres formes de surveillance.

Autre annonce forte du message Royal : l'installation prochaine de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toute forme de discrimination (APALD), instance créée par la Constitution de 2011. Une mise en place qui sera bien accueillie par le mouvement féministe marocain fortement échaudé par le retard pris par le gouvernement pour légiférer en vue de la création de l'APALD en dépit des nombreux mémorandums présentés par la société civile.

Ceci d'autant plus que cette question touche à l'un des plus importants mécanismes de gouvernance prévus par la Constitution du 1er juillet 2011, compte tenu du rôle qu'il doit jouer dans l'évaluation de la situation en matière d'égalité entre les sexes, de recensement des cas de discrimination et de consécration des principes de parité et d'égalité réelles.

Des droits fortement défendus à Marrakech par l'ancien chef du gouvernement socialiste espagnol, José Luis Rodriguez Zapatero, qui a appelé lors de la séance d'ouverture des travaux du FIDH a la promotion de l'égalité de genre et à la lutte contre la violence à l'égard des femmes. D'après lui, il faut des lois efficientes capables de défendre ces droits. « Il faut avancer beaucoup plus vite dans ce domaine en déployant l'énergie qu'il faut », a-t-il lancé à l'adresse du ministre de la Justice et des Libertés présent lors de cette journée.

Les tergiversations du gouvernement concernant la question féminine seront mises à l'index par la présidente de l'Association démocratique des femmes marocaines qui a déclaré que si les femmes jouissent, au nom de la loi, des droits et des acquis, la réalité demeure autre comme l'atteste le combat mené par les femmes «Soulaliyates» pour être reconnues comme des ayants droit aux terres collectives. Rappelons que depuis plusieurs années, ces femmes luttent pour cette reconnaissance sans grand succès malgré la circulaire du ministre de l'Intérieur.

Hassan Bentaleb

Libération

Dialogue social et environnement démocratique

7346/2

Le dialogue social ne prospère que dans un environnement politique démocratique qui respecte les libertés syndicales et garantit les droits fondamentaux des travailleurs, ont affirmé, jeudi à Marrakech, des responsables du secteur syndical représentant plusieurs régions du monde.

En l'absence d'un véritable dialogue social, les pays ne peuvent réaliser un développement économique global et améliorer les conditions de travail de la classe laborieuse, ont relevé plusieurs syndicalistes au Forum syndical mondial, tenu dans le volet Evènements spéciaux du Forum mondial des droits de l'Homme" (FMDH), qui se déroule à Marrakech du 27 au 30 novembre.

Le dialogue social ne peut aboutir aux résultats escomptés sans certaines conditions préalables, dont la représentativité, la crédibilité et la responsabilité, ont souligné les intervenants à la première plénière de ce Forum tenu sous le thème "Le dialogue social, pilier pour un travail décent". Et de relever que la réussite du dialogue social reste tributaire aussi d'institutions impartiales et crédibles pour superviser ce dialogue.

Le directeur adjoint de l'Organisation arabe du travail (OAT), Haidar Abashar, a souligné que le mouvement syndical arabe reste homogène, fort et enraciné dans la société et que le Maroc se présente comme un pionnier en matière de dialogue social.

M. Abashar a relevé l'importance du dialogue social comme condition essentielle à la paix sociale. "Le dialogue social entre tous les partenaires demeure la voie la plus appropriée pour assurer la paix sociale. Son absence menace la cohésion de la société", a-t-il dit à ce sujet.

Malgré la divergence des intérêts particuliers des uns et des autres, l'intérêt général implique l'engagement des partenaires à entretenir un dialogue social constant, a-t-il insisté.

Le secrétaire général adjoint de la Confédération syndicale internationale (CSI), Wellington Chibebe, a appelé, de son côté, les patronats et les gouvernements à changer leur vision vis-à-vis des travailleurs et considérer la classe laborieuse comme partenaire à part entière de dialogue social.

Il a, en outre, fait observer que l'apparition de nouveaux concepts tels que la flexibilité du marché du travail, fait craindre le spectre de l'émergence "d'une nouvelle forme d'esclavage des temps modernes".

Il a, par ailleurs, insisté sur l'importance d'un dialogue social "équilibré" entre les différents partenaires.

Monica Coninck, de la Confédération syndicale internationale (CSI), a salué, quant à elle, le leadership de la femme au Maroc qui lui a permis d'améliorer ses conditions de vie.

La syndicaliste a soulevé lors de ce conclave la question des travailleurs domestiques dont les droits ne sont pas encore reconnus dans les législations nationales.

Les travailleurs domestiques restent encore exploités et ne disposent pas des droits les plus élémentaires, a-t-elle affirmé.

Les autres intervenants ont souligné que le dialogue social est appelé à suivre les exigences du monde de travail, qui connaît un changement constant, mettant l'accent sur la nécessité d'institutionnaliser le dialogue social et d'en faire un outil de convergence assurant la revendication fondamentale du travail décent.

Libération

La consécration des valeurs des droits de l'Homme, un défi planétaire

La consécration des valeurs des droits de l'Homme est un défi planétaire, qui interpelle l'ensemble des pays et peuples du monde indépendamment de leurs différences, ont souligné nombre d'éminentes personnalités, jeudi à Marrakech, lors de la séance d'ouverture du deuxième Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH).

Afin de relever ce défi, les différents intervenants ont estimé nécessaire d'intensifier les efforts de tous les acteurs nationaux et internationaux pour promouvoir les droits de l'Homme et ce en harmonie avec les mécanismes onusiens en la matière.

Dans ce sens, le président du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies, Baudelaire Ndong Ella, a salué les actions menées par le Maroc à la faveur de la promotion des droits de l'Homme, citant à cet égard le dépôt par le Royaume des instruments de ratification du Protocole facultatif à la Convention internationale contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. Il a également souligné le rôle actif joué par le Maroc au sein du Conseil onusien des droits de l'Homme, mettant en relief les efforts engagés par les instances régionales et internationales chargées de la protection des droits de l'Homme pour la consécration de l'Etat de droit et le respect des droits humains.

Le CDH œuvre «sans cesse pour que les Etats respectent leurs engagements», a-t-il précisé, affirmant que le Forum de Marrakech offre une plateforme d'échange fructueux entre les représentants étatiques, les défenseurs des droits de l'Homme et tous les acteurs de la société civile sur les nouveaux enjeux en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme.

Le FMDH constitue aussi un cadre d'excellence pour le renforcement des capacités des différents acteurs par l'échange sur les bonnes pratiques en vue d'assurer une coopération efficiente entre toutes les parties prenantes en matière des droits de l'Homme, a-t-il relevé.

Pour sa part, le président de l'Union interparlementaire (UIP), Saber Chowdhury, s'est félicité de la tenue de ce Forum au Maroc, soulignant le rôle important joué par les parlementaires dans la promotion et la protection des droits humains au profit de toutes les composantes de la société.

Après avoir donné un aperçu général des activités, la mission et les objectifs de l'UIP, M. Saber a fait savoir que le monde fait face actuellement à plusieurs défis, dont l'extrémisme et le fanatisme, affirmant que les conflits peuvent être résolus à travers le dialogue politique.

La transparence, la bonne gouvernance et la reddition des comptes favorisent le développement de la démocratie et permettent d'éviter les abus de pouvoirs et violations des droits humains, a-t-il souligné.

Quant à Fatou Bensouda, procureur général de la Cour pénale internationale (CPI), elle a souligné l'importance que revêt ce Forum qui connaît une forte participation de la part des défenseurs des droits de l'Homme et militants associatifs.

Elle a déploré la persistance de l'impunité et de la violence dans certaines régions du monde, exhortant tous les pays du globe à adhérer à la convention de Rome.

«La communauté internationale doit soutenir les institutions et les organisations qui s'investissent dans les droits de l'Homme pour que la justice et l'équité règnent dans le monde», a-t-elle noté.

De son côté, la ministre des Droits de l'Homme du Brésil, Edeli Salvatty, a remercié S.M le Roi Mohammed VI et le peuple marocain pour l'organisation de ce Forum mondial des droits de l'Homme, affirmant que le Brésil participe à cet événement avec une forte délégation, ce qui témoigne de l'intérêt que porte son pays à cette grandmesse.

Quant à l'ancien chef du gouvernement espagnol José Luis Rodriguez Zapatero, il a affirmé que «les droits de l'Homme sont des droits universels et ne connaissent pas de frontières, de religions ou de couleurs» en soulignant la nécessité d'assurer l'égalité entre l'homme et la femme et appelant à la mobilisation globale pour faire face à la violence commise à l'égard de la femme.

Pour sa part, le président de l'Etat de Palestine Mahmoud Abass a appelé la communauté internationale à intervenir pour contraindre le gouvernement israélien à mettre un terme à son blocus imposé sur le peuple palestinien, réaffirmant l'attachement des Palestiniens à la paix et la légalité internationale.

Le haut commissaire aux droits de l'Homme des Nations unies, Zeid Ra'Ad Al Hussein, a, dans une allocution lue en son nom, rappelé que la question des droits de l'Homme ne concernait pas seulement les gouvernements, mais aussi l'ensemble des sociétés à travers le monde et ce pour garantir une vie digne individuelle et communautaire.

Il a estimé que la sortie de l'impasse requiert la libération des capacités de la société civile et le développement des législations relatives aux droits de l'Homme.

Le président de la Fédération internationale des journalistes, Jim Boumalha, a insisté sur la nécessité de renforcer la protection des hommes de médias notamment dans les zones de conflits, mettant en garde contre la croissance des cas de violence contre cette catégorie de professionnels notamment par les groupes terroristes.

L'opinion.ma

L'ouverture du 2ème Forum mondial des Droits de l'Homme marquée par un important message royal

Le Souverain annonce l'installation prochaine d'une Autorité pour la parité

Le Maroc a souverainement choisi d'engager des réformes profondes et volontaristes répondant aux aspirations et aux attentes

17513/11

La deuxième édition du Forum mondial des Droits de l'Homme (FMDH), s'est ouverte jeudi en début de soirée à Marrakech avec la participation de plus de 6.000 personnes venant d'une centaine de pays, représentant ONG locales et internationales, agences des Nations Unies, gouvernements, institutions nationales des droits de l'Homme, organismes internationaux, groupements professionnels, ainsi que des dirigeants politiques, acteurs mondiaux de développement et des droits humains, syndicats et entreprises.

-Placé sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI, ce forum, qui dure jusqu'au 30 novembre, constitue une plateforme pour discuter de plusieurs questions ayant trait, notamment aux droits de l'enfant, de la femme, des personnes en situations d'handicap et les migrants, en plus d'autres problématiques non résolues depuis la conférence de Vienne des droits de l'Homme et d'autres questions liées à la nouvelle génération des droits humains.

La liste des participants comprend des prix Nobel de la Paix, des responsables d'organismes onusiens, des représentants de gouvernements, d'ONG, des universitaires de renom, des militants des droits de l'homme à l'échelle mondiale, des médias internationaux et plusieurs hautes personnalités.

>> Page 3

L'ouverture du 2ème Forum mondial des Droits de l'Homme marquée par un important message royal

Le Souverain annonce l'installation prochaine d'une Autorité pour la parité

Le Maroc a souverainement choisi d'engager des réformes profondes et volontaristes répondant aux aspirations et aux attentes

17.513|3

La deuxième édition du Forum mondial des Droits de l'Homme (FMDH), s'est ouverte jeudi en début de soirée à Marrakech avec la participation de plus de 6.000 personnes venant d'une centaine de pays, représentant ONG locales et internationales, agences des Nations Unies, gouvernements, institutions nationales des droits de l'Homme, organismes internationaux, groupements professionnels, ainsi que des dirigeants politiques, acteurs mondiaux de développement et des droits humains, syndicats et entreprises.

-Placé sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI, ce forum, qui dure jusqu'au 30 novembre, constitue une plateforme pour discuter de plusieurs questions ayant trait, notamment aux droits de l'enfant, de la femme, des personnes en situations d'handicap et les migrants, en plus d'autres problématiques non résolues depuis la conférence de Vienne des droits de l'Homme et d'autres questions liées à la nouvelle génération des droits humains.

La liste des participants comprend des prix Nobel de la Paix, des responsables d'organismes onusiens, des représentants de gouvernements, d'ONG, des universitaires de renom, des militants des droits de l'homme à l'échelle mondiale, des médias internationaux et plusieurs hautes personnalités.

Le programme de cette grand-messe mondiale des droits humains prévoit des forums thématiques qui seront organisés et gérés par les acteurs de la société civile. Les principales conclusions de ces forums seront présentées lors d'une conférence finale qui regroupera société civile, représentants du système international de protection de droits de l'Homme de l'ONU et les ONG internationales.

Les travaux se déroulent dans quatre espaces, déclinés en conférences, forums thématiques, ateliers et activités artistiques, culturelles et sportives.

L'objectif principal du Forum est de promouvoir un espace de dialogue public sur les droits humains à l'échelle internationale, où les principales avancées et les défis en la matière seront débattus, avec une attention particulière au respect de la différence, la participation sociale et les principes de l'égalité et la parité.

La séance d'ouverture du forum a été marquée par le message adressé par SM le Roi Mohammed VI aux participants et dont lecture a été donnée par le ministre de la Justice et des Libertés. Ci-après, le texte intégral du message royal.

«Louange à Dieu, Prière et salut sur le Prophète, Sa famille et Ses Compagnons.

Excellences, Mesdames et Messieurs

Il Nous est agréable d'adresser le présent Message aux participants à ce Forum Mondial des droits de l'Homme, qui rassemble des milliers de défenseurs de cette cause, venus de tous les continents. Nous les assurons de toute Notre considération et Notre Estime pour le noble combat qu'ils mènent pour les droits de l'Homme et les libertés fondamentales.

Nous voudrions par la même occasion, exprimer la grande fierté du Royaume du Maroc d'accueillir cette deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme dans la ville de Marrakech, terre de dialogue, de la diversité et de l'interaction féconde des cultures et des civilisations et Nous y voyons un hommage à Notre pays et à Notre continent.

Nous voudrions saluer la République du Brésil qui a pris l'initiative, en décembre 2013, de lancer cette nouvelle dynamique, complémentaire des forums sociaux régionaux et mondiaux et Nous voudrions remercier la République d'Argentine, qui devait accueillir la deuxième édition, d'avoir soutenu avec le Brésil la candidature du Maroc.

Excellences, Mesdames et Messieurs

Cette rencontre des défenseurs des droits de l'Homme est d'autant plus importante qu'elle se tient dans le sillage de changements et de défis mondiaux qui requièrent des réponses globales, réfléchies et concertées.

L'ordre international des droits de l'Homme connaît en effet des changements profonds. L'appropriation des valeurs universelles des droits de l'Homme se traduit par une participation plus active des pays du Sud, des acteurs de la société civile et des institutions nationales des droits de l'Homme au processus d'élaboration des instruments internationaux et régionaux visant à protéger et à promouvoir ces droits. Les ordres juridiques internes se sont progressivement enrichis par l'adoption des textes constitutionnels qui renforcent les garanties des droits et des libertés fondamentaux.

Parallèlement à cette évolution, de nouveaux défis nous interpellent instamment, et votre forum constitue un moment privilégié d'échange et de débat sur les enjeux émergents des droits de l'Homme.

C'est là qu'apparaît toute la pertinence des thématiques que vous avez retenues pour votre forum qui traduisent l'évolution du droit international des droits de l'Homme depuis l'adoption de la déclaration et du plan d'action de Vienne de 1993.

A cet égard, l'agenda international des droits de l'Homme a connu des mutations profondes. Si les deux premières générations des droits conservent toujours une place de prédilection, force est de constater l'émergence de nouvelles thématiques, comme la protection des droits des personnes âgées, les droits de l'Homme à l'âge du numérique, l'entreprise et les droits de l'Homme, l'habilitation juridique des pauvres et la justiciabilité des droits économiques et sociaux.

Comme vous le savez, depuis la Conférence de Vienne, les droits humains ont gagné en puissance et sont devenus une variable centrale et incontournable tant dans la vie des nations que dans les relations internationales. Mais cet universalisme en marche se heurte à des dérives et se doit de relever des défis inédits.

Dans de nombreuses régions du monde en effet, le repli sur soi, le rejet de l'autre et l'intolérance, basés sur des motifs ethniques ou sur une lecture pervertie des nobles messages religieux, aboutissent à des violations flagrantes des droits fondamentaux et notamment du principe sacré du droit à la vie. Nous exprimons toute Notre solidarité et compassion à l'égard des victimes de ces pathologies et appelons à une plus grande mobilisation de la communauté internationale en leur faveur.

D'autre part l'universalité des droits de l'Homme ne saurait être sujet à des remises en cause. Pour autant, loin d'être l'expression d'une pensée et d'un modèle unique, l'universalité doit être, dans sa quintessence, la résultante d'une dynamique d'adhésion progressive, par étapes, moyennant une appropriation individuelle et collective, où les traditions nationales et culturelles trouvent naturellement leur place, ni contre ni à côté, mais autour d'un socle de valeurs indérogeables. L'universel ainsi enrichi gagne en légitimité lorsqu'il représente et protège la diversité de l'humanité, et quand tous les peuples et toutes les cultures le façonnent et se l'approprient. Excellences, Mesdames et Messieurs

L'Afrique suffisamment mûre pour tenir toute la place qu'elle mérite dans l'architecture mondiale des droits de l'Homme

Le monde en développement et l'Afrique en particulier veulent devenir acteurs de la production des normes dans le domaine des droits de l'homme et ne veulent plus être réduits à des objets de débats et d'appréciations et à des terrains d'expérimentation.

Il est un fait historique que les instruments internationaux en matière de droits de l'homme ont été conçus en l'absence de l'Afrique sur la scène internationale. De quatre pays indépendants lors de l'adoption de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme de 1948, les pays africains ne sont encore qu'une trentaine à s'être libérés du joug du colonialisme lors de l'élaboration des Pactes internationaux de 1966.

A défaut d'avoir contribué à son élaboration, l'Afrique doit pouvoir enrichir le droit international des droits de l'Homme avec sa culture propre, son histoire et son génie, afin de mieux se l'approprier.

L'Afrique ne peut plus rester simple consommatrice de normes internationales conçues en son absence.

L'Afrique ne peut plus être, invariablement, le sujet des rapports internationaux et l'objet inextricable des évaluations extérieures. L'Afrique est suffisamment mûre pour tenir toute la place qu'elle mérite dans l'architecture mondiale des droits de l'homme, et y assumer pleinement son rôle.

L'universel est commun, le cheminement est spécifique. Tel est le leitmotiv d'une Afrique responsable, imprégnée et engagée pour les droits de l'homme. Une Afrique qui ne peut rester l'objet sempiternel des débats sur les droits de l'homme. Une Afrique qui souhaite, également, être écoutée pour dire sa contribution à la conception des normes et valeurs réellement universelles. Une Afrique ne peut plus et ne veux plus, être en marge d'un terrain, qui est aussi le sien.

Excellences, Mesdames et Messieurs,

Votre Forum se tient à la veille d'importantes échéances internationales dans lesquelles une approche globale et non sélective des droits de l'Homme peut constituer un apport fondamental.

Ces échéances sont très nombreuses. Nous souhaitons partager avec la communauté des défenseurs des droits de l'Homme ici rassemblée Nos réflexions sur trois problématiques.

Une approche globale et non sélective des droits de l'Homme peut constituer un apport fondamental à la veille d'importantes échéances internationales

Le premier enjeu concerne les questions de l'égalité et de la parité, inscrites comme des objectifs à caractère constitutionnel dans notre Texte fondamental depuis la réforme constitutionnelle de juillet 2011.

Il y a vingt ans en effet, en 1995, 189 Etats membres de l'ONU adoptaient la Déclaration et la Plateforme d'Action de Pékin pour l'intégration du genre dans les

17.513|3

budgétisation sensible au genre, reconnue par les Nations unies comme une démarche pionnière. Nous savons cependant, qu'il nous reste beaucoup à faire. Une loi sur le travail domestique qui concerne principalement les jeunes filles est actuellement en discussion au Parlement et le gouvernement travaille à l'élaboration d'une loi sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes. De même, une Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination, organe constitutionnel, devrait être installée prochainement.

Le deuxième enjeu concerne les Objectifs du développement post-2015.

En effet, Le Sommet du Millénaire, qui s'est tenu en septembre 2000 à New York s'est conclu avec l'adoption par les 189 Etats membres des Nations unies de la Déclaration du Millénaire, dans laquelle ont été énoncés les huit objectifs du Millénaire pour le développement (OMD). Les OMD exprimaient la volonté de la communauté internationale de s'engager pour réduire la pauvreté de moitié, assurer l'éducation primaire pour tous ou encore promouvoir l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes d'ici 2015.

Depuis, à l'occasion des différents Sommets sur le développement, diverses mesures ont été préconisées pour intensifier les progrès réalisés et prolonger les Objectifs du Millénaire pour le développement au-delà de 2015. Des textes de référence tels les documents intitulés «L'avenir que nous voulons» et «Une vie de Dignité pour tous», ont été élaborés et des mécanismes de concertation pour la définition de l'agenda post 2015 ont été mis en place.

La communauté internationale a décidé dans ce cadre que la session de l'Assemblée Générale de septembre 2015 concrétiserait ce processus par l'adoption d'un nouvel agenda composé d'Objectifs

Solidarité du Royaume avec les victimes des pathologies de repli sur soi, de rejet et d'intolérance

politiques, stratégies et programmes de tous les pays. La Déclaration invitait les Etats membres à promouvoir les objectifs d'égalité, de développement et de paix pour toutes les femmes, en réaffirmant que les droits fondamentaux des femmes et des fillettes font inaliénablement, intégralement et indissociablement partie des droits humains universels.

Vingt ans après cette conférence, les données disponibles et le vécu quotidien des femmes et des filles dans de nombreuses régions du monde témoignent de l'ampleur des résistances aux objectifs fixés par la Déclaration et le programme d'action de Pékin. Malgré les avancées, les réalisations sont loin d'être à la hauteur des ambitions alors tracées.

Comme vous le savez, un processus participatif d'évaluation des résultats atteints et des défis qui restent depuis Pékin est en cours actuellement aux niveaux national, régional et international, en vue du Sommet des Chefs d'Etat, prévu par les Nations unies en septembre 2015. A cet égard, Nous nous félicitons que le Forum de Marrakech ait choisi la question de l'égalité et de la parité comme un des thèmes principaux des débats. Nous sommes Convaincus que vos échanges à l'occasion de ce Forum constitueront un apport important au processus international en cours.

Notre pays a fait de cette question un des axes principaux de ses politiques publiques, notamment en développant la

pour le Développement Durable (ODD).

Nous nous félicitons que de nombreux forums thématiques organisés lors de ce Forum recoupent les préoccupations exprimées par la société civile, les Agences des Nations unies et les experts impliqués dans l'évaluation des Objectifs du Millénaire et la définition des nouveaux Objectifs de Développement Durable.

Le Royaume du Maroc soutient la démarche visant à mettre les droits humains au cœur de ces nouveaux Objectifs, ce qui nécessite une implication plus forte dans les différents rendez-vous régionaux et internationaux programmés d'ici Septembre 2015.

Excellences, Mesdames et Messieurs

Le troisième enjeu concerne les migrations internationales et les demandeurs d'asile.

Avec 240 millions de migrants internationaux en 2012, les migrations constituent aujourd'hui, un peu partout dans le monde, un sujet de préoccupation et de débat constants, interpelant à la fois les pouvoirs publics, les sociétés civiles et la communauté internationale.

Les approches polémiques persistent et se renforcent alors même que le rapport →

L'opinion.ma

et volontaristes répondant aux aspiration

17513/4

du Programme des Nations unies pour le développement (PNUD) de 2009 avait souligné le rôle central que les mobilités humaines jouent dans le développement humain.

Le développement des flux migratoires sud-sud s'accompagne de la féminisation des flux, de l'émergence de réseaux sophistiqués spécialisés dans la traite des êtres humains, de la diversification des profils des migrants et des réfugiés et l'élévation de leur niveau socioculturel et enfin de la migration des mineurs. Les guerres civiles envoient sur le chemin de l'exil des millions de personnes, accueillies le plus souvent, comme c'est le cas de nos frères syriens par les pays du voisinage. Ces nouveaux réfugiés s'ajoutent aux réfugiés palestiniens dont les souffrances perdurent depuis des décennies.

Dans de nombreux pays, le rejet des migrants et de leurs descendants se développe, à l'instigation de courants politiques extrémistes. Dans toutes les sociétés, les problématiques du vivre ensemble se posent avec acuité.

Ces développements interviennent alors que la Convention sur les droits des migrants et de leurs familles, principal instrument des droits de l'Homme en la matière, n'est toujours signée et ratifié que par des pays du Sud.

Dans ce contexte, notre pays a choisi de mettre en œuvre une nouvelle politique migratoire, basée sur une approche humaniste et conforme à Notre constitution et à nos engagements internationaux. Une opération exceptionnelle de régularisation a été lancée en janvier 2014 et devrait s'achever à la fin du mois de décembre. Elle vise la régularisation de toutes les personnes remplissant les conditions requises.

De même, Nous invitons la communauté internationale à reprendre de manière plus active les négociations en vue d'aboutir à une gouvernance internationale et régionale des migrations, dans la suite du Dialogue de Haut Niveau, initié par l'ancien Secrétaire général de l'ONU, M. Kofi Annan.

L'Alliance Africaine pour la Migration et le Développement que Nous avons lancée en septembre 2013 est une contribution à cet effort. Excellences, Mesdames, Messieurs,

Le Royaume du Maroc est fier d'accueillir cet événement mondial et de contribuer à l'ambition collective de notre continent, et de l'ensemble des pays en développement, qui est celle de devenir des acteurs à part entière des normes et des appréciations en matière des droits de l'Homme.

Notre pays a souverainement choisi d'engager des réformes profondes et volontaristes qui répondent aux aspirations et aux attentes de nos citoyens. Ce processus innovant et inclusif, couronné par l'adoption, en 2011, d'une nouvelle Constitution, a permis de consolider l'Etat de droit démocratique en tant que choix irréversible.

Le Maroc, qui avance surement et sereinement, sur la voie, sans fin, des droits de l'Homme, peut se prévaloir, après 15 ans d'efforts collectifs, d'un bilan honorable couvrant des domaines aussi vitaux que la justice transitionnelle, les droits des femmes, le développement humain, la réhabilitation de la culture Amazighe en tant que composante essentielle de l'identité marocaine, le renforcement des institutions nationales des droits de l'Homme et la gestion du champ religieux sur la base des principes, préceptes et desseins tolérants de l'Islam. D'autres chantiers à fort impact sur la protection des droits de l'Homme sont en cours dans les domaines de la justice, de la presse, de la société civile, de la gouvernance territoriale et de la protection des groupes vulnérables.

Dans cet esprit, fidèle à ses engagements inscrits dans sa Charte fondamentale, le Royaume du Maroc œuvre constamment pour le renforcement de sa pratique conventionnelle. Ainsi, après son adhésion aux principaux instruments fondamentaux des droits de l'Homme, Notre pays a procédé à une levée progressive des réserves émises lors de la ratification de ces instruments.

Aujourd'hui, le Royaume consolide ce choix irréversible en faveur de la protection et de la promotion des droits de l'Homme. A cet égard, Nous avons déposé au début de cette semaine les instruments de ratification par le Royaume du Maroc du protocole facultatif de la Convention internationale contre la torture et autres traitements inhumains, cruels ou dégradants, en vue de la mise en place dans les prochains mois d'un Mécanisme national de prévention. Le Maroc deviendra, ainsi, parmi la trentaine de pays disposant d'un tel instrument.

De même, Nous nous félicitons du débat, autour de la peine de mort, mené à l'initiative de la société civile et de nombreux parlementaires et juristes. Il permettra la maturation et l'approfondissement de cette problématique.

Plusieurs moments forts ont rythmé la séance inaugurale du FMDH

Le Forum mondial des droits de l'Homme s'est ouvert jeudi 27 novembre à Marrakech, en présence de plus de 5000 personnes, parmi lesquelles des prix Nobel de la paix, des responsables onusiens et gouvernementaux, des militants associatifs, des académiciens et des experts des questions de droits de l'Homme.

Les travaux du Forum ont démarré par la lecture, par le ministre de la Justice et des libertés marocain, M. Mostafa Ramid, d'un message royal adressé aux participants.

Sa Majesté le Roi Mohammed VI y a notamment exprimé la grande fierté du Royaume d'accueillir « cette deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme dans la ville de Marrakech, terre de dialogue, de la diversité et de l'interaction féconde entre les cultures ».

Le Souverain a également rappelé dans son message que l'universalité des droits de l'Homme doit être «la résultante d'une dynamique d'adhésion progressive, par étapes, moyennant une appropriation individuelle et collective, où les traditions nationales et culturelles trouvent naturellement leur place, ni contre ni à côté, mais autour d'un socle de valeurs indéfrogeables».

Dans son message adressé aux participants du FMDH 2014, SM le Roi a également affirmé que «le Maroc, qui avance surement et sereinement, sur la voie sans fin des droits de l'Homme, peut se prévaloir après 15 ans d'efforts collectifs, d'un bilan honorable couvrant des domaines aussi vitaux que la justice transitionnelle, les droits des femmes, le développement humain, la réhabilitation de la culture amazighe en tant que composante essentielle de l'identité marocaine, le renforcement des institutions nationales des droits de l'Homme et la gestion du champs religieux sur la base des principes, préceptes et desseins tolérants de l'islam».

Plusieurs moments forts ont rythmé cette séance plénière d'ouverture du FMDH 2014. L'ancien chef du gouvernement espagnol, Jose Luis Rodriguez Zapatero, a par exemple appelé à faire de l'égalité entre les hommes et les femmes une priorité absolue. Il a également appelé à une grande mobilisation pour la criminalisation des violences faites aux femmes.

M. Zeid Ra'ad Al Hussein, Haut commissaire aux droits de l'Homme a de son côté adressé aux participants une lettre lue par M. Ibrahim Salama, Chef des traités relatifs aux droits de l'homme au sein du Haut commissariat aux droits de l'Homme. Il y a notamment appelé les Etats à assumer leurs responsabilités pour atteindre les objectifs du millénaire pour le développement.

Également présente à Marrakech, Mme. Fatou Bensouda, procureur de la Cour pénale internationale a rappelé les efforts fournis par la Cour pour mettre fin à l'impunité des auteurs de crimes contre l'humanité et la prévention de tels actes de violence dans le futur.

Mme. Florence Bellivier, Présidente de la coalition mondiale contre la peine de mort a de son côté affirmé que «le 21ème siècle sera celui de l'abolition de la peine de mort, de la même manière que le 19ème siècle a été celui de l'abolition de l'esclavage et que le 20ème siècle a été celui de la criminalisation de la torture. L'Etat aujourd'hui a pour mission fondamentale de protéger ses citoyens et non de bafouer leurs droits élémentaires», a-t-elle notamment déclaré.

Lors de cette séance plénière inaugurale, l'ambassadeur de Palestine au Maroc, M. Amine Abou Hassira a également donné lecture d'un message du président palestinien Mahmoud Abbas a rappelé avec force la nécessité «d'arrêter la destruction des maisons, de stopper la construction du mur de la séparation et de la honte, de libérer les prisonniers palestiniens, de lever le blocus sur la bande de Gaza, de reconstruire ce territoire et de panser les plaies de notre peuple».

Autre moment fort de cette première plénière du FMDH 2014 : l'intervention de Mme. Naima Ammar, représentante des Femmes soulalyates. Devant une assistance composée d'officiels et de militants du monde entier, elle a plaidé en faveur d'un « texte de loi sans failles qui rende justice à ces femmes privées de leur droit à l'héritage au sein de certaines tribus. Nous voulons être les égales de nos frères et de nos cousins», a-t-elle notamment affirmé.

Plusieurs autres personnalités ont pris la parole lors de cette séance plénière d'ouverture comme M. M. Chowdhury Saber Hossain, président de l'Union interparlementaire, M. Baudelaire Ndong Ella, président du Conseil des droits de l'homme, Mme. Ideli Salvatti, Ministre Chef du secrétariat des droits de l'Homme de la Présidence de la République du Brésil, M. Ales Bialiatski, vice-président de la Fédération internationale des ligues de droits de l'Homme, M. Jim Boumelha, Président de la Fédération internationale des journalistes, M. Cibebe Willington, secrétaire général adjoint de la Confédération syndicale internationale chargée des droits de l'homme, M. Juan Martin Fresneda, secrétaire des droits de l'homme en Argentine et M. Pablo Ouvina, Procureur général en Argentine.

La question de la protection contre toutes les formes de violation des droits des enfants constitue pour Nous une préoccupation constante dont témoigne le soutien continu que Nous apportons à l'action de l'Observatoire national des droits de l'enfant.

Le Royaume a ratifié la Convention relative aux droits de l'enfant et les deux Protocoles facultatifs à cette Convention, concernant respectivement l'implication d'enfants dans les conflits armés et la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants.

La protection constitutionnelle des enfants a aussi constitué un tournant décisif dans le processus de la consolidation du système national de protection juridique de l'enfance.

Dans ce prolongement, Nous comptons ratifier le troisième Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, protocole qui établit une procédure de présentation de communications. Excellences, Mesdames et Messieurs,

En vous souhaitant à nouveau la bienvenue au Maroc, Nous sommes convaincus que vos échanges et débats et votre action quotidienne en faveur des droits de l'Homme, de tous les droits, pour tous et partout, constituent une contribution fondamentale à l'émergence d'un monde plus sûr pour l'ensemble de l'humanité, plus équitable envers les plus fragiles et les plus démunis et plus fraternel pour tous.

Wassalamou alaikoum warahmatoullahi wabarkatouh».

La consécration des valeurs des droits de l'Homme, un défi planétaire

La consécration des valeurs des droits de l'Homme est un défi planétaire, qui interpelle l'ensemble des pays et peuples du monde indépendamment de leurs différences, ont souligné nombre d'éminentes personnalités, jeudi à Marrakech, lors de la séance d'ouverture du 2éme Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH).

Afin de relever ce défi, les différents intervenants ont estimé nécessaire d'intensifier les efforts de tous les acteurs nationaux et internationaux pour promouvoir les droits de l'Homme et ce en harmonie avec les mécanismes onusiens en la matière.

Dans ce sens, le président du Conseil des droits de l'Homme des Nations-Unies, Baudelaire Ndong Ella, a salué les actions menées par le Maroc à la faveur de la promotion des droits de l'Homme, citant à cet égard le dépôt par le Royaume des instruments de ratification du Protocole facultatif à la Convention internationale contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

Il a également souligné le rôle actif joué par le Maroc au sein du Conseil onusien des droits de l'Homme, mettant en relief les efforts engagés par les instances régionales et internationales chargées de la protection des droits de l'Homme pour la consécration de l'Etat de droit et le respect des droits humains.

Le CDH œuvre «sans cesse pour que les Etats respectent leurs engagements», a-t-il précisé, affirmant que le Forum de Marrakech offre une plateforme d'échange fructueux entre les représentants étatiques, les défenseurs des droits de l'Homme et tous les acteurs de la société civile sur les nouveaux enjeux en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme.

Le FMDH constitue aussi un cadre d'excellence pour le renforcement des capacités des différents acteurs par l'échange sur les bonnes pratiques en vue d'assurer une coopération efficiente entre toutes les parties prenantes en matière des droits de l'Homme, a-t-il relevé.

Pour sa part, le président de l'Union interparlementaire (UIP), Saber Chowdhury, s'est félicité de la tenue de ce Forum au Maroc, soulignant le rôle important joué par les parlementaires dans la promotion et la protection des droits humains au profit de toutes les composantes de la société.

Après avoir donné un aperçu général des activités, la mission et les objectifs de l'UIP, M. Saber a fait savoir que le monde fait face actuellement à plusieurs défis, dont l'extrémisme et le fanatisme, affirmant que les conflits peuvent être résolus à travers le dialogue politique.

La transparence, la bonne gouvernance et la reddition des comptes favorisent le développement de la démocratie et permettent d'éviter les abus de pouvoirs et violations des droits humains, a-t-il souligné.

Quant à Mme Fatou Bensouda, procureur général de la Cour pénale internationale (CPI), elle a souligné l'importance que revêt ce Forum qui connait une forte participation de la part des défenseurs des droits de l'Homme et militants associatifs.

Elle a déploré la persistance de l'impunité et de la violence dans certaines régions du monde, exhortant tous les pays du globe à adhérer à la convention de Rome.

«La communauté internationale doit soutenir les institutions et les organisations qui s'investissent dans les droits de l'Homme pour que la justice et l'équité règnent dans le monde», a-t-elle noté.

De son côté, la ministre des droits de l'Homme du Brésil, Mme Edeli Salvatty, a remercié SM le Roi Mohammed VI et le peuple marocain pour l'organisation de ce forum mondial des droits de l'Homme, affirmant que le Brésil participe à cet événement avec une forte délégation, ce qui témoigne de l'intérêt que porte son pays à cette grande messe.

«Le Maroc et le Brésil accordent une grande importance à la protection et la promotion des droits de l'Homme à l'échelle internationale», a-t-elle tenu à préciser, indiquant que la première édition du FMDH, organisée au Brésil, a prouvé la capacité des pays du Sud à tenir un tel événement, alors que la deuxième édition de Marrakech a renforcé l'espace de dialogue et d'échange entre les militants des droits de l'Homme.

Quant à l'ancien chef du gouvernement espagnol José Luis Rodr?guez Zapatero, il a félicité le Maroc pour les avancées réalisées en matière des droits de l'Homme, affirmant que la lutte pour la paix et le respect des droits humains nécessite du courage et une forte volonté, citant à cet égard l'exemple du Maroc qui vient de déposer les instruments de ratification du Protocole facultatif à la Convention internationale contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

«Les droits de l'Homme sont des droits universels et ne connaissent pas de frontières, de religions ou de couleurs», a-t-il ajouté, soulignant la nécessité d'assurer l'égalité entre l'homme et la femme et appelant à la mobilisation globale pour faire face à la violence commise à l'égard de la femme.

Pour sa part, le président de l'Etat de Palestine Mahmoud Abass a salué dans un message lu en son nom par l'ambassadeur palestinien à Rabat, les efforts déployés par SM le Roi Mohammed VI pour l'édification d'un Etat palestinien souverain et indépendant, avec Al-Qods comme capitale.

Le président Abass s'est félicité également du soutien apporté par le peuple marocain au peuple palestinien dans son combat pour recouvrer ses droits et faire face à l'occupation israélienne, qui continue de commettre ses agressions barbares contre la bande de Gaza.

Le président palestinien a appelé la communauté internationale à intervenir pour contraindre le gouvernement israélien à mettre un terme à son blocus imposé sur le peuple palestinien, réaffirmant l'attachement des palestiniens à la paix et la légalité internationale.

Le Haut commissaire aux droits de l'Homme des Nations-unies, Zeid Ra'Ad Al Hussein, a dans une allocution lue en son nom, exprimé son grand estime pour SM le Roi Mohammed VI, qui a entouré cet évènement de Sa sollicitude, soulignant que le programme riche de ce Forum couvre toutes les problématiques liées aux droits de l'Homme à l'heure actuelle.

Et d'ajouter que la question des droit de l'Homme ne concerne pas seulement les gouvernements, mais aussi l'ensemble des sociétés à travers le monde et ce pour garantir une vie digne individuelle et communautaire.

Il a estimé que la sortie de l'impasse requiert la libération des capacités de la société civile et le développement des législations relatives aux droits de l'Homme.

Le président de la Fédération internationale des journalistes Jim Boumalha, a insisté sur la nécessité de renforcer la protection des hommes de médias notamment dans les zones de conflits, mettant en garde contre la croissance des cas de violence contre cette catégorie de professionnels notamment par les groupes terrorisme.

De son coté, Naima Amar, représentante des femmes soulaliyates, a relevé les problèmes auxquels sont confrontés ces femmes en réclamant leur droit de bénéficier des terres collectives à l'instar des hommes.

Ce dimanche, à Marrakech, le 1er marathon international des droits de l'enfant

Saïd Aouita invité d'honneur...

17513/14

A l'occasion de la tenue à Marrakech, du 26 au 30 novembre 2014, de la 2ème édition du forum mondial des droits de l'homme, et en parallèle avec les activités, conférences et manifestations que connaitra ce forum, l'observatoire national des droits de l'enfant (onde), présidé par sar la princesse Lalla Meryem, organise, en collaboration avec les organisateurs du forum, le 1er marathon international des droits de l'enfant.

Ce dernier verra la participation, pour la première fois au Maroc, de 27 athlètes internationaux. cette édition sera honorée par la présence de la légende de l'athlétisme mondial le champion marocain Saïd Aouita et aussi d'autres stars à l'instar de Brahim Boutayeb, Khalid Skah, le 12 fois champion du monde de full-contact Mustapha Lakhsem, l'ex international de l'équipe nationale de football et des FAR, Abdelouhed Chemmami et l'ex champion cycliste Mustapha Nejjari...et la liste est encore longue... 15 pays (Maroc, Qatar, Ethiopie, France, Algérie, Erythrée, Burundi, Kenya, Rwanda, Ukraine, Belgique, Hollande, Norvège, Bahrein, Angleterre) prendront part à ce marathon qui verra la participation des athlètes de renommée internationale aux côtés des champions marocains, des hommes de l'art, de la culture et de l'enseignement, et aussi la participation symbolique des invités du forum mondial des droits de l'homme à leur tête d'imminentes personnalités. cette première édition du marathon international des droits de l'enfant se déroulera en clôture du forum mondial des droits de l'homme, et ce, le dimanche 30 novembre 2014. le coup d'envoi de cette grande manifestation sportive sera donné à partir de 10h00 sur l'avenue el Yarmouk (Bab Errab).

a signaler que ce marathon est reconnu par l'IAAF (fédération internationale d'athlétisme) et l'AIMS (Association of International Marathon and Distance Races). Concernant la participation symbolique des invités de marque du forum mondial des droits de l'homme et aussi des célébrités du monde de l'art et du sport, une petite boucle lors de cette course leur sera réservée.

H.Y.

Quel jeu joue l'AMDH

Y. A.

Le Maroc organise l'un des forums sur les droits de l'Homme les plus importants de l'histoire. Cinq mille associations, 92 pays y participent. Marrakech, pendant quatre jours, est la Mecque des militants des droits humanitaires. C'est un fait qui consacre une démarche, des choix, des réalisations, sûrement imparfaites, mais crédibles.

Huit organisations marocaines ont choisi de boycotter l'événement., voire pour certaines le saborder. On y retrouve les irréductibles de l'Amazighité, Al Adl Wal et Ihssan dont la pensée politique nie l'individu et qui ne fait qu'instrumentaliser les droits humains, une organisation qui est pour la peine de mort et qui ne lutte que pour avoir pignon sur rue, sans se soumettre aux lois en vigueur, et surtout l'AMDH.

Dans ce conglomérat, l'Association Marocaine des droits de l'Homme est la plus grande inconnue. C'est une association qui, de fait, n'a plus rien à voir avec les droits de l'homme parce qu'elle est assujettie à un courant politique qui rêve de renverser la monarchie, qui soutient le Polisario et qui se considère toujours comme un outil révolutionnaire marxiste-léniniste. Des positions qui ont leur place dans une démocratie quand c'est le parti d'Annahj qui les porte. Mais utiliser, instrumentaliser le combat pour les droits humains à travers l'AMDH est une escroquerie.

Cependant ce n'est pas la seule incongruité ni le seul biais, il y a pire. L'AMDH met en avant, pour justifier son boycott, la déclaration du ministre de l'Intérieur sur les financements étrangers, colossaux selon les chiffres qui circulent, les interdictions de manifestations publiques. Sur le premier point, les militants du PADS ont quitté l'AMDH en excipant du refus de la direction de toute transparence sur l'utilisation des fonds recueillis.

Sur le second point, l'AMDH vient d'être réconfortée par un jugement du tribunal administratif qui a considéré comme illégale l'interdiction d'une action publique. Les institutions fonctionnement donc dans le sens de l'affirmation des droits humains.

L'objectif du boycott est donc politicien et n'a rien à voir avec la lutte pour les droits de l'homme. Il faut saper toute tentative de récolter un quelconque bénéfice pour le régime par l'organisation d'un forum aussi important sur son sol. Driss Elyazami, a explicitement déclaré que ce forum était ouvert à toutes les associations sans aucune condition, y compris à celle d'Aminatou Haidar la séparatiste. Ils auraient pu y participer et défendre leurs points de vue, dénoncer les manquements aux droits de l'Homme, les insuffisances de la transition marocaine. Ils auraient été dans leur rôle.

L'ADMH a préféré s'inscrire dans une mélasse qui la dépasse. Une chaîne française, publique pourtant, se prépare à les accompagner et à faire des reportages avec les familles des victimes des années de plomb. Exit l'IER et l'exemplarité de cette expérience de justice transitionnelle.

Les refuzniks ont décidé d'organiser des caravanes, des sit-in. Il est évidement que ce sont les zélotes d'Al Adl Wal Ihssan qui fourniraient les troupes. Or, à part les libertés politiques, que défendent-ils? L'argent étranger, les manœuvres de parties étrangères, le contrôle des islamistes irréductibles, c'est la masse peu flatteuse dont l'AMDH veut d'être la vedette. On a connu plus belle fin pour une organisation militante.

JEUNE AFRIQUE

Driss El Yazami Toujours prêt !

L'ancien militant gauchiste, devenu le « Monsieur Droits de l'homme » du Maroc, a su trouver sa place auprès du gouvernement. Sans renier ses principes.

2812114

Fini le Maroc mauvais élève en matière de droits de l'homme ? Fini les critiques que lui adressent régulièrement les institutions internationales sur des questions de libertés publiques ou concernant le sort de quelques détenus politiques ? En organisant le deuxième Forum mondial des droits de l'homme, du 27 au 30 novembre, à Marrakech, le royaume a en tout cas dévoilé sa nouvelle stratégie pour sortir de cette situation la tête haute : accueillir de grands rendez-vous internationaux où s'élaborent les futures conventions.

« Nous voulons devenir, à côté d'autres pays du Sud, un acteur du changement mondial », résume Driss El Yazami, qui a été nommé à la tête du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) le 3 mars 2011, quelques jours avant le discours de Mohammed VI annonçant une réforme constitutionnelle, à laquelle il a participé.

Le CNDH est l'héritier du Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH), fondé par Hassan II en 1990 pour amorcer l'ouverture politique du royaume. Il a gardé le même bâtiment imposant, à Bab Laâlou (Rabat), mais a été doté de pouvoirs élargis – qui ont fait de lui une véritable force de proposition.

HARCELÉ. Né à Fès en 1952, Driss El Yazami est tombé très tôt dans le chaudron des droits de l'homme. En France, où il part suivre des études de commerce au début des années 1970, il organise des actions en faveur du peuple palestinien et des immigrés. Expulsé en 1975 pour avoir soutenu une grève de sans-papiers, il revient au Maroc, où il est placé en détention pendant trois mois. À sa sortie de prison, son engagement politique continue de lui créer des ennuis. Comme beaucoup de militants post-68, il est harcelé par les services secrets marocains et finit par écoper d'une peine de prison à perpétuité par contumace dans le procès des frontistes d'Ilal Amam. Il y échappe, ayant déjà pris la décision de revenir clandestinement en France.

El Yazami fait partie de ces hommes de gauche que le régime marocain a choisis pour l'accompagner dans ses réformes. Il a parié sur le triomphe de ses idées à long terme, comme l'ont fait Driss Benzekri, ancien président du CCDH et de l'Instance Équité et Réconciliation, Abdeslam Aboudrar, président de l'Instance centrale de prévention de la corruption, et Assia El Ouadie, secrétaire générale de l'Observatoire marocain des prisons. Tous ont accepté d'intégrer l'appareil du Makhzen pour le changer de l'intérieur, quitte à s'attirer les foudres de leurs anciens camarades de lutte.

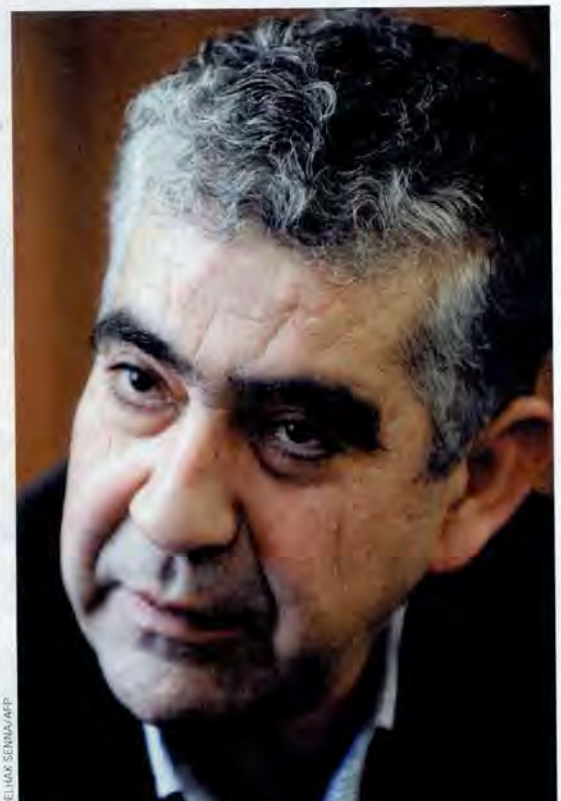

ABDELHAK SENNA/AFP

▲ Ses dernières propositions : abolir la peine de mort et faire construire des églises pour les immigrés subsahariens.

ALCHIMIE. Si cet ex-secrétaire général de la Fédération internationale des ligues des droits de l'homme a accepté toutes les missions que lui a confiées le roi, notamment la présidence, à partir de 2007, du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger, c'est parce qu'il est convaincu que ce changement nécessite le soutien à la fois de l'État, des ONG et des experts en droits de l'homme. « C'est cette alchimie entre ces trois acteurs qui fait réellement avancer la cause », a-t-il déclaré au site marocain Hespress.

Et pour défendre ses idées, il sait se montrer patient. « Il faut attendre le moment favorable pour aborder certains sujets », explique-t-il. En juin dernier, en tant que président d'un conseil placé sous la tutelle du roi, il a ainsi estimé le moment opportun pour appeler le gouvernement à abolir la peine de mort. Le débat avait mûri au sein de la classe politique.

Autre proposition : la construction d'églises pour les immigrés subsahariens, presque un an après le coup d'envoi d'une grande procédure de régularisation des clandestins. Une déclaration qui fera date, dans un pays où l'islam est religion d'État.

Qu'un représentant de l'État avance ses propositions au moment où il estime la société prête à les entendre, c'est logique. Tout comme il est logique que les ONG se portent à l'avant-garde du combat. Pour faire avancer les droits de l'homme, cette répartition des rôles est primordiale. ●

NADIA LAMLILI